

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان:

محددات سعر صرف اليورو في الجزائر دراسة قياسية 2001-2018

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأساتذة:

د/ رقية بوحيزر

إعداد الطلبة:

- أحسن جاب الله جهاد

- بورورو مريم

نوقشت يوم 27 أكتوبر 2020 أمام اللجنة المكونة من:

الدكتور إلياس حناش	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الدكتورة رقية بوحيزر	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الدكتور بودخدخ كريم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
العنوان:

محددات سعر صرف اليورو في الجزائر دراسة قياسية 2001-2018

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:
د/رقية بوحيزر

إعداد الطلبة:
- أحسن جاب الله جهاد
- بورورو مريم

نوقشت يوم 27 أكتوبر 2020 أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الدكتور إلياس حناش
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الدكتورة رقية بوحيزر
مناقشا	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	الدكتور بودخدخ كريم

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمَلُهُ السَّحَابُ فَتَنزِلُ
مِنْهُمُ الْمَاءَ فَيَحْيِي
بِهِ الْمَوْتَىٰ إِنَّ رَبَّهُ
لَسَدِيدٌ إِلَىٰ عَرْشِهِ
الرَّحِيمُ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووقفنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ونخص

بالذكر إلى الأستاذة الدكتورة بوحيزر رقية التي لم تبخل علينا

بتعليماتها القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا وساندنا من أصدقاء وأتمنى لهم

التوفيق في مسيرتهم المهنية و النجاح.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا و
أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي
اللذان سهرتا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من
بعيد

إلى أفراد أسرتي صغيرة زوجي وابني صغير محمد براء ، وإلى سندي
في الدنيا إخواني وأخواتي مريم ونوال
إلى كل أقاربي وإلى كل أصدقائي خاصة رفيقتي سامية و إيمان.
إلى أساتذتي وكل رفقاء الدراسة

جيهان

إلى أفراد أسرتي الصغيرة و زوجي باديس ، وإلى سندي في الدنيا
إخواني إسحاق وزوجته مونية وبلال ياسر ومحمد
إلى كل أقاربي وإلى كل أصدقائي خاصة رفيقاتي .
إلى أساتذتي وكل رفقاء الدراسة

مريم

الفهرس:

الصفحة	الموضوع
III	الشكر
IV	الإهداء
V	الفهرس
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
06	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
07	المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف
07	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه
10	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
11	المطلب الثالث: أشكال سعر الصرف وكيفية قياسه
14	المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف
14	المطلب الأول: النظريات النقدية
18	المطلب الثاني: نظريات أخرى لسعر الصرف
18	المطلب الثالث: النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف
26	المطلب الرابع: النماذج النقدية لسعر الصرف
30	المبحث الثالث: أهم محددات سعر الصرف
30	المطلب الأول: الصادرات والواردات
31	المطلب الثاني: التضخم وعرض النقود
33	المطلب الثالث: محددات أخرى لسعر الصرف
35	المبحث الرابع: العملة الأوروبية الموحدة -الأورو-
36	المطالب الأول: اليورو شكله وفتاته
38	المطلب الثاني: مراحل الانتقال إلى استعمال اليورو
39	المطلب الثالث: الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي داخل وخارج منطقة اليورو ومعايير الانضمام إلى هذه المنطقة
42	المطلب الرابع: واقع اليورو في الاقتصاد العالمي والمزايا المترتبة عنه

47	الفصل الثاني: العوامل المحددة لسعر صرف اليورو في الجزائر
48	المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر
48	المطلب الأول: تطور نظام الصرف 1962-1986
50	المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف 1986-2000
51	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف 2000-2018
55	المبحث الثاني: واقع اليورو في الاقتصاد الجزائري
55	المطلب الأول: مضمون الشراكة الأورو-متوسطة محتواها توقعيها
57	المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
59	المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية
65	المبحث الثالث: : دراسة قياسية لمحددات سعر صرف اليورو في الجزائر
65	المطلب الأول: نماذج الانحدار المتعدد
69	المطلب الثاني: شروط استخدام وطرق تحليل نموذج الانحدار المتعدد
76	المطلب الثالث: تقدير نموذج محددات سعر صرف اليورو في الجزائر
83	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	أحجام وألوان أوراق اليورو	01
41	المعايير المتفق عليها والمحقة في بلدان الإتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام إلى العملة النقدية الموحدة (اليورو) نهاية 1997 وأوائل عام 1998.	02
54	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو وتطور أسعار النفط	03
58	قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفتيح الجمركي (حالة الجزائر)	04
60	توزيع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	05
62	التركيبية السلعية للواردات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: مليون دولار	06
78	الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة	07
79	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	08
80	نتائج تقدير نموذج الدراسة	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
19	منحنى (Bp-LM-Is)(التوازن الداخلي والخارجي)	01
20	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام ثبات الصرف	02
21	فعالية السياسة الموازنة في ظل ثبات الصرف	03
22	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام مرونة الصرف	04
23	فعالية السياسة الموازنة في ظل نظام مرونة الصرف	05
28	العلاقة بين معدل التغير المتوقع في سعر الصرف وفارق معدل الفائدة.	06
29	تحديد أسعار الصرف حسب نظرية دورنبوش	07
32	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.	08
54	سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري 2001-2018	09
55	سعر صرف الاورو مقابل الدينار الجزائري 2001-2018	10
55	سعر برمبل النفط في الجزائر 2001-2018	11
62	تركيبية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	12
64	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	13
79	سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري والعوامل المفسرة له	14

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باشماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات حركية رؤوس الأموال. وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول، مما يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية، مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغير عرف "بسر الصرف"، ويعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية، ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر ايجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن سياسة سعر الصرف قد مرت بمراحل متعددة كانت تهدف بالأساس إلى تحييد سعر الصرف في مرحلة التثبيت وعدم تأثره بالمتغيرات المؤثرة عليه بما يجنب الاقتصاد الوطني آثار، غير أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 قد بينت استحالة المواصلة في هذا الاتجاه وهو ما فتح الباب أمام عملية التخفيض والتعويم التدريجي في محاولة لاحتواء سعر الصرف الموازي وامتصاص الصدمات النفطية الخارجية، غير أنه مع ظهور العملة الأوروبية الموحدة وبداية التعامل بها طفت إلى السطح ازدواجية التعامل بالعملات الأجنبية في الجزائر الدولار الذي هو عملة فترة الصادرات النفطية واليورو الذي هو عملة فترة الواردات التي يأتي جزء كبير منها من دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما ترافق مع تراجع مستمر في قيمة العملة الوطنية أمام كل من الدولار واليورو، وعليه فإنه إن كانت العديد من الدراسات قد اهتمت بمحددات سعر صرف الدولار في الجزائر فإن قلة من الدراسات من اهتمت بدراسة محددات سعر صرف اليورو في الجزائر، وعليه تدور إشكالية بحثنا هذا حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات سعر صرف اليورو في الجزائر خلال الفترة 2001-2018؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية المطروحة ننطلق من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر وسعر صرف الدولار؛
- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج؛
- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر والواردات كنسبة من الناتج؛
- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر ومعدل النمو الحقيقي؛
- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر ومعدل التضخم؛
- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر وسعر البترول.

أهمية الموضوع: تتبع أهميه موضوع محددات سعر الصرف من كونه الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وله دور في تحديد العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كتنافسية الصادرات وجاذبية أسواق رؤوس الأموال، كما أن أهميته تزداد للاقتصاد الجزائري نظرا للخسائر الكبيرة التي تلحق بالاحتياطيات الأجنبية من العملات الصعبة في الجزائر نتيجة ازدواجية التعامل باليورو والدولار.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على سعر الصرف والنظريات المفسرة له وأنظمتها؛
- تقدير وتحليل دالة سعر صرف اليورو في الجزائر في الفترة من 2001-2018.
- التعرف على محددات أو العوامل المؤثرة على سعر صرف اليورو في الجزائر.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة: لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي للإلمام بالمفاهيم الخاصة بسعر الصرف ونظمه وأسواقه، إلى جانب الاستعانة بالمنهج التحليلي والاستنباطي لتوضيح أهم النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف، وإضافة إلى ذلك استخدمنا الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة من أجل اختيار الفرضيات التي انطلقنا منها والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- معرفة آثار تغيرات أسعار الصرف العالمية خاصة تقلبات صرف اليورو على الاقتصاد الجزائري.
- يعتبر من المواضيع الحيوية المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة: يتوافق سياق التحليل في هذه الدراسة من حيث البعد الزمني والمكاني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري في الفترة بين 2001-2018، وهي فترة تتوافق مع بداية استخدام اليورو كعملة دولية.

الدراسات السابقة: نال موضوع محددات سعر الصرف في الجزائر الكثير من الاهتمام، من بين الدراسات التي ركزت عليه نذكر:

- **دراسة بلحشر عائشة:** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني لدينار الجزائري، وذلك باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة (1970-2012) لمجموعة من المتغيرات، حيث أعتبر سعر الصرف الحقيقي متغير تابع وكل من أسعار البترول والإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة. تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات في المدى الطويل وأن أسعار البترول تؤثر سلبا على سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري. من أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة أنه يجب تنويع الإيرادات والصادرات خارج المحروقات، ولن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة.

- دراسة سامية منصورى "دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر في الفترة (1975-2013): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد بعض المتغيرات التي تؤثر في سعر الصرف وذلك باستخدام التحليل الإحصائي في تقدير النموذج مما يتطلب اختبارات واستعمال التحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف في الجزائر. وتم التوصل إلى أنه هناك عدة نماذج مقبولة إحصائياً للتقدير والمفاضلة بينها وبين المؤشرات الرئيسية واختيار النموذج المتكون من (الصادرات، سعر الفائدة، التضخم)، حيث كان لها أثر على سعر الصرف في الجزائر.
- هدفت دراسة بن عيني رحيمة (2013-2014) إلى معرفة كيفية تحديد سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري في ظل سياسة الصرف المتبعة، ومدى انحراف سعر الصرف عن سعره التوازني وتحديد آثار ذلك على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات سنوية تغطي الفترة (1990-2010) وذلك بإنشاء نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له. ولقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الصرف في الجزائر عرفت مرحلة انتقالية من سياسة التثبيت إلى سياسة التعويم التي في ظلها ظهر الأثر الإيجابي لتطبيق سياسة تخفيض العملة، كما أن القيمة النقدية للدينار الجزائري محددة على أساس منظومة الريع البترولي وقمع العمل المنتج والابتكار، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية التي توصلت إلى أن سعر الصرف التوازني يتأثر مباشرة بأسعار البترول وتقلباته، كما أنه يتأثر بدرجة الانفتاح التجاري ومؤشر النفقات العمومية، وقد استنتجت الدراسة أن انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما زاد هذا الانحراف انخفض النمو.
- هدفت دراسة سعيدة شطباني (2011-2012) "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر لفترة 1993-2010" إلى معرفة أثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1993-2008 من خلال تطبيق المنهج القياسي. وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ0.695%، وبالتالي تحسن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بينما زيادة الكتلة النقدية بنفس المقدار يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ0.289%، وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، ونفس الشيء بالنسبة للانفتاح التجاري ومعدل التبادل التجاري.
- حاولت دراسة زيان ربيعة "محددات سعر الصرف ونظرية تعادل القوة الشرائية اختبار صحة نظرية تعادل القوة الشرائية بواسطة القياس الاقتصادي. وحاولت البحث عن العلاقة طويلة المدى بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك وخلصت الباحثة إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين ومنه استنتجت أنه من غير الممكن الاعتماد على نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف في الجزائر.

- هدفت دراسة عمار درويش ، جمال يعقوب، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة ما بين 1988-2010 إلى تحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على أسعار الصرف، حيث تم استخدام التحليل الإحصائي في تقدير النموذج وما يتطلب من اختبارات تضمنتها هذه الدراسة، وبعد اختبار الفرضيات إحصائياً، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الكمية، لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف، أظهرت نتائج المتغيرات المستقلة بالأخص الصادرات، والواردات والنتائج المحلي الإجمالي حيث قام بعد إزالة المتغيرات التي كان لها أقل معنوية إحصائية، وتوصل إلى عدة نماذج مقبولة إحصائياً للتقدير وبعد المفاضلة بينها من خلال المؤشرات الرئيسية فيشر ، معيار "دربن واطسون" ، معامل التحديد ، احتمال الخطأ وتم اختيار النموذج المتكون من (الصادرات ، سعر الفائدة ، التضخم) وكان لها تأثير على سعر صرف الجزائر .

- هدفت دراسة صحراوي سعيد "محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر" إلى توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف وإلى توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية و الأجنبية للأسعار و يترجم ذلك في وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك . كما تستهدف الدراسة كذلك اختبار فرضيات النموذج النقدي على تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا انطلاقاً من متغيرات الاقتصاد الكلي الداخلة في هذا النموذج قام باختبار نظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي الأساسي إلى جانب نموذج فروق معدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر باستعمال أسلوب التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي وهذا للبحث عن إمكانية وجود علاقة بين سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل، ولتوضيح العلاقة بين مستوى سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في المدى الطويل بالنسبة للنماذج النقدية. كما تم تطبيق اختبار العلاقات السببية لغرانجر بين متغيرات الاقتصاد الكلي الداخلة في معادلات النماذج النقدية واختبار تحليل التباين لقياس النسبة التي يفسرها كل متغير تفسيري على حده من تباين سعر الصرف بعد استبعاد تأثير المتغيرات التفسيرية الأخرى. توصل في دراسته أنه في ظل النموذج النقدي الأساسي يتحدد سعر الصرف بمتغيرات نقدية إلى جانب متغيرات حقيقية ، لكن أظهر أسلوب تحليل التباين أنه يوجد نسبة ضئيلة لمساهمة هذه المتغيرات في مكونات سعر الصرف في المدى الطويل.

- هدفت دراسة بغداد بنين، محمد براق، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي (الدينار الجزائري نموذجاً 2000-2014) إلى توضيح العلاقة النظرية بين سعر الصرف وأهم المتغيرات الاقتصادية الكمية، وقد شملت هذه المتغيرات الميزان التجاري، السياسة النقدية والمالية، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي. وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج، وقد توصل في الأخير وبعد عدة محاولات إلى اقتراح نموذج يفسر سعر الصرف الدينار الجزائري بواسطة تسع محددات: تدفقات حركة رؤوس الأموال الأجنبية، الإنتاجية الإجمالية لعوامل الأخرى، الدين، الكتلة النقدية على احتياطي الصرف الأجنبي، الصدمات الحقيقية، انحراف سعر الصرف الأجنبي، معدل المديونية، الانفتاح التجاري، معدل المبادلات التجارية، معدل الفائدة، معدل طاقة

الصادرات. أوصت الدراسة بضرورة السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف، من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني.

من خلال الدراسات التي تناولت سعر الصرف في الجزائر نلاحظ أنها مختلفة من حيث الفترة الزمنية التي تم التركيز عليه، كما أنها استخدمت متغيرات نقدية وغير نقدية مفسرة للتقلبات في سعر الصرف، واستعملت نماذج إحصائية مختلفة من البسيطة إلى المعقدة، وأغلبها ركزت على محددات سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، وعليه فإن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على سعر صرف اليورو بدل الدولار للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2001-2018 والتي شهدت العديد من البرامج الاقتصادية التي تم تنفيذها.

صعوبات الدراسة: واجهتنا عدة صعوبات في انجاز هذا البحث منها:

- شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به؛

- محدودية الدراسات حول سعر صرف اليورو في الجانب التطبيقي.

هيكل البحث: لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

الفصل الأول: وهو بمثابة الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث استعرضت مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأنواع أسعار الصرف والمتغيرات المفسرة له؛

الفصل الثاني: وهو الإطار التطبيقي للدراسة، حيث ركزنا فيها على تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر وما أحيط بها من شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما تناولنا واقع تطور اليورو في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 وأهم المتغيرات المرتبطة به، لنختتمها بالبحث عن محددات سعر صرف اليورو في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: مدخل عام نحو سعر الصرف

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف

المبحث الثالث: أهم محددات سعر الصرف

المبحث الرابع: العملة الأوروبية الموحدة

تمهيد

يولد التبادل الدولي المكون من الصادرات والواردات للسلع والخدمات بين الدول مستحقات للدولة المصدرة على الدول الأخرى ومدفوعات على الدولة المستوردة من العالم الخارجي لكن رغم أن النقود تقوم بوظيفة وسيط للتبادل وبالتالي تسهيل إجراءاته ما بين مختلف الدول وداخل الدولة الواحدة إلا أنه يوجد فرق جوهري بين المدفوعات الداخلية والدولية، ويتمثل في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدد ما بين الدول المختلفة، مما يطرح مشكلة حساب قيمة هذا التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة. فاستعمال النقود في التبادل الدولي يصطدم بمشكلتين أولهما عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب وثانيهما عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل العملات لبعضها البعض مما يقودنا إلى اللجوء إلى سعر الصرف. وفي هذا الصدد سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية.

المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف

المبحث الثالث: أهم محددات سعر الصرف

المبحث الرابع: العملة الأوروبية الموحدة

المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أساس المبادلات التجارية والمعاملات بين الدول ولذلك يكتسي أهمية كبيرة خاصة بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت والانتقال إلى نظام الصرف العائم.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه

هو السعر الذي تتم من خلاله عملية تبادل العملة بعملة أخرى أي أنها أداة للتسوية الخاصة بالمعاملات الدولية ف شراء أي سلعة لا يتم بالعملة المحلية وإنما تتحدد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية ولقد أعطيت عدة مفاهيم له.

أولاً- تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من العملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى¹. كما عرف بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية"². وعرف كذلك على أنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أي تسعير مباشرة³. وعرف أيضا على أنه عدد الوحدات من العملة التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، كونه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع يحدد ثمنها

¹ الطاهر قانة، "اقتصاديات صرف النقود، دار الخلدونية الجزائر، 2009، ص10.

² Philippe Avoya , « Finance _ Appliqué », DUNOD, paris, 1993,p53.

³ شمعون شمعون، "البورصة بورصة الجزائر"، دار الأطلس للنشر وتوزيع، الجزائر، 1994، ص96

بعدد من الوحدات النقد الوطني الذي يتغير ظروف العرض والطلب¹. وعرف على أنه السعر الذي من خلاله تستبدل العملة المحلية بعملة أخرى.

ومهما تعددت التعاريف المعطاة لسعر الصرف فهي تشير كلها إلى أنه يمثل سعر مبادلة عملة مقابل عملة أخرى.

ثانياً - أهمية سعر الصرف: تتطلب عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول الدفع وفق النظام النقدي الدولي، من خلال الدفع المباشر أو المقاصة أو الأجل وغيرها الأمر الذي يتطلب توفير عملات أجنبية لتمويل حركة السلع والخدمات عبر الدول. وتلك العملات لها قيم مختلفة من دولة إلى أخرى حسب نوع النظام المتبع فيها وحجم اقتصادها وطبيعتها مركزها التجاري والاحتياجات وإلى غير ذلك مما يقتضي تحديد سعر العملة المحلية ويسمى "سعر الصرف". يتحدد سعر صرف العملة في سوق الصرف الأجنبي إذا كان النظام المتبع هو حرية سعر الصرف وفقاً للآلية العرض والطلب، أو يحدد من قبل السلطة النقدية إذا كان النظام المتبع هو نظام الرقابة على الصرف أو سعر الصرف الثابت، لذا تبرز أهمية سعر الصرف في²:

• **ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:** سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل. في سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في سوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية، أما في سوق الأصول المالية الذي يتكون من أصول محلية وأجنبية (عينية أو مالية) فيقوم المستثمرون بالاختيار بينها بالمقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة³. أما سوق العمل فإن الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضاً عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، الأمر الذي يدفع بالعمالة ولاسيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج؛

- **توزيع الدخل:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي⁴، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة الصادرات البلد وزيادة في دخله القومي، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي. وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف

¹ عبد الحميد مبارك محمود يونس، "اقتصاد النقود والتجارة الدولية"، كلية التجارة الإسكندرية، بيروت، 1996، ص163

² سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة بغداد، ط1، 2002 ص55.

³ علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد الدولي، بحوث ومناقشات، أبو ظبي، 1999، العدد الخامس، ص35.

⁴ أمين رشيد كنون، الاقتصاد الدولي، بغداد، الطبعة الثانية المنقحة، 1978، ص205.

الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتتخفف أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع فيما بين المصدرين والمستوردين¹؛

- **تخصيص الموارد:** يدفع التغير في سعر الصرف إلى تدوير الموارد بين القطاعات فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى²، ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير متداولة دولياً (السلع الغير متاجر بها) ويصبح الإنتاج من أجل التصدير غير مربح أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد إليها من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد³.

ثالثاً- وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها في ما يلي:

- **وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر صرف لهؤلاء خلفة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع وتعبيرها النقدي بعملات وطنية⁴؛
- **وظيفة تطويرية:** من خلال هذه الوظيفة يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار، إذ تتلخص هذه الوظيفة في تطوير الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الأسعار المحلية. حيث يتم مقارنة أسعار الصرف، ومن جهة أخرى من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين استيراد سلع معينة، وبالعكس أيضاً من الممكن عرقلة استيراد السلع غير المرغوب فيها، بواسطة سياسة سعر الصرف، وهكذا تظهر أهمية هذه الوظيفة في الاقتصاد ككل⁵.
- **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف اعتيادياً وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد المحلي أو على المستوى الدولي، فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري، لذا يمكن القول إن سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين. إن الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها فإنها سوف تؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة الرصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتحسب هذه الآلية لسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلباً للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضاً⁶.

¹ ليلي بديوي خضير، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في الدول عربية مختارة لمدة (1984-2006) ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص204 .

² ليلي بديوي خضير، المرجع نفسه، ص205.

³ علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997، ص22 د.

⁴ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي معمم، دار الفجر للنشر وتوزيع، مصر، 2006، ص107.

⁵ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 2002، ص150.

⁶ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية للنشر، مصر، 1987، ص149

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات لما يلعبه من دور مهم في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد، سواء كان ذلك في النشاط التجاري أو الاستثماري، كما يمكن استخدامه كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

ككل ثمن ، فإن سعر الصرف يتعرض لتقلبات (ارتفاع أو انخفاض) درجة هذا التقلب تختلف باختلاف نظام سعر الصرف المتبع، التصنيف المتعلق بطبيعة التقلبات والتغيرات الحاصلة في العملة تجعلنا نفرق بين سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل.

أولاً - أنواع سعر الصرف: يمكن تقسيم سعر الصرف وفقاً لعدة أنواع تبعاً للمعيار المتخذ للتقسيم، ومنها:

• **سعر الصرف العاجل:** هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العمليتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق وميزة هذا النوع من سعر الصرف التغير المستمر وفقاً لعرض العملات والطلب عليها¹؛

• **سعر الصرف الآجل:** تعتبر عملية الصرف الآجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة زمنية معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعراً للصرف يحسب بناءً على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون بصدد عملية الصرف الآجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد. ومن هنا نلاحظ أن الفرق بين عملية الصرف الآجل وعملية الصرف العاجل تتمثل في تاريخ تسليم والاستلام حيث يكون متأخراً بالنسبة للصرف الآجل بينما بالنسبة للصرف العاجل أقل من 48 ساعة².

ثانياً - العوامل المؤثرة في سعر الصرف: هناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف وذلك لارتباط سعر الصرف بمختلف المتغيرات.

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل هذه العوامل في:

• **عرض النقود:** كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود بان هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه، وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامه فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي يتصورها الكلاسيك.

• **معدلات التضخم:** يعد معدل التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يتدهور سعر صرفها³؛

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية في المدى القصير، الدولية الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص189

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص105

³ عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص07.

• **السياسة الضريبية:** إن هذه الإجراءات لا تؤثر بشكل مباشر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة و يجب أن تؤخذ بالحسبان لما لها من آثار على الدخل، و حوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري¹.

• **أسعار الفائدة:** إذا زادت أسعار الفائدة المحلية مقارنة بالأجنبية يكون ذلك دافعا لزيادة تدفقات رأس المال للداخل، ويترتب عن ذلك زيادة الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية فيرتفع سعر صرفها².

• **ميزن المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد والعكس في حالة حدوث فائض.

- **العوامل غير الاقتصادية:** تتمثل العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف في:

- **الخبرة في أسواق المال:** خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف؛

- **الإشاعات والأخبار:** إذ أنها تعمل على رفع وخفض قيمة العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة، وإن سرعة تأثير سعر الصرف تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابة المتعاملين فيه³؛

- **الوضع السياسي القائم في الدولة:** يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج من أجل التصدير، في حين تكون هناك ضرورة لاستيراد السلع الأساسية ويؤدي ذلك إلى اختلال في الميزان التجاري، مما ينعكس سلبا على أسعار الصرف، وأيضا لا يتوفر لدى الدولة المناخ لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية⁴.

آخر ما نصل إليه إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستخفض قيمتها.

المطلب الثالث: أشكال سعر الصرف وكيفية قياسه

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري ويتخذ سعر الصرف عدة أشكال.

أولا - أشكال سعر الصرف: نوجزها في الآتي:

¹ ماهر كنج، عوض مروان، المالية الدولية، دار حامد للنشر وتوزيع، عمان، 2004، ص 234.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، دار المصرية للنشر وتوزيع، مصر، 2004، ص 42-44.

³ رشيد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، 2000، ص 46-47.

⁴ علي بوعبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعو محمد خيضر، بسكرة 2013-2014، ص 70.

- **سعر الصرف الاسمي**: سعر الصرف الاسمي مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تبادل العملات (عملات الشراء والبيع) حسب أسعارها بين بعضها البعض، إذ يؤدي تفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص بعملة ما في لحظة زمنية معينة، كما يعتبر سعر الصرف الاسمي محددًا رئيسيًا للثمن المحلي للعملة الأجنبية، لكنه ليس المحدد الوحيد¹.

- **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويكتسي أهمية كبيرة مقارنة بسعر الصرف الاسمي وهو نوعان:

- **سعر الصرف الحقيقي الثنائي**: يعرف سعر الصرف الحقيقي الثنائي بأنه نسبة من الأسعار المحلية للسلع الداخلة في التجارة إلى أسعار السلع الغير داخلة في التجارة²؛
- **سعر الصرف الحقيقي المتعدد**: في الواقع تتم المتاجرة مع العديد من الدول لذلك يقاس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين باستعمال المتوسط المرجح لحصة التجارة مع كل بلد ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقًا من متوسط حصص الصادرات، أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معًا، وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً، أو سعر الصرف الفعلي أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً³.

- **سعر الصرف الفعلي**: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبير للأرقام القياسية. باستعمال المعادلة الخطية اللوغاريتمية سعر الصرف الفعلي الحقيقي (r_e) هو سعر الصرف الاسمي (n_e) معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i).e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i).f_p(i)$$

حيث:

$w(i)$: مرجح التجارة الخارجية الثنائية؛

$e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية؛

$f_p(i)$: مستوى سعر الدولة التي يتاجر معها.

¹ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103.

² عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع23، نوفمبر، 2003، ص15.

³ قدي عبد المجيد، المرجع نفسه، ص112.

• **سعر الصرف المتوازن:** يقصد به ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات، بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية. وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، أي أن سعر التوازن يصبح فكرة نظرية لا وجود لها كثيرا في الواقع الفعلي لعملات النقد الأجنبي نظرا لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة، وهو ما يؤدي إلى ندرة حدوث التساوي بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، إذ يتغير السعر يوميا بتغير الظروف ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة حركة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن للعملة. وسعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في تحديده مثل المعروض من النقود أو الطلب الحقيقي على النقود في حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي من السلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغير في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية¹.

ثانيا: كيفية تحديد أسعار الصرف: نميز ثلاثة حالات:

أ. الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

ب. الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

ج. الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل

¹ عيسى محمد الغزالي، مرجع نفسه، ص 28.

سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها فكل تبادل دولي يشير إلى مشكلة حساب قيمة التبادل أي سعر صرف العملة الأجنبية ثم مشكلة دفع تلك القيمة، فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم تغيير النقود فكل دولة عملتها الخاصة بها، والصرف الأجنبي يحسب أو يدفع بعملة دولة من الدول ولكن عملة كل دولة محدودة قوي الإبراء بحدود ذلك البلد.

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف

إن معدل الصرف يعتبر من أهم الأسعار في الاقتصاد المفتوح، وذلك لما يمارسه من تأثيرات على المستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: النظريات النقدية

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول قامت هذه النظريات بإيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف وتتمثل هذه النظريات في:
أولاً- نظرية تعادل القوى الشرائية: ظهرت نظرية تعادل القوى الشرائية إلى الوجود خلال الحرب العالمية الأولى وذلك عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار بين العملات عندما تخلت الدول عن قاعدة الذهب ويعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي " غوستاف كاسل " الذي قام بصياغتها عام 1922. ويرى هذا الاقتصادي أن سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية ومن ثم فإن العلاقة بين هذه العملات يتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار بالنسبة لكلا الدولتين وتعتمد نظرية القوى الشرائية على الصيغ التالية²:

• الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية: تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد والتي تفرض غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، وإضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين

¹د/ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966 ص 109-110.

² سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، نعمة دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع،الأردن

طبعة العربية 2011 ص ص 20 21

مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر¹.

$$e_t = \frac{p_t}{p_t^*}$$

حيث أن: e_t = سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

p_t = مستوى الأسعار المحلية.

p_t^* = مستوى الأسعار الأجنبية.

علما أن :

$$p_t = \sum \alpha_i \cdot p_{it}$$

$$p_t^* = \sum \alpha_i \cdot p_{it}^*$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i)

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغتها بالمعادلة (1) على النحو التالي²:

$$e_i = \pi \frac{p_t}{p_t^*}$$

• الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية: الصيغة النسبية على عكس الصيغة المطلقة تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛

- حرية انتقال المعلومات؛

- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

هذه النظرية تعتبر أكثر تهديدا فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن، معناه حسب هذه الصيغة عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم في البلد الآخر أي أن وجود التغير هو أساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار³.

ثانيا- نظرية تعادل أسعار الفائدة: إن تأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم فبافتراض وجود عملتين توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين. فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تتخفف قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة،

¹ فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 224 .

² بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، 2013، ص 39.

³ بغداد زيان، المرجع نفسه، ص 39.

إذا كان معدل الفائدة بعد تلك الفترة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس الفترة السائدة في البلد الآخر، والعكس صحيح معناه تتجه المراكز المالية المتميزة بأسعار فائدة الأكثر ارتفاعاً¹. إن نظرية سعر الفائدة تتفرع عنها نظرية أسعار الفائدة المغطاة وغير المغطاة ونبينها فيما يلي:

• **نظرية أسعار الفائدة المغطاة:** عند امتلاك مردودات الأصول المالية من قبل المستثمرين وذلك بالعملة الأجنبية يكون لهم خطر تغير سعر الصرف، وبهذا يلجأ هؤلاء إلى أسواق الصرف الحالية من أجل التغطية من هذا الخطر حيث تؤدي عمليات التحكيم هذه إلى تحديد توازن معرف بتبادل معدلات الفائدة المغطاة. طبيعة التحكيم : ولفهم معنى التحكيم في هذه الحالة نقوم بتقديم مثال:

- مجموعة من المستثمرين مقيمين في أوروبا يريدون استثمار أموالهم وذلك بمبلغ مالي قدره y أورو في سندات أوروبية أو أمريكية مقومة باليورو أو بالدولار على التوالي، وفي اعتقادهم أنه من وراء شراء هذه الأصول الأوروبية أنه سيكون لهم سعر فائدة مقداره (i) مما سيحصلون بعد سنة من ذلك على رأس مال قدره $(y+i)$ أورو. وفي حالة ما إذا أراد هؤلاء المستثمرين شراء أو امتلاك الأصول الأمريكية عوض السندات الأوروبية فعليهم في هذه الحالة تحويل المبلغ Y/E في الأصول الأمريكية والتي تمنحهم سعر فائدة i حيث يريد هؤلاء المستثمرين الحصول في الأخير أو بعد نهاية المدة على رأس المال قدره $Y(1+i)/E$ دولار. ومن وراء كل هذه الأمثلة نستنتج أن المستثمرين لا يعرفون إذا ما يفترض تحويلهم لعملة الدولار مقابل اليورو لخطر سعر الصرف في حالة تغير غير منتظم في سعر الصرف ومن أجل التغطية ضد هذا الخطر بإمكان المستثمرين الرجوع إلى سوق الصرف الآجل².

- **نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة:** تقوم هذه النظرية على أساس التوقع دون القيام بعملية التغطية في الأسواق الآجلة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مردودية آخذاً في الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة $(E+1)$. على سبيل المثال السابق أن المقيمين بأوروبا يريدون توظيف مبلغ مالي قدره y يورو لمدة سنة على شكل أصول مالية أوروبية أو توظيف نفس المبلغ بالعملة الأمريكية الدولار والذي هو Y/E على شكل سندات أمريكية بنفس ميزان سندات الأوروبية فهم يتطلعون للحصول على رأس مال قدره $y(1+i)$ يورو في نهاية المدة أو تحصيل مبلغ قدره $Y(1+i)E_a/E$ مع الأخذ بالاعتبار سعر الصرف المتوقع E_a عند استحقاق السندات الأمريكية.

ثالثاً- **نظرية كفاءة السوق:** الأسواق الكفؤة تسهل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية، من خلال توفير المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم³. وفي هذه الحالة يتم تحديد سعر الصرف المتوقع من خلال توافر العقلانية لدى الأعوان المتعاملين وأن في سوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

¹زيان بغداد، المرجع نفسه، ص 41.

²Bernard Bernier· Yves SiMON "initiation a la macroéconomie" édition DunoD· paris ;8 édition، 2001· P 395-396 .

³عبد المجيد قدي، المرجع نفسه ، ص 122-123 .

- تكاليف المعاملات ضعيفة؛

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق وتظهر بموجب ذلك عملية التحكم بفائدة التي يعبر عنها رياضياً كما يلي:

$$\frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = j - i^*$$

حيث أن : e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع عند t بالنسبة لـ $t+1$ ؛

e_a : سعر الصرف الآجل؛

i : سعر الفائدة المحلي؛

i^* : سعر الفائدة الأجنبي

وفي حالة كفاءة السوق يكون : $e^a = e_{t+1}^a$

إلا أن هناك جدالاً قائماً اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف المحلية كفاء نسبيًا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك أظهر بعضها كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيًا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف¹.

المطلب الثاني: نظريات أخرى لسعر الصرف .

إن انهيار نظام بروتن وودز أدى بأسعار الصرف أن تمتاز بظاهرة عدم الاستقرار وهذا ما أدى إلى التفكير في حلول من شأنها إيجاد الاستقرار تمثلت في المزيد من النظريات.

أولاً- نظرية الأرصد: هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجباً فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها وإذا كان سلبياً فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها²؛

ثانياً- نظرية الكمية: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية هي أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية

¹ Bernard Bernier ،Yves Simon ، OP.cit P398.

² فليح حسن خلف ،الاقتصاد الكلي ،الأردن، 2008. ص 452.

لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود¹؛

ثالثاً- نظرية مستوى الإنتاجية: تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى الإنتاجية الاقتصادية الوطنية في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924. أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني والعملة أقل من قيمتها الحقيقية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني².

لقد تنوعت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف حسب أنظمتها ومختلف العوامل المؤثرة فيه التي قد تسبب خسارة وجب التصدي لها عن طريق تقنيات. وبمعرفة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومختلف أنظمتها أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة الدولية.

المطلب الثالث: النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف.

التغيرات التي تولد التوازن الاقتصادي الحالي، يجب أن تكون ذات منشأ داخلي من أجل الحصول على نماذج إجمالية لتحديد سعر الصرف.

أولاً- نموذج مندل فليمنغ: تم تطوير هذا النموذج في بداية الستينات من طرف العالمين مندل (Mundell 1962) وفليمنغ (Fleming 1962)، حيث وضحت أعمالهما كيف أن إتباع مزيج من أدوات السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد مفتوح له تأثير كبير على اتجاهات أسعار الفائدة وأسعار الصرف مع التركيز على أهمية السيولة الدولية في ظل نظام الصرف الثابت أو نظام تعويم سعر الصرف، مع الإشارة إلى أن النموذج المستوحى من النظرية الكينزية التي تعامل رؤوس الأموال كتدفقات أين أصبح الصرف يحدد بالتدفقات التجارية بالإضافة إلى التدفقات المالية أيضاً. وينطلق هذا النموذج من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** وهي فرضية أساسية فوجود اقتصاد مفتوح مع حرية تامة لتتنقل رؤوس الأموال حيث تفيد هذه النظرية أن سعر الفائدة الخاص بهذا الاقتصاد (i) ويعبر عليه رياضياً كما يلي: $i = i^*$

إن هذه المعادلة الرياضية عبارة عن ترجمة لفكرة الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال، ورغم بساطتها إلا أنها لا تلغى حقيقة السيولة المعتمدة لهذه العملية، فمثلاً انخفاض الادخار الداخلي في ظل اقتصاد صغير مفتوح يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع، وبالتالي لفت انتباه الأجانب فوراً إلى إقراض البلدان المعنية، عن طريق شراء سندات مع الإشارة إلى أنه حتى لو كان هذا الارتفاع بسيطاً ومؤقتاً فإن عواقبه ستكون فورية حيث أن دخول رؤوس

¹المرجع نفسه، ص454.

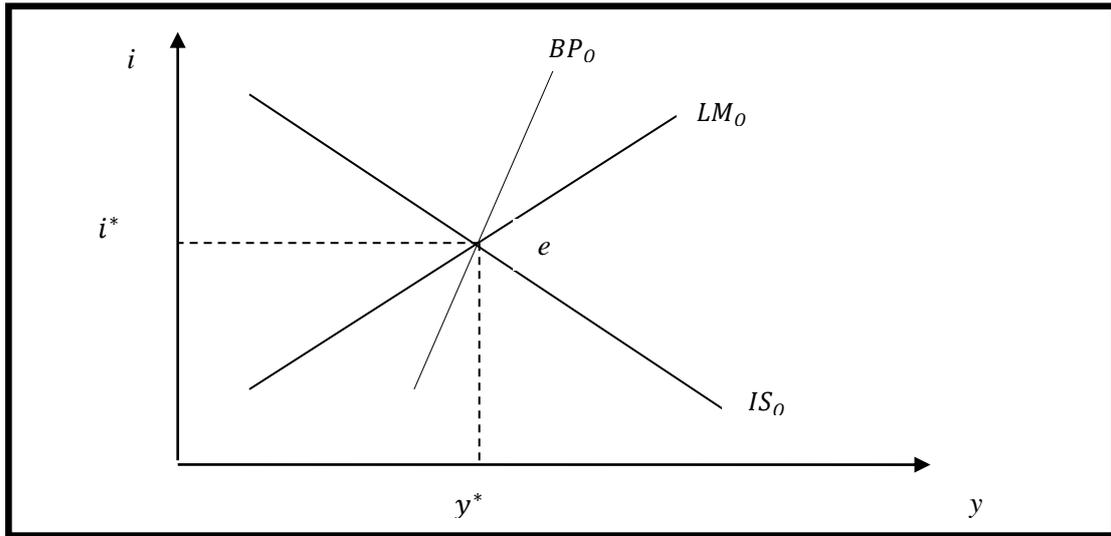
²مدحت محمود العقاد، محمد عبد العزيز عجمية "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" بيروت، 1999، ص337.

الأموال سيعيد سعر الفائدة إلى المستوى i^* وبصفة معاكسة فإن أصغر انخفاض في سعر الفائدة سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وإعادة سعر الفائدة إلى نفس المستوى i^* ، بهذا نرى أن المعادلة أعلاه تترجم فرضية سرعة التدفقات العالمية لرؤوس الأموال الكفيلة بالمحافظة على سعر الفائدة المحلي في نفس مستوى سعر الفائدة العالمي¹؛

- **الفرضية الثانية:** الاقتصاد الممثل ذو بعد متوسط، لا يستطيع أن يؤثر على الأسعار ولا على نسب الفائدة في باقي العالم، لكنه يحدد أسعار الصادرات وإلى حد ما أسعار الفائدة الخاصة به؛
- **الفرضية الثالثة:** ستاتيكية التوقعات (غياب آلية توقعات الأسعار)؛
- **الفرضية الرابعة:** ثبات الأسعار.

يسمح هذا النموذج بدراسة كيفية تعديل التوازن الأصلي الناتج يسمح عن طريق تقاطع منحنيات: IS_0 (منحنى توازن السوق السلعي) و LM_0 (منحنى توازن السوق النقدي) و BP_0 (منحنى توازن ميزان المدفوعات) وهذا بعد التعرض لصدمة خارجية ويمثل هذا التوازن بالشكل الموالي:

شكل رقم (1): منحنى (BP-LM-IS) (التوازن الداخلي والخارجي)



المصدر: Gregory N. Mankiw ,Traduction de la 6^{ème} édition américaine par Jihad C. Elnabouls ,Macroéconomie ,éditions de Boeck ,4^e éditions ,Belgique ,2009 ,pp (427,428). وهو يقود إلى تعيين الأدوات الملائمة (سياسة نقدية، سياسة جبائية) لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تختلف حسب نظام الصرف المتبع حيث نأخذ بعين الاعتبار بصفة خاصة الفعالية المقارنة بين السياسات النقدية والسياسة الجبائية.

¹سليمة بوادي، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار / الأورو دراسة قياسية (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 3، 202-2013، ص ص 51 52.

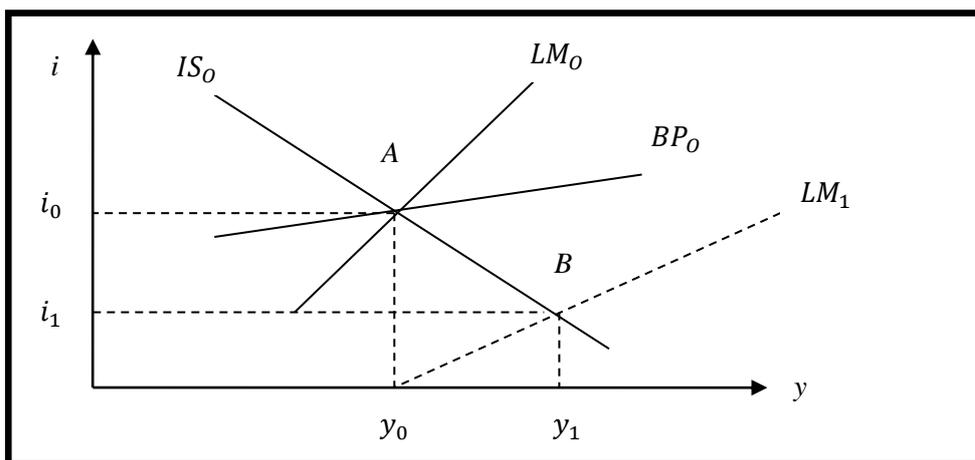
أ. حالة نظام ثبات سعر الصرف: يقوم البنك المركزي في ظل نظام ثبات الصرف بالتدخل على مستوى سوق الصرف عن طريق احتياطات الصرف بهدف الحفاظ على توازن السوق، حيث يلجأ إلى إصدار النقود المحلية

ب. في حالة فائض في الميزان التجاري أو دخول رؤوس الأموال وسحبها من السوق في الحالة العكسية؛
 • السياسة النقدية التوسعية: في حالة التوازن الابتدائي إذا كانت المعاملات الاقتصادية لاسيما الواردات تتوقف على الدخل وأسعار الصرف فإن حركة رؤوس الأموال وكذا ميزان الحركات الدولية لرؤوس الأموال تتوقف على الفروقات الناتجة عن أسعار الفائدة المحلية والخارجية وبالتالي فإن¹:

$$K=k (i-i^*) \quad k>0$$

نقوم بدراسة كيفية تأثير الاضطرابات الخارجية على التوازن الابتدائي، المعرف بنقطة تقاطع كل من المنحنيات المبينة في الشكل التالي:

الشكل (2): فعالية السياسة النقدية في ظل نظام ثبات الصرف



المصدر:

Henri Bourguinat ,Finance Internationale ,après l'euro et les crises ,Presses
 Universitaire de France ,4^{ème} édition revue et corrigée ,France ,1999 ,p453.

من خلال الشكل 2 نلاحظ أنه في حالة ارتفاع عرض النقود أي الزيادة في الائتمان المحلي على سبيل المثال فإننا نحصل على ما يلي:

انتقال منحنى LM_1 إلى (اليمين) دون تغيرات في الاحتياطات الرسمية لهذا ينشأ توازن جيد يمثل بالنقطة B مع ارتفاع في مستوى الدخل (y_1) وانخفاض في سعر الفائدة إلى i_1 والذي يؤدي بدوره إلى خروج رؤوس الأموال محدثا بذلك عجزا في رصيد ميزان حركة رؤوس الأموال .

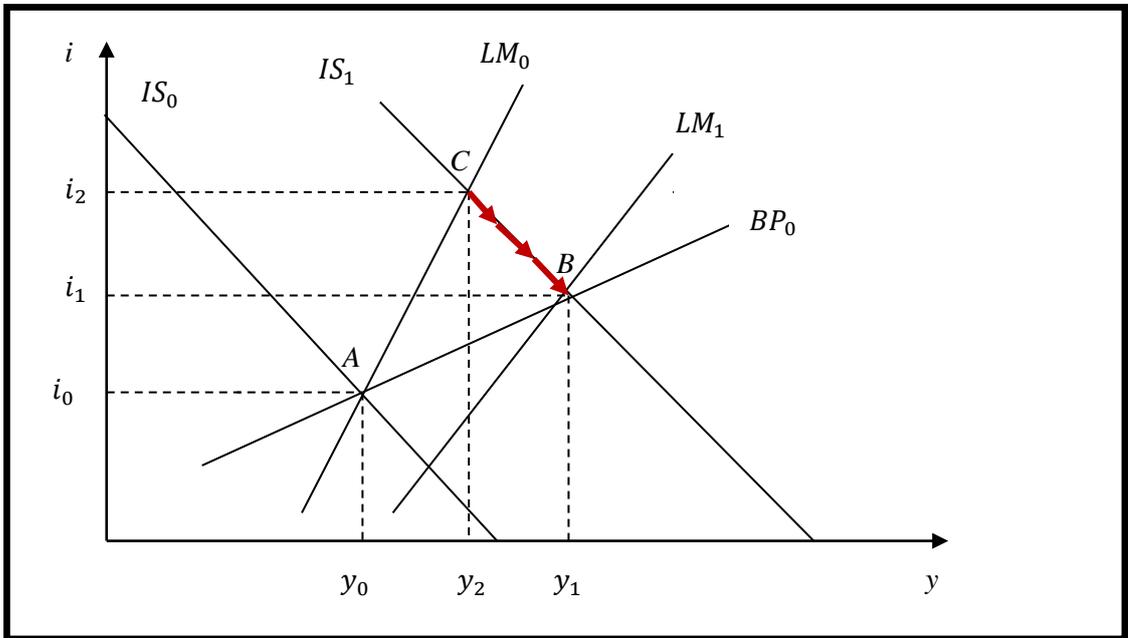
¹ Henri Bourguinat .finance Internationale, après L'euro et les crises, presses universitaire de France,4^{ème} édition revue et corrigée, France 1999, p453.

وقد سجل في نفس الوقت عند ارتفاع مستوى الدخل زيادة الطلب على الواردات مما أدى إلى عجز إضافي في الميزان التجاري، لكن التوازن المتمثل في النقطة B يعتبر انتقالياً، العجز الكلي لميزان المدفوعات لا يمكنه أن يستمر وبالتالي يجب تعويضه عن طريق اقتطاع جزء من الاحتياطات المصرفية الرسمية .

نستنتج في ظل نظام ثبات الصرف مع حرية تامة لحركة رؤوس الأموال فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة في زيادة الدخل الوطني.

- سياسة موازنية توسعية: يعتبر ارتفاع الطلب الكلي سياسة توسعية موازنية (زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب) وتمثل التغيرات الموجبة في الطلب بانتقال منحنى IS_0 إلى اليمين (IS_1) ويوضح الشكل 03 أدناه هذه الآلية:

الشكل (3): فعالية السياسة الموازنية في ظل ثبات الصرف



المصدر:

Henri Bourguinat ,Finance Internationale ,après l'euro et les crises ,Presses Universitaire de France ,4^{ème} édition revue et corrigée ,France ,1999 ,p455.

في هذه الحالة نتحصل من خلال الشكل 3 على ما يلي :

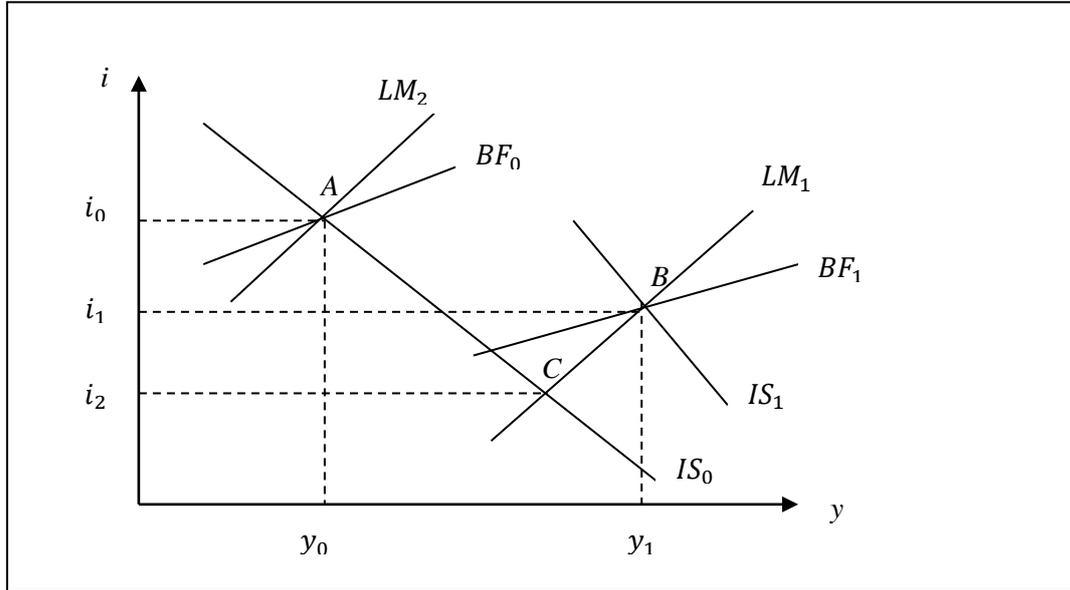
✓ انتقال منحنى IS_0 نحو IS_1 يؤدي إلى :

_ ارتفاع في مستوى الدخل الوطني؛

_ ارتفاع في مستوى سعر الفائدة المحلي ،حيث يتحدد المستوى التوازني الجديد في النقطة C.

نستنتج أن السياسة الموازنة التوسعية تكون فعالة في تشجيع زيادة الدخل الوطني وذلك في حالة الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال .

- ب. حالة نظام مرونة الصرف: يتحرى عن مدى فعالية السياسة النقدية والمالية التوسيعيتين في تحقيق نمو في الدخل الوطني في ظل نظام أسعار الصرف المرنة وهو ما سنتناوله فيما يلي:
- السياسة النقدية التوسعية: عند زيادة المخزون النقدي تتحصل على ما يلي:
- الشكل(4): فعالية السياسة النقدية في ظل نظام مرونة الصرف



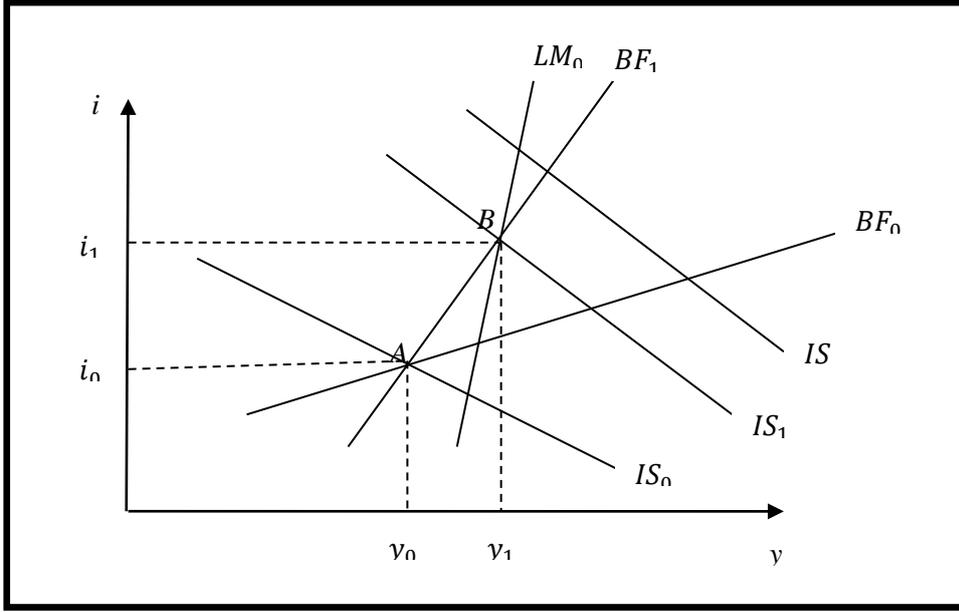
المصدر:

بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية (2000-2010)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، 2012-2013، ص55.

من خلال ما سبق بما أننا في ظل نظام الصرف المرنة فإنه قد يحصل تدهور في قيمة العملة (ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية) ويعتبر هذا مؤشر على تحسن القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي تحسن النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع سعر الفائدة ، ويمكن تصحيح العجز في الحساب الجاري عن طريق تخفيض قيمة العملة.

- السياسة الموازنة التوسعية: في ظل فرضية ثبات المخزون النقدي تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال IS_0 نحو IS_1 (كما هو موضح في الشكل أدناه) مع ثبات عرض النقود .

الشكل (5): فعالية السياسة الموازنية في ظل نظام مرونة الصرف



المصدر: بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية (2000-2010)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، 2012-2013، ص57.

إن ارتفاع أسعار الفائدة ضمن الموازنة التوسعية تجذب رؤوس الأموال وترفع قيمة العملة المحلية كلما كانت حركية رؤوس الأموال أكبر كلما كان هناك تحسن أكبر في قيمة العملة الوطنية وبالتالي تدهور الميزان التجاري مما يجعل سياسة التوسع الموازنية سياسة غير فعالة.

ثانياً- المقاربة النقدية لسعر الصرف: تستخدم هذه المقاربة نظرية تعادل القوى الشرائية من أجل الأخذ بعين الاعتبار دور العوامل النقدية في التطور الطويل المدى لسعر الصرف باعتبار سعر الصرف النسبي لعملة وطنية بدلالة عملة أجنبية محددة بعوامل تتحكم في عرض مطالب العاملين.

أ. النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار: يعتمد على فكرة أن سعر الصرف تابع للقيمة الجارية لمخزون النقود (المحلي والأجنبي). يتركز النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار على خمس فرضيات هي:

- أسعار كل السلع مرنة؛
- الأصول المحلية والأجنبية عبارة عن بدائل تامة (قابلة للإحلال بشكل تام) بالإضافة إلى الحركية التامة لرؤوس الأموال؛

- عرض النقود والدخل الحقيقي متغيرات خارجية؛

- العملة المحلية تطلب من طرف المقيمين المحليين أما العملة الأجنبية فتطلب من طرف المقيمين الأجبيين؛

- سريان نظرية تعادل القوة الشرائية في كل فترة، بمعنى أنه يتم تعديل سعر الصرف ليحقق التعادل النسبي لأسعار السلع المحلية والأجنبية وبالتالي نصل إلى العلاقة الكمية التي توضح أن مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني يتحدد بالعلاقة النسبية بين عرض النقود والطلب عليها.

وتوصل النموذج إلى أن الزيادة في عرض النقود المحلية مقارنة بالنقود الأجنبية سيؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. كما تؤدي الزيادة النسبية في الدخل الحقيقي المحلي إلى تحسن قيمة العملة المحلية بفعل أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى ارتفاع طلب على النقود المحلية وتقليص الأسعار المناظرة له من أجل مستوى محدد من مخزون النقود، وارتفاع أسعار الفائدة يقود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية على عكس نموذج فليمنج حيث تزداد تدفقات رأس مال للداخل وبالتالي ترتفع قيمة العملة.

ب- **النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار:** يرى (Dornbush 1976) أن هناك تباينا مابين سوق الأصول المالية وسوق السلع والخدمات، فالأول يستجيب مباشرة لحظيا في حين أن الثاني يأخذ وقتا فنموذج (Dornbush) على المدى الطويل لا يختلف عن النموذج النقدي العام غير أنه يتميز على المدى القصير باستعماله لمفهوم " الإفراط في التكيف". إن الزيادة في الكتلة النقدية حسب هذا النموذج ستكون لها الآثار التالية على المدى القصير:

- تراجع في معدل الصرف التوازني على المدى الطويل، فحسب الصيغة النسبية لنظرية تعادل القدرة الشرائية سيتوقع العملاء أن زيادة الكتلة النقدية على المدى الطويل ستؤدي إلى زيادة متكافئة في مستوى الأسعار وبالتالي انخفاض متكافئ في قيمة العملة الوطنية (مستوى الصرف على المدى الطويل)؛

- انخفاض في معدلات الفائدة المحلية حيث أن جمود الأسعار وثبات الإنتاج على المدى القصير، سيدفع بمعدل الفائدة المحلي للانخفاض حفاظا على توازن سوق النقد:

$$\frac{MS}{P} = L(y,i)$$

فتضافر عاملي الانخفاض المتوقع في قيمة العملة الوطنية وانخفاض سعر الفائدة المحلي سيؤدي إلى إحداث فارق في عائد التوظيف لصالح الأصول الأجنبية وبالتالي خروج رؤوس الأموال مما يعني انخفاض في قيمة العملة الوطنية استجابة لقانون التكافؤ المغطى لمعدلات الفائدة، مع الإشارة أن هذا الانخفاض سيكون بنسبة أكبر من ذلك المتوقع على المدى الطويل وتعرف هذه الاستجابة برد الفعل المفرط على المدى القصير. أما على المدى الطويل فالطلب الإضافي على السلع الناتج عن انخفاض معدل الفائدة المحلي وانخفاض قيمة العملة محليا سيحسنان من تنافسية المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب عليها.

ثالثا- النموذج النقدي لفرانكل: الاختلاف الأساسي بينه وبين النموذج القائم على نموذج Dornbush للسعر الجامد الذي يفترض اقتصار سريان (PPA) على الأجل الطويل فحسب، غير أن الاختلاف الأساسي بين النموذجين يتلخص في العوامل المؤثرة على توقعات سعر الصرف بهذا يقوم نموذج فرانكل بالتوافق بين نموذج dornbush والنموذج النقدي للسعر المرن. إن التغيرات في سعر الصرف الناتجة عن صدمة معينة (صدمة نقدية مثلا) تكون حقيقية في حالة ما إذا لم يتحقق تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير.

رابعا- **نموذج توازن محفظة الأصول المالية:** إن نموذج توازن المحفظة هو أحد أهم المداخل النقدية لتحديد سعر الصرف، حيث يقدم أبعادا أكثر عمقا فيما يتعلق بالمتغيرات المحددة لهذا الأخير بالإضافة إلى علاقات

أكثر تشابكا من تلك التي تقدمها النماذج الأخرى لتحديد سعر الصرف¹. وينطلق النموذج من الفرضيات التالية:

H1: يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على الأصول المالية، فنموذج توازن المحفظة يركز على مجموعة متغيرات أكثر تنوعا لتحديد سعر الصرف²؛

H2: السندات المحلية والسندات الأجنبية غير كاملة للإحلال، فالمستثمر يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والعوائد النسبية للسندات المحلية والأجنبية، فهو بهذا يفضل تنويع المحفظة، وجدير بالذكر أن إعادة تخصيص الأرصدة في المحفظة بين السندات المحلية والسندات الأجنبية يمكن أن يؤثر بوضوح على أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وبهذا فإن سوق السندات تلعب دور كبير في تحديد سعر الصرف؛

H3: يترتب على التغيير في حالة رصيد الميزان التجاري، إعادة توزيع الثروة بين دول العالم، حيث تنتقل هذه الثروة من دول العجز إلى دول الفائض.

ويترتب عن هذا النموذج تغيرات في سعر الصرف ناتجة عن صدمة معينة (صدمة نقدية مثلا) تكون حقيقية في حالة ما إذا لم يتحقق تعادل القوة الشرائية في الأجل القصير، هذه التغيرات من المتوقع أن تؤثر على الحساب الجاري في حالة تحقق شرط "مارشال - ليرنز" الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في الثروة، يترتب عليه تغيير في دخل الطلب على النقود وكذلك سعر الصرف.

إن فائض الميزان التجاري يظهر من خلال حيازة المقيمين للأصول المالية، فإذا قامت السلطات النقدية بتخفيض المخزون النقدي في ظل ثبات الصرف فسيترتب عن ذلك ارتفاع سعر الفائدة (i) مما يدفع المقيمين إلى بيع السندات الأجنبية، وتحسين رصيد حركية رؤوس أموال البلد المعني، أما في ظل نظام صرف عائم، فعند زيادة الدولة لمستوى النفقات العمومية فإن ارتفاع سعر الفائدة سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية مسببا في ذلك ارتفاع في سعر الصرف.

خامسا- نموذج فقاعات المضاربة الرشيدة: يستخدم مفهوم فقاعات المضاربة الرشيدة لتفسير تقلبات سعر الصرف، حيث أصبحت هذه الأخيرة سمة بارزة للتجربة الراهنة لتعويم أسعار الصرف، يقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

H1: تقترض النظرية الأساسية المالية كفاءة الأسواق المالية، بعبارة أخرى فإن أسعار السندات تعكس في كل لحظة كل المعلومات المتاحة المتعلقة بهاته الأسواق

H2: الفقاعات المشاهدة ناتجة عن لاعقلانية الأعوان أو قصر نظرهم فحسب (O.Blanchard) ،

(Flood & Garder) 1980 و (O.Blanchard & Watson) 1984، يمكن أن تكون الفقاعة متوافقة مع السلوك

العقلاني للأعوان

أساس النموذج:

¹نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط2006، ص1، ص313.

²محمد ناظم الحنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية الهامة للكتاب، مصر، 1999، ص163.

تطلق عبارة "فقاعة المضاربة" على انحراف سعر الصف السائد في السوق عن قيمته المتوازنة الموافقة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات ، التضخم ، سعر الفائدة....) ومنه نستطيع كتابة ما يلي :

$$S_t = \sigma S_t^n + b_t$$

حيث:

S_t : سعر الصرف السائد في السوق

S_t^n : سعر الصرف التوازني

b_t : فقاعة المضاربة

وتركز هذا المفهوم على التوقعات الرشيدة لسعر الصرف وبالتالي ينبغي افتراض معين فيما يتعلق بفقاعة المضاربة b_t كما هو موضح في العلاقة التالية :

$$b_t = \beta E_t b_{t+1}$$

على هذا الأساس يمكننا التعبير عن سعر الصرف المتوقع بصورة رشيدة في الفترة القادمة كما يلي:

$$E_t S_{t+1} = E_t S_{t+1}^n + E_t b_{t+1}$$

إذا كانت توقعات الأعوان لارتفاع قيمة عملة معينة مستقلة عن الأساسيات، فإن انخفاض قيمة هذه العملة المتأتي من انخفاض قيمتها سيدفع سعر الصرف إلى الابتعاد من قيمته الأساسية، إلى غاية تحقق التوقع وانفجار الفقاعة.

إن تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل يعد من أهم انشغالات الكثير من الاقتصاديين ذلك لأن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة كأسعار الفائدة وأسعار الصرف.

المطلب الرابع: نماذج النقدية لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة تشترك في فرضية الإحلال التام للأوراق المالية المحلية والأجنبية (بمعنى الحاملون للمحفظة ليس لهم نفور من المخاطر) مع وجود تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة ويعرف هذا النموذج ثلاث أسواق وهي: السوق النقدي المحلي، السوق النقدي الأجنبي وسوق الأوراق المالية (المحلي والأجنبي) وحسب (Walras) فإن التوازن في السوقين المحلي والأجنبي يستلزم بالضرورة التوازن في سوق الأوراق المالية، ويمكن تمييز نوعين من النماذج النقدية.

أولاً - النماذج النقدية المرنة: يهتم هذا النموذج بكيفية تحديد سعر الصرف وهو ما يسمى بأثر فيشر ويمكن توضيح أثر فيشر الدولي كالتالي¹:

عرض الاقتصادي "إرفنج فيشر" العلاقة التالية: معدل الفائدة الاسمي في كل دولة يساوي إلى معدل الفائدة المطلوب من طرف المستثمر، مضافاً إليه معدل التضخم المتوقع، إذ أن معدلات الفائدة الحقيقية لمختلف الدول من المفترض أن تتجه نحو التساوي، غير أن معدلات الفائدة الاسمية تختلف بدلالة معدلات التضخم المتوقعة مع افتراض حرية الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال، ولتوضيح ذلك نفترض أن معدلات الفائدة على الأوراق المالية لمدة سنة هي على التوالي : 3% في فرنسا، 5% في كندا، هذا الفرق في معدل الفائدة هو 2% (5%-3%) وهو ما يظهر فارقاً في التضخم المتوقع قدره 2% بين فرنسا وكندا فالبلد الذي يكون فيه معدل الفائدة أكثر ارتفاعاً يسجل معدل التضخم أكثر ارتفاعاً والفرق في معدل الفائدة 2% يصبح منسجماً مع معدل التضخم المتوقع في فرنسا بـ 2% و بـ 4% في كندا، هذه العلاقة امتدت إلى المجال الدولي من أجل التنبؤ أو تقدير معدلات الصرف. وحسب أثر فيشر الدولي تتغير أسعار الصرف الفورية بنسبة متساوية للفارق في معدل الفائدة، ولكن في اتجاه عكسي أي بمعنى آخر أن الفارق في معدل الفائدة بين بلدين يعبر عن معدل التدهور أو الارتفاع المتوقع في العملة الصعبة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية. فإذا كان معدل الفائدة على الجنيه الإسترليني هو 6% ومعدل الفائدة على الأورو هو 4.5%، هذا يشير حسب أثر فيشر الدولي إلى أن الجنيه الإسترليني قد تدهور بـ 1.5% مقارنة بالأورو. إن الاستدلال الذي يكون القاعدة الأساسية لأثر فيشر الدولي وهو كالاتي : إذا لم تكن هناك قيود على حرية رؤوس الأموال، فإن الدولة التي تتميز بارتفاع معدل الفائدة يحدث فيها ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال باتجاهها وذلك إذا لم يكن هناك توقع في انخفاض عملتها. وهذا التدفق في رؤوس الأموال يستمر إلى غاية تساوي معدلات الفائدة للبلدين، إذ يعتمد أثر فيشر على معدلات الفائدة لشرح تغيرات أسعار الصرف غير أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية تعادل القوى الشرائية، وذلك لأن معدلات الفائدة ترتبط بمعدلات التضخم ارتباطاً وثيقاً وإذا كانت نظرية فيشر محققة فإن المستثمر ليس من مصلحته توظيف أمواله بالخارج لأن معدلات أسعار الصرف سوف تعدل لتعويض الفارق في معدل الفائدة.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين معدل التغيير المتوقع في سعر الصرف الفوري للعملة الصعبة الأجنبية E مقارنة بالعملة D، وفارق معدل الفائدة (Id-le)، بمعنى معدل العملة الوطنية ناقص معدل العملة الصعبة الأجنبية².

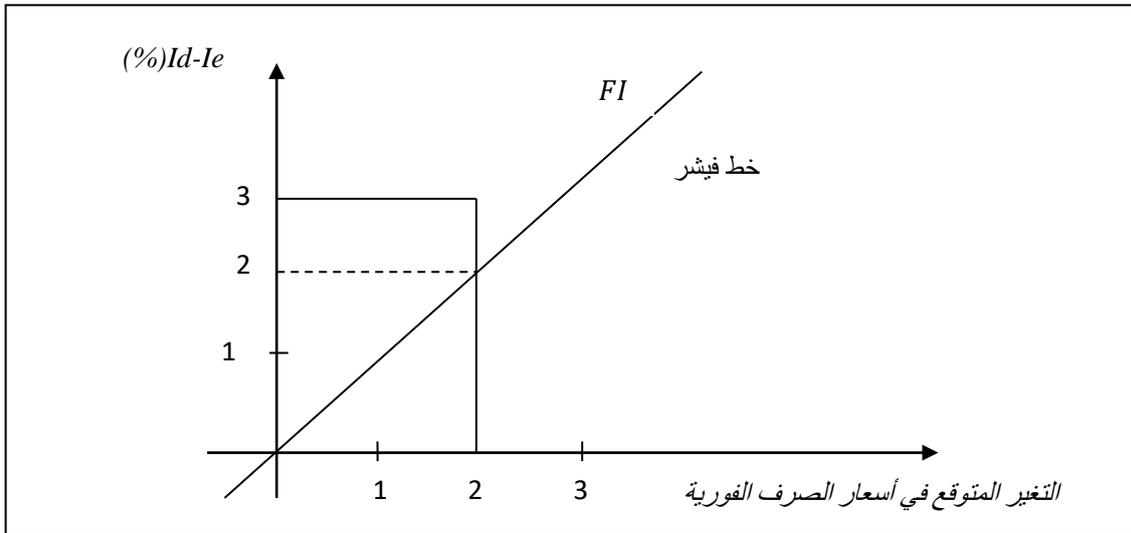
حيث : Id تمثل معدل الفائدة بالعملة الوطنية .

le تمثل معدل الفائدة بالعملة الأجنبية.

¹ J.Peyrard, Gestion financier International , librairie Vuibert, 1999, pp76-78.

² J. pey rard, op.cit, p78.

الشكل 06: العلاقة بين معدل التغير المتوقع في سعر الصرف وفارق معدل الفائدة.



المصدر: J-Payard Gestion financiere internationale, libraire vuibert, 1999, p.78.

من الشكل 6: المستقيم FI هو خط التوازن بالنسبة لكل النقاط الموجودة على هذا المستقيم فهناك مساواة بين تغيرات أسعار الصرف الفورية والفارق لمعدل الفائدة بين العملات الصعبة، والنقطة T لا تمثل نقطة توازن لأنها لا تتطابق مع تغيير في الأسعار بنسبة 2% غير أن الفارق في معدل الفائدة هو 3%.

ثانياً - النماذج النقدية الغير مرنة: قام " درنبوش " * في سنة 1976 بتقديم النموذج النقدي المعياري مع ملاحظة تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، ويقوم هذا النموذج على افتراضات التالية¹:

- دراسة أسعار الصرف في بلد صغير نسبياً بحيث لا تؤدي التغيرات في الاقتصاد إلى تغيرات تذكر في مستوى الأسعار، وفي معدل الفائدة السائدين في السوق الدولية؛

- يفترض تحكم التوقعات العقلانية في سلوك المتعاملين في الأسواق المالية الدولية؛

- يفترض حركة سعر الصرف؛

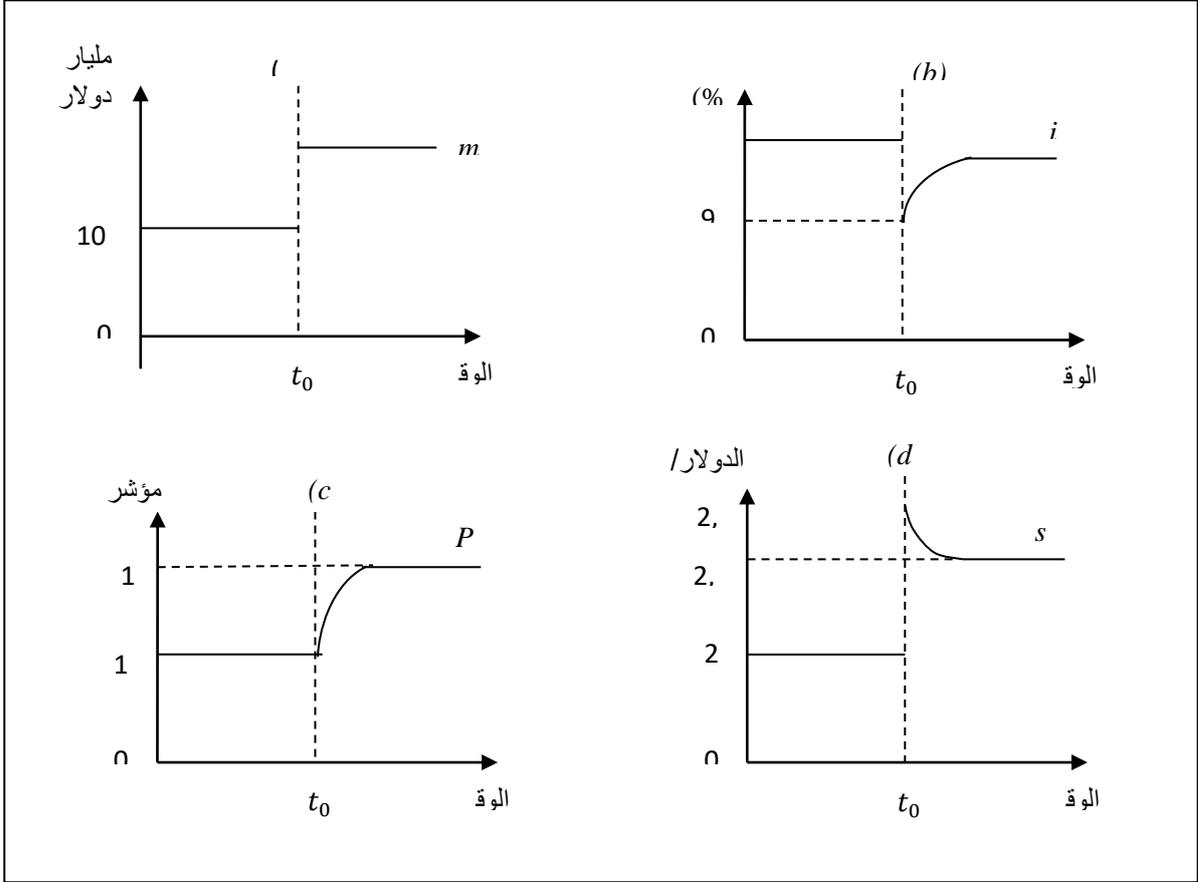
- يفترض موازنة نقدية على المستوى الطويل ولهذا فإنه على المدى القصير يمكن لسعر الصرف الاسمي ومعدل الفائدة أن يتباعدوا عن مستواهما في المدى الطويل وبعبارة أخرى فإن تعديل العرض الاسمي للنقود يلعب دوره في الصرف الحقيقي بسبب عدم مرونة العديد من الأسعار فتنتج بذلك آثار حقيقية خاصة على مستوى سعر الصرف؛

- يعتبر أن أسعار السلع غير المرنة في الأجل القصير ومرنة في الأجل الطويل، ويقصد بهذه الفرضية الأخيرة أن الأسعار تتباطأ في التكيف مع الظروف العرض والطلب في السوق السلعية على المدى الطويل حتى تعوض ببطء تصحيح المتغيرات الأخرى خاصة أسعار السلع.

ويمكن توضيح نظرية درنبوش بالشكل التالي:

¹ D.Salvatore, International,economy ,7^{ene} édition ,john wiley and son ,new york ,2001,p533.

الشكل رقم 07: تحديد أسعار الصرف حسب نظرية دورنبوش



المصدر: D.Salvatore، International economy، 7^{eme} edition، newyork، john wiley and son، 2001، p533

- الشكل a يظهر ارتفاعا غير متوقع لعرض العملة من طرف البنك المركزي الأمريكي الذي ينتقل من 100 إلى 110 مليار دولار (+10%).
 - الشكل b يبين أن نمو عرض العملة يوافق بانخفاض فوري ل t_0 بمعدل الفائدة الأمريكي من 10 إلى 9%.
 - الشكل c يبين توافقا مع نظرية عدم مرونة الأسعار، إذ أن مؤشر الأسعار الأمريكية لا يستجيب فورا لارتفاع عرض العملة، ويستجيب على المدى المتوسط ويتجه تصاعدا لمستواه التوازني في المدى الطويل والذي هو 110%، لذلك نلاحظ خصوصية النموذج النقدي على المدى الطويل (ارتفاع 10% لعرض العملة يؤدي إلى نموب 10% لمؤشر الأسعار)¹.
 - الشكل d يوضح رد فعل سعر الصرف، فنتيجة لانخفاض معدل الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية يعدل أو يغير المستثمرون من سلوكياتهم بالتخلي عن الأوراق المالية الأمريكية وطلب العملات الأجنبية (بيع الدولار) كي يحصلوا على الأوراق المالية الأجنبية فينخفض الدولار بأكثر من 10%.
- وطبقا للنموذج فإن الخطوة الأولى للسياسة النقدية غير المرنة، في ظل ثبات أسعار الصرف، هي تحديد مستوى هدف في للتغير في ميزان المدفوعات، ثم تصميم السياسة النقدية التي تجعل العجز لا يتعدى المستوى المصرفي

¹ D.salvatore,op,Cit,p534.

حتى لا ينقلب سعر الصرف العملة المحلية والخطوة الثانية هي تحديد المقدار الذي سيزيد به الطلب الكلي في هذا البلد، ثم تصميم السياسة النقدية في ظل ثبات سعر الصرف رغم تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف إلا أنها لم تستطع أن تعطي نموذجاً دقيقاً ومتكاملاً لتحديد سعر الصرف، ومرد ذلك صعوبة تحكم في سعر الصرف لتشبعه وارتباطه بعدة متغيرات اقتصادية، مما أدى إلى تعدد أنظمة وسياسات سعر الصرف التي تهدف إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحقيق التوازنات الاقتصادية، خاصة أن هذه الأنظمة تحكمها التطورات النقدية العالمية.¹

هذه النظريات والنماذج واجهت صعوبات نتيجة تجاهل توقعات الصرف والارتكاز على سلوكيات اقتصادية كلية غير مستقرة، الأمر الذي أدى إلى تطور الدراسات والأبحاث الخاصة بالسلاسل الزمنية، من أجل تفسير عدم استقرار سعر الصرف.

المبحث الثالث: أهم محددات سعر الصرف

تتعرض أسعار الصرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار أن سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المهمة، ويحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال تأثير بعض العوامل والتي ستكون موضوع دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: الصادرات والواردات

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية.

أولاً - الصادرات: والتقلبات قد تؤدي إلى التأثير في الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف انخفاض وارتفاع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها وذلك للأسباب التالية²:

أ- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

ب- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛

ت- ارتفاع أسعار واردات بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

¹ أحمد أبو فتوح على الناقة، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى (د.س.ن).

² محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، (لبنان، دار المنهل اللبناني، 2010م)، ص 183.

ث- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع ويترتب عليه الزيادة الفعالية في الأسعار .
وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها¹:

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات فكلما كان اعتمادها على الواردات كبير قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجاتها استهلاكية فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن تأثير الصادرات على سعر صرف عملة الدولة يكون مرهون بامتلاكها لجهاز إنتاجي قادر على إنتاج سلع وخدمات ذات تنافسية ما يجعلها محل للطلب من الدول الأخرى.

ثانيا - الواردات: إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا مقوما بالعملة الأجنبية، فيظل الطلب الداخلي دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات سوف ينقلص، ومنه تتخفف الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي²، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض في كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع وتخفض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع. أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج بالشكل الذي يمكن من استغلال المواد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية³.

العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف علاقة طردية و العلاقة بين الواردات و سعر الصرف علاقة عكسية.

المطلب الثاني: التضخم وعرض النقود

يعرف التضخم بأنه ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخل المتاح للإنفاق، أي أن ارتفاع الأسعار ليس سببه النقص في كمية النقود بل النقص في عرض السلع إما بانخفاض الإنتاج أو الإنتاجية، أي أن التضخم هو زيادة الطلب الإجمالي على العرض

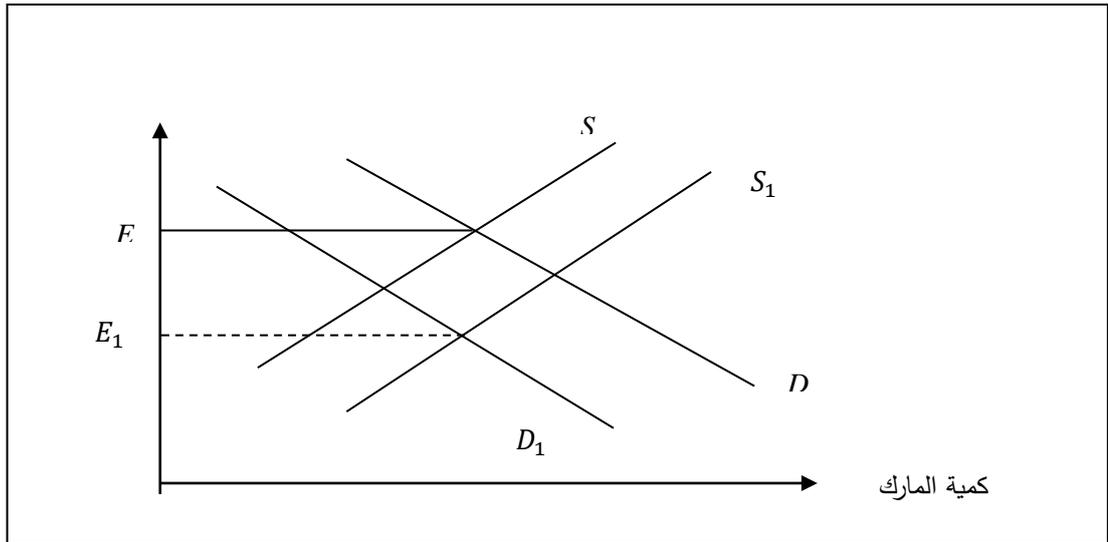
¹محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية (مصر، الدار الجامعية، 2009م)، ص257.

²مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات" ترجمة: محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر 2007م، ص329.

³بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر" (الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتنمية، 2001-2002م)، ص130.

الإجمالي . **أولاً - التضخم:** يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة¹. و تكون العلاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم من خلال أن التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ويزيد عدد الوحدات المدفوعة من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي، ذلك يعني أنه كلما زاد التضخم زاد عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي والعكس بالعكس. و خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ولتوضيح ذلك نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من الولايات المتحدة فان هذه التطورات تؤدي إلى تحريك منحني الطلب على المارك في الـ "D" ويتحرك منحني عرض المارك في ألمانيا إلى "S" وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E" كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 8: آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) 2003، ص22.

ثانياً - عرض النقود: تعرف النقود بأنها كل ما يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل في المعاملات الاقتصادية ويصلح في وقت ذاته لقياس القيمة وحفظ الثروة وتسوية الديون والالتزامات². يتكون عرض في الاقتصاد من النقود وشبه النقود التي تكون في حوزة الجمهور يطلق عليها نقود العملة ويقصد بها العملة المعدنية المساعدة والنقود الورقية البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي وأحيانا وزارة الخزانة³. أما الودائع

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، وآخرون، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، جامعة الكوفة، 1993م.

² محمد يونس عبد المنعم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية، دار الجامعة بدون تاريخ نشر)، ص25.

³ عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسات النقدية، (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط2، 2005م)، ص152.

تحت الطلب فهي التي تكون قابلة للسحب بالشيكات ويطلق عليها أيضا ودائع الحسابات الجارية. ولما كانت نقود العملة هي نقود بمعنى أن العامة يلتزمون بقبولها كوسيلة وكذلك في سداد الديون، ويقوم بإصدارها البنك المركزي وهو أحد السلطات الحكومية فليس هناك شك في قبول الجمهور لها وسيلة للدفع ولذلك فإنها تعد جزءا ملهما لعرض النقود . تعتمد علاقة عرض النقود بسعر الصرف على حسب النظام المتبع في تحديد سعر الصرف، فإذا كان النظام المتبع في تحديد سعر الصرف هو تطبيق سعر الصرف الثابت، فإن زيادة عرض النقود بواسطة السلطات النقدية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية وانخفاض سعر الفائدة، ومع استمرار بقاء أسعار العملات الأجنبية ثابتة ترتفع الأسعار المحلية نسبيا إلى الأسعار الأجنبية¹. وأما في حالة إتباع نظام أسعار الصرف المرنة أو المعمومة فإن التوسع في عرض النقود يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف . بينما يرى بعض الدارسين أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية . ومع ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية ترتفع الأسعار المحلية للواردات من السلع النهائية وينتقل الأثر المباشر إلى المستوى العام للأسعار، كما يؤدي ارتفاع أسعار المواد الخام إلى زيادة تكلفة الإنتاج الأمر الذي يحفز المنتجين المحليين إلى إنتاج بدائل للواردات بسعر منخفض . أما بالنسبة للصادرات فإن انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية مع ثبات الأسعار المحلية للصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات في الأسواق الأجنبية، وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاج المتزايد يدفع المنتجين لزيادة الأسعار وتحقيق ربحية أكبر مما يجعل من المطالبة بزيادة الأجور من قبل النقابات أمرا طبيعيا، والنتيجة النهائية انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية هي ارتفاع سعر الصرف وزيادة الدخل القومي بشقيه المتمثلين في الأسعار والنواتج وانخفاض أسعار الفائدة المحلية .

ويمكن وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود بأنها علاقة طردية فإن أي تغير يحدث في عرض النقود سيؤدي إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار أن المتغير (سعر الصرف الأجنبي) متغيرا تابعا وان (عرض النقود) متغير مستقل ، إذ أن الزيادة في عرض النقود الناتجة من إتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي، ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة أخرى سوف يزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى الأعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود ، إذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف .

من أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة للتضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة ،ويمكن دراسة علاقة عرض النقود وسعر الصرف من خلال الاتجاهين، أولا تحديد تغيير عرض النقود على سعر الصرف،ثانيا دراسة تأثير سعر الصرف على عرض النقود.

المطلب الثالث: محددات أخرى لسعر الصرف

هناك محددات أخرى لسعر الصرف يمكن أن توضح العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية .

أولاً- أثر معدلات أسعار الفائدة في سعر الصرف: تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين¹ ، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية محددة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر في سعر الصرف². أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج يترتب عليه خروج رؤوس الأموال بحثاً عن عوائد أفضل في الخارج وبالتالي الضغط على سعر صرف العملة المحلية للانخفاض والعكس صحيح³.

ثانياً- اثر الناتج المحلي الإجمالي في سعر الصرف: الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية محددة (عادة سنة)، ويعني هذا ببساطة أنه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي للوطن، ولا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج⁴. إن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية، التي من ضمنها الواردات لذا فإنه يمكن القول إن زيادة النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستيراد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد مما يقود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح، فإذا ساد الركود الاقتصادي في الدولة، فهذا يؤدي إلى تقليل النفقات الاستهلاكية وتقليل الطلب على العملات الأجنبية، وهذا الأخير قد يؤدي إلى زيادة من قيمة العملة المحلية⁵.

ثالثاً - أثر التدخلات الحكومية في سعر الصرف: تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الدولية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات بالتدخل لتعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر الصرف عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والنقدية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر صرف العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة

¹MagdaKamdil nazirt Nergiz dincer , A comparative analysais of exchange rate fluctuations and économique activity , International journal of développements Issues vol , 7Iss 2 ,2008,P138.

²عثمان تاية أنعمي، إدارة العملات الأجنبية ، (الاردن ،دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة 2002 م)،ص 160.

³ Bernard guillochon, Annie Kawecki, Economie internationale , commerce et macroéconomie, Dunod 5^{ene} édition, paris ,2006 .p 271

⁴حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 31.

⁵خالد واصف ألوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ،دار وائل للنشر ، 2001م، ص 368.

التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة ، هذه العملة التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي¹.

رابعا - أثر التمويل بالعجز في سعر الصرف: لمعرفة العلاقة بين سعر الصرف والتمويل بالعجز لابد من التطرق إلى مصطلح التمويل بالعجز، وهي مختلف الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز الناشئ عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة سواء كان ذلك التمويل من خلال الدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي². أما تمويل الموازنة بالعجز فيعرف بأنه إحداث عجز في الميزانية، أي توسع في الإنفاق العام ثم العمل على سد هذا العجز عن طريق خلق نقود جديدة بالالتجاء إلى البنك المركزي الذي يقوم بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي³. تلجأ الدول النامية إلى فرض الرقابة على الصرف، وتحدد سعر صرف عملتها بصورة تحكومية وتفرض أسوار الحماية على إنتاجها، ويؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة في الكفاءة الاقتصادية وقد يخلق صعوبات أشد في ميزان المدفوعات⁴. ومما سبق يمكن القول أن زيادة الإصدار النقدي الجديد أو الائتمان المصرفي الذي تلجأ إليه الدولة في تمويل عجز الموازنة العامة يخفض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأخرى فيما يسمى بسوق الصرف الأجنبي، أي أن العلاقة بين سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبين التمويل بالعجز علاقة عكسية، أي أنه كلما زاد التمويل بالعجز أدى ذلك على انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى وانخفاض سعر صرفها⁵.

إن العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف علاقة طردية فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب الصادرات مساوية للواحد، إن العلاقة بين الواردات و سعر الصرف علاقة عكسية أي كلما زادت الواردات أدى إلى انخفاض سعر الصرف ، ويمكن أن تؤثر التدخلات الحكومية في استقرار سعر الصرف من خلال تدخلات البنك المركزي بمختلف أدواته .

المبحث الرابع: العملة الأوروبية الموحدة - الأورو

إن اليورو كعملة موحدة للدول الأوروبية عرفت مراحل عديدة سواء من ناحية إصدارها أو من ناحية وصولها لجيوب الأوروبيين وفي المقابل صادفتها العديد من الصعوبات.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي ، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1970 -

2007م ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر ، 2010-2011م، ص 7

² عبيد علي أحمد، تمويل الموازنة العامة للدولة بالعجز نظريا، السودان ،بحث دكتوراه ،2000 ص 15.

³ إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010 م، ص 36-37.

⁴ إبراهيم متولي حسن المغربي ، المرجع نفسه، ص 310 .

⁵ محمد إبراهيم محمد صافي ، المرجع نفسه، ص،118-119.

المطلب الأول: شكل وفئات اليورو

"اليورو" هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الإتحاد الأوروبي، وقد تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية بهذا الاسم الذي سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة.

أولاً - شكل اليورو: لقد تم إعداد التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي متناسب، والتي قام بتصميمها المهندس الألماني "روبيركالينا" الذي استغرق منه ما يزيد عن عامين في وضع الخطوط العريضة وإضافة اللمسات الدقيقة على كل ورقة التي وافق عليها وزراء مالية للإتحاد الأوروبي في اجتماعهم عام 1999.

وتشير كل هذه التصميمات إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوربية، لتعكس آمالها وكذا طموحاتها، هذه الرسوم المختلفة في كل فئة من فئات اليورو، وهي مصحوبة بشكل واحد مستديم في كل الفئات باختلاف ألوانها وهو تعبير مشترك بين العام والخاص والماضي والحاضر والمستقبل أي كل الفئات مطبوع عليها ومصحوبة بخريطة أوروبا الكبرى، وقد تم الاعتماد على الحرف "E" الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية Epsilon المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية بالإضافة إلى أن الحرف E هو الحرف الأول في كلمة Europe ويتخلل "E" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار ويرمزان إلى قوس وسهمان ينطلقان إلى مستقبل أفضل، وتم كتابة عبارة "اليورو" للأحرف اللاتينية هكذا "EURO" والأحرف اليونانية "Ευρο" للتعبير عن الارتباط بين الماضي المستمر والحاضر المستقر¹.

ثانياً - فئات وأنظمة إصدار اليورو: تم إصدار اليورو من خلال 3 أنظمة رئيسية :

- **النظام الأول أوراق العملة النقدية:** لقد تم إصدارها مثل أي عملة ورقية أخرى في العالم وخضعت لنفس إجراءات الإصدار والطبع والترقيم والتسلسل الخاص بالورقة النقدية كما تحمل توقعات محافظ بنك المركزي الأوروبي. ويتابع البنك المركزي عمليات تداولها كما استندت العملة الورقية مثلها مثل باقي العملات الورقية في العالم إلى قوة القانون، أي أنها ملزمة قانوناً ويحكمها القانون وهي بذلك تكون مقبولة في إبراء الذمم واستيفاء الحقوق استناداً لهذا القانون. ولما تم طرح اليورو كعملة ورقية محل العملات الأوروبية الخاصة بكل دولة من دول المجموعة، وتم سحب تلك الأخيرة (العملات الأوروبية) من التداول لأنها ببساطة فقدت قوة إبرائها وعرضها القانوني، ولم تصبح قانوناً ملزمة لأي تعامل بعد انتهاء الفترة الانتقالية بل إنه أثناء الفترة الانتقالية تم تحويل عرضها من العرض العام إلى العرض الخاص حيث اقتصر التعامل بها فقط عند البنوك والمصارف التي قامت بسحبها². والعملة الورقية طرحت قانوناً ولها قوة الإبراء والقبول العام وفئاتها سبع هي : 5 يورو، 10 يورو، 20 يورو، 50 يورو، 100 يورو، 500 يورو ولكل فئة من هذه الفئات شكل وحجم ومقاس مختلف حيث يستطيع الفرد العادي التمييز بينها وحتى ضعفاء البصر تسهل عليهم التعامل بها خاصة وأن أوروبا تشهد ظاهرة التقدم في السن (متوسط عمر الفرد تجاوز 90 سنة) وهو ما يعني عدد كبير منهم

¹ محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الكامل والشامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2002، ص113.

² محسن أحمد خضيرى، مرجع نفسه، ص111.

ضعفاء البصر وفيما يلي جدول يبين أحجام وألوان أوراق اليورو، وفيما يلي جدول يبين أحجام وألوان أوراق اليورو:

الجدول رقم 01: أحجام وألوان أوراق اليورو

الفئة	الحجم	اللون
5 يورو	120 مم * 62 مم	رمادي
10 يورو	127 مم * 67 مم	زهري
20 يورو	133 مم * 72 مم	الأزرق
50 يورو	140 مم * 77 مم	البرتقالي
100 يورو	147 مم * 82 مم	الأخضر
200 يورو	153 مم * 82 مم	الأصفر
500 يورو	160 مم * 82 مم	الأرجواني

المصدر: l'euro l'enjeu et modalités pratiques, les édition Dorganisation, paris 1998.p425.

- النظام الثاني مسكوكات معدنية: وهي عملات مساعدة أو ما يطلق عليها بأشبه النقود ويتم إصدارها لتسهيل المعاملات وامتداد للفروق وفي الوقت ذاته لكبح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار فالعملات المساعدة هي عملات لازمة للتداول ليس فقط للأفراد بل للسياح الأجانب ومحلات التوزيع ويحتاج إليها النظام النقدي في التعاون لكونها معدنية، وبالتالي فإن قابليتها للتآكل والتلف محدودة، وقد تم طرح جانب منها في ألمانيا وفرنسا وتم تداولها منذ عام 2000م وإن كانت على نطاق محدود يتسع بالتدريج شيئاً فشيئاً وفئاتها 8 هي : 1 سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 20 سنت، 50 سنت، 1 يورو، 2 يورو. وقد حملت النقود المعدنية لليورو وجهين على النحو التالي:

- الوجه الأول ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة اليورو أما الوجه الثاني فشكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى ويحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من الأعضاء.

- النظام الثالث إصدار اليورو الحسابي والبطاقات الائتمانية: على الرغم من أن هذا النظام الثالث إلا أنه كان الأول في التطبيق والاستخدام، إذ تم الاتفاق عليه والإعداد له وتطبيقه وتنفيذه منذ أول لحظة أطلق فيها اليورو وهذا يدل على التخطيط الجيد لاستيفاء مقومات نجاح اليورو وامتصاص أي آثار سلبية لم يأخذ حسابها بعين الاعتبار أو نجمت عن اعتبارات التعامل وقد تم استخدام اليورو الحسابي منذ الفاتح من جانفي 2001 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي عن طريق¹:

¹محسن أحمد خضير، مرجع نفسه، ص112.

- البطاقات الائتمانية ؛
- الشيكات السياحية؛
- السندات الحكومية وسندات الشركات؛
- سداد الضرائب والمستحقات الحكومية؛
- سداد الديون المستقبلية وعمليات الخصم؛
- منح القروض الحكومية والمساعدات الدولية.

هذه العملة أصبحت وسيلة شعبية للحصول على قروض، لأن عملة اليورو النقدية يمكن استخدامها في الكثير من البلدان ومع ذلك قد تكون ذات تأثير سلبي مع اختلاف قيمة العملات من حين لآخر لئتم تعويض مبلغ الاقتراض بمبلغ أكبر مما كانت عليه وذلك يعود لقيمة العملة الرسمية بعد التحويل.

المطلب الثاني: مراحل الانتقال إلى استعمال اليورو.

تم الاتفاق بين دول الأعضاء على 3 مراحل حتى يصل اليورو إلى جيوب الأوروبيين ويستمر استخدامه في الحياة اليومية وهذه المراحل هي:

أولاً- المرحلة ماي 1998 إلى 1999: تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو مند بدايته في عام 1999 وهي ما أطلق عليها بدول "الموجة الأولى"، وذلك بناء على مراجعة المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول والوقوف على مدى استيفائها لشروط الانضمام إلى منطقة الاتحاد النقدي الأوروبي . وقد تم تحديد دول الموجة الأولى وهي 11 دولة هذه الأخيرة اتفقت على إدخال بعض التعديلات التشريعية والتصديق على التشريعات الخاصة بالمتحول إلى اليورو، وخلال هذه المرحلة أيضا تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسبب الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو . كما تم في جوان 1998 إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي¹.

ثانياً- المرحلة من جانفي 1999 إلى جانفي 2002: لقد تقرر في نهاية المرحلة ميلاد عملة أوروبية موحدة "اليورو" وإحلاله محل الإيكو مع تحديد سعر تبادل بين اليورو وعملات الدول المشاركة في الوحدة النقدية وخلال هذه المرحلة تم استخدام اليورو كوحدة نقدية في البورصات في الأسواق المالية وبين المصارف كما تم إصدار السندات الحكومية الجديدة باليورو وهذه الأخيرة تستحق بعد جانفي 2002 حيث يكون اليورو قد تم تعميمه في المبادلات اليومية . هذه المرحلة أطلق عليها الخبراء تسمية "مرحلة التعامل المزدوج" حيث تم خلالها التحول بصورة جزئية إلى اليورو وهو تحول اختياري، إذ أن الدول المشاركة في الإتحاد النقدي تستخدم العملة الوطنية واليورو دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لليورو، وبسعر صرف ثابت ومن ثم ليس هناك أي حظر أو فرض لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية، كما تم خلال هذه المرحلة وضع الأدوات التي تدخل في الاستهلاك مثل أدوات التوزيع الأوتوماتيكية وكذا الاتصالات إذ تم سك قطع نقدية في سبتمبر 2001م ثم الأوراق النقدية من ديسمبر 2001 التي وضعت في البنوك ومكاتب

¹مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكالية والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص72.

البريد و وجهت للاستعمال اليومي عن طريق الموزعات الأوتوماتيكية. كما تقرر خلال هذه المرحلة أن يطلع البنك الأوروبي بمباشرة مهامه في رسم السياسة النقدية وأن تقوم البنوك المركزية الأوروبية بتحويل كافة أعمال السوق النقدية إلى عملة اليورو¹.

ثالثاً - المرحلة من جانفي 2002 إلى جويلية 2002: في أول يوم من هذه المرحلة تم طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للعملة الجديدة اليورو للتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة، وتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول من السوق النقدية كما قامت الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال ، وتحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو، وقد تم الاتفاق على أن يصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جوان 2002 كحد أقصى². ونشير إلى أن هذه المرحلة عرفت نوعاً من المرونة النسبية إذ أن التواريخ المحددة بصورة رسمية لكل إجراء خلال هذه المرحلة لم يتم تحديدها بصورة قاطعة. وفي نهاية هذه المرحلة تكون قد اكتملت عملية التحول إلى اليورو³.

وعليه فإن اليورو لا يعبر عن مجرد عملة وقطع نقدية يتم تداولها في الحياة الاقتصادية، بل يعبر عن مسعى أوروبي وسابقة فريدة من نوعها في تاريخ العلاقات الاقتصادية المعاصرة.

المطلب الثالث: الدول أعضاء في الإتحاد الأوروبي داخل وخارج منطقة اليورو و معايير الانضمام إلى هذه المنطقة .

بلغ العدد الإجمالي لدول اليورو 19 دولة تابعة للإتحاد الأوروبي قبل انضمام دول أخرى أوصلتها إلى 51 دولة أما ما هي دول اليورو الأوروبية فهي: فيلندا، قبرص، بلجيكا، النمسا، ودول البلطيق وإيطاليا و أيرلندا واليونان وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وإسبانيا وهناك دول أخرى في أوروبا كانت تطبق قبل اليورو عملات إحدى الدول المطبقة لليورو وعملت على تبني العملة الجديدة بدلا من العملة القديمة وانضمت إلى دول اليورو وأصبحت منها وهذه الدول هي: موناكو، سان ماري نو، الفاتيكان، والدول التي تستخدم اليورو بطريقة غير رسمية : أندورا وكسوفو والجبل الأسود⁴.

أولاً - المعايير المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية: ليست كل دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أعضاء في منطقة اليورو حيث اشترطت اتفاقية "مايستريخت" مجموعة من المعايير يجب استيفائها من قبل الدول المعنية خلال الفترة الانتقالية التي يتم فيها انتهاج سياسة التقارب بين دول الأعضاء ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة المالية وتحديد الكيفية التي يتم بها تمويل العجز في الموازنات العامة للدول الأعضاء، وتعيين الحدود القصوى لهذا العجز، ونصت الاتفاقية أيضا على عدم إمكانية تقديم مساعدات لأي دولة من منطقة اليورو إذا ما حاولت أن تنفق أكثر من طاقتها حيث بإمكان ميثاق التوازن لماستريخت إجبارها على

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية الكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص104.

² سمير محمد عبد العزيز، تكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، طبعة الأولى، مكتبة إشعار الفئة، مصر، 2001، ص219.

³ مجدي محمود شهاب، المرجع نفسه، ص79.

⁴ فريد رغب نجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق- الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مؤسسات شباب

الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص80.

اعتماد سياسة ما وطبقا للمادة 109 من اتفاقية مايستريخت، نجد أن هناك معايير سياسية يتطلب تحقيقها للانضمام للاتحاد الاقتصادي والنقدي وهي:¹

- **معايير استقرار الأسعار "معدل التضخم"**: يتطلب من الدولة المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن تحقق استقرار في الأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم فيها %1,5 عن متوسط معدلات التضخم في أفضل 3 اقتصاديات في دول الاتحاد وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، لكن هذا المعيار تعرض لانتقاد مهم حيث أن قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، بما أنها تعتمد على أداء أفضل 3 دول في الإتحاد فمثلا إذا كان متوسط معدل التضخم في هذه الدول يصل إلى 3% بالإضافة إلى هامش %1,5 فتكون درجة الاستقرار المطلوبة تبعا لهذا المعيار أكثر تجريدا كأن يقاس استقرار الأسعار بمعدل تضخم يساوي 2% أو أعلى مثلا، وإذا طبقنا هذا المعيار على دول الاتحاد الأوروبي فسنجد أن معظمها يواجه مشكلات قليلة بالنسبة لهذا المعيار، حيث أن 11 دولة من 15 استطاعت استيفاء هذا المعيار في عام 1995 بمعدلات أقل من إذا تصدرت فيلندا أو ألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي لدول الإتحاد تبعا لهذا المعيار حيث وصل متوسط معدل التضخم فيها إلى نحو %1,4 في عام 1995 ونحو %1,7 في عام 1996 ولذلك فقد استقر القرار على نسبة 2,7%².

- **معايير سعر الصرف**: حسب معايير التقارب فإنه على كل دولة مؤهلة للدخول في الوحدة النقدية أن تشارك في آلية ضبط سعر الصرف، أي أن قيمة عملتها تتحرك في الحدود المسموح بها حيث تتطلب استقرار سعر صرفها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هامش محدودة دون انحرافات إضافية وذلك لمدة سنتين قبل الاختبار دون اللجوء إلى تخفيض العملة مقابل أي عملة من الدول أخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر أنه مع بداية اتفاقية مايستريخت عام 1995 وكان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف في حدود 2,25% وبعد أن تبنى نطاق التقلبات الواسع منذ 1995 فقد أصبح هذا النطاق في حدود 15% والمهم أن تشير هنا إلى الاتفاقية تهدف من هذا المعيار إلى إظهار القدرة الفعلية لدول الإتحاد النقدي الأوروبي على الأحجام عن استخدام أسعار الصرف كأداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية³.

- **معايير أسعار الفائدة**: إن تقارب معدلات الفائدة خلال سنة قبل مدة الاختيار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدلات فائدة أسمية طويلة الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الإتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقرارا حيث يتم حساب معدلات الفائدة على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها وقد اعتمد على نسبة 7,8% كحد أقصى لسعر الفائدة⁴.

- **معايير عجز الموازنة**: حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة لابد أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا انخفضت قيمة هذا العجز انخفاضا جوهريا ومتوصلا لتقترب القيمة المعيارية بصفة استثنائية ومؤقتة بقيمة نسبة العجز تقريبا من هذه القيمة.

¹ محسن أحمد الخضيرى، المرجع نفسه، ص83.

² محسن أحمد الخضيرى، المرجع نفسه، ص86.

³ Robert Raymond ; L'euro et l'unité de l'Europe ; Economic a paris ; 2001 ; p37.

⁴ محسن أحمد الخضيرى، المرجع نفسه، ص87.

- معيار الدين الحكومي المستحق: نصت الاتفاقية على أن لا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنظمة للإتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي، إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

ومنه نستنتج أن هناك تباين في تحقيق مجموع الشروط والمعايير المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية، ففي حين كانت ألمانيا تحقق كل المعايير المطلوبة نجد أن فرنسا لم تحقق معياري عجز الموازنة وأسعار الفائدة، أما لكسمبورغ فقد كانت تحقق مختلف المعايير عدا معيار أسعار الفائدة، وهناك دول مثل إيطاليا لم تكن تحقق أي معيار من المعايير الموضوعية، وبالتالي كانت هناك حاجة أكيدة لتخفيض عجز الميزانيات الحكومية ونسبة الدين المحلي في معظم الدول الأوروبية والذي كان يشكل عقبة شائكة في العديد منها بسبب عدم ضبط أوضاع الميزانيات بالسرعة الكافية.

ولقد تطرقنا فيما سبق إلى معايير التقارب الواجبة على دول المجموعة ويبدو أنها معايير صعبة التحقيق، ولكن في المقابل هناك توافق المرونة والقرار النهائي لدخول العضو المرحلة الثالثة يكون بقرار من القمة وفي شهر ماي 1998 عقد مجلس قمة المجموعة اجتماعا تقرر بموجبه أن يتم استخدام اليورو وان يدخل في هذه المرحلة 11 دولة هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، النمسا، فيلندا، برتغال، إيرلندا، ولكسمبورغ، ولم تنضم إلى المجموعة (في التكامل النقدي الكامل وهي مرحلة اليورو) أربع دول هي بريطانيا، السويد، الدنمارك، اليونان. وحتى يمكن من معرفة الدول التي حققت المعايير المتقدمة في معاهدة "مايستريخت" فإننا نشير إليها في الجدول رقم 02:

الجدول رقم 02: المعايير المتفق عليها والمحقة في بلدان الإتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام إلى العملة النقدية الموحدة (اليورو) نهاية 1997 وأوائل عام 1998.

البلد /المؤشر	نسبة التضخم 2.7%			نسبة الدين عام إلى إجمالي الناتج المحلي			نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي 02%			معدلات الفوائد الطويلة الأجل 7.8%		
	1996	1997	1998	1996	1997	1998	1996	1997	1998	1996	1997	1998
ألمانيا	4.1	3.2	2.7	61	63.2	61.3	1.5	1.6	1.4	6.3	6	5.6
فرنسا	4	3.1	3	56	58	58	2	1.6	1.2	6.6	6	5.5
بلجيكا	3.3	2.9	2.1	130	127	122.2	2.1	2	1.4	6.4	6.1	5.7
لكسمبورغ	9.9	0	1.7	70.8	70.8	60.7	1.4	1.8	1.4	6.4	6.1	5.5
هولندا	2.6	2.5	1.4	78.2	67	72.1	2.1	2	1.5	6.3	6	5.5
إيطاليا	6.8	4.5	2.7	124.5	123	121.6	3.8	2.6	1.8	9	7.1	6.7
بريطانيا	1.8	3.1	1.9	65.2	56.5	53.5	2.4	3	1.8	9	7.7	7
إيرلندا	1.8	11	0.9	80.2	76	66.3	1.7	2	1.2	7.5	6.6	6.2
الدانمرك	1.4	0.5	0.7	71	75	65.1	2.1	2.4	1.9	7.2	6.5	6.2
اليونان	9.9	5.7	4	110.6	105	108.7	8.2	7.2	5.2	-	-	9.8

6.3	7.1	8.9	1.8	2.7	3.6	68.8	68.9	68	2.6	3.2	4.6	إسبانيا
6.2	7	9	1.8	2.8	3.1	62	67.6	70.5	2.5	3.4	4	البرتغال
6.5	7	8.6	1.9	1.8	0.8	76	78.5	78.7	0.8	2.9	3.9	السويد
5.9	5	6	1.3	1.7	0.6	55.8	60.2	60.1	0.9	1.7	3.3	فلندا
5.6	5.1	5.4	1.1	1.8	1.9	66.1	73.3	71.7	2.5	3	4.3	النمسا

المصدر: صارم سمير، اليورو، دار الفكر ، سوريا، 1999، ص102.

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن العديد من الدول الأوروبية قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى "اليورو" عام 1998، سواء من حيث تخفيض العجز في الموازنة أو بالنسبة لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة ، في حين كانت الدول التي حققت معيار الدين العام قليلة، فمعظم الدول لم تستطع تحقيق شرط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر وفق معاهدة ماستريخت بـ 60% باستثناء كل من فرنسا ولكسمبورغ وفنلندا والمملكة المتحدة سنة 1998، وقد تجاوزت هذه النسبة معدل 60% في كل من ألمانيا وإسبانيا والبرتغال، بينما زادت هذه النسبة في دولة اليونان التي سجلت ارتفاع خلال السنوات الثلاثة 1996 ، 1997 و 1998 وكذلك في كل من بلجيكا وإيطاليا التي سجلت معدلات مرتفعة 122.2% و 121.69% سنة 1998.

المطلب الرابع: واقع اليورو في الاقتصاد العالمي والمزايا المترتبة عنه

حل الاورو محل الدولار الذي يعتبر العملة الارتكازية التي يركز عليها النظام النقدي الأوروبي وتجاوز مركزه باقي العملات الدولية.

أولاً - دور اليورو : إن اليورو كعملة أوروبية موحدة يعول عليه في المجالات التالية¹:

- تنمية الوعي الإدراكي بالرمز الأوروبي من أجل الإسراع بعجلة الوحدة الأوروبية وإعادة هيكلة كافة فروع الاقتصاد الأوروبي وقطاعاته الإنتاجية والتسويقية والتمويلية وكوادره البشرية لتصبح جميعها أوروبية الطابع والمحتوى والمضمون، وكذلك أوروبية التوجه والعمل والهدف، وهي عملية بالغة الخطورة والأهمية، فأوروبا في عصر العولمة الاجتياحية تحتاج إلى هوية خاصة بها؛

- تحقيق نفاذية مطلقة ذات قدرة تفاعلية من خلال إصلاح أوضاع السياسات المالية بجوانبها المتصلة بالإيرادات العامة، وكذلك المتعلقة بالإنفاق العام ولتصبح هذه السياسة محققة لأهداف الوحدة الأوروبية، وبشكل علمي محسوس وملموس يحقق الدفع الذاتي نحو خلق الكيان الأوروبي الواحد، وهي عملية مرتبطة بعدة عناصر رئيسية قائمة على التوسع، وعلى زيادة الاستهلاك، وعلى زيادة الادخار، وعلى زيادة الاستثمار وبما يحقق مزيد من التفاوض الدافع إلى مزيد من الحيوية والفاعلية في كافة مجالات الاقتصاد؛

- إيجاد التفاعل الحركي البناء وبما يعمل على تحسين وظائف أسواق العمل على كافة المستويات والأصعدة لتصبح أوروبا قادرة على استيعاب كافة الأيدي العاملة، وإعادة توجيه طاقات كل منها لتصبح خادمة للأهداف

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع نفسه، ص 199-202.

الواحدة، وفي الوقت ذاته استخدام كل من الحراك الاجتماعي والتنقلية الاجتماعية لمجموع السكان لإذابة الفروقات بين الطبقات وبين الأفراد الأوروبيين؛

- تقوية الموارد البشرية باستقطاب أفضل العناصر البشرية من كافة أنحاء العالم وإعادة صهرهم داخل الكيان الأوروبي الواحد؛

- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على التدفق إلى الشركات الأوروبية الحالية (المندمجة)؛

- تحسين أوضاع السياسات النقدية بشكل عام، وسياسات البنوك والمصارف بشكل خاص لتصبح هذه السياسات مدعمة للمراكز المالية للبنوك والمصارف وفي الوقت ذاته محققة للأهداف التمويلية المطلوبة؛

- استخدام اليورو كأداة ومحور ووسيلة من أجل تحسين وتقوية المركز التجاري الدولي لأوروبا الواحدة وبما يتم إيجاده من روابط وعمليات دمج وإدماج مترابطة، سواء في المدخلات، أو نظم التشغيل، أو في المخرجات، وبما يؤدي إلى تقوية مركز ميزان المدفوعات، وزيادة مكانة ومساهمة أوروبا في التجارة الخارجية الدولية سواء في جانبها المادي الملموس، أو في جانبها المعنوي المحسوس، أو في جانبها الفكري المتطور، وبمعنى آخر في مجالات التجارة؛

- استخدام اليورو كأداة فعالة من أجل تأمين قوة دفع متنامية وهائلة لدعم سياسات دمج الاقتصاد الكلي وزيادة فعاليته وتحسين آلياته وبما يؤدي إلى تحقيق تبادلية المنافع والمصالح وعدالة توزيعها بين الشعب الأوروبي الواحد هو ما يجعل أوروبا تضمن استمرارية العمل الوحدوي وعدم تعرضه للانتكاسة أو تعرضه للارتداد، فالمزايا الإضافية التي تحققها الوحدة النقدية سوف تساعد على زيادة القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الأوروبي، ومن ثم ستساعد على حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ودعم عمليات الاستثمار.

ثانياً - المزايا المترتبة عن اليورو: اليورو إلى جانب أنها ستكون كعملة وكتلة ستكون أيضاً أداة ووسيلة فائقة الفاعلية لتحقيق الصمود وبالتالي تحتاج إلى إدارة قوية لتحقيق الاستقرار النقدي المتنامي على مستوى الدول الأوروبية، وكذلك على مستوى العالم ككل، وفي الوقت ذاته هي كعملة نقدية تعمل على زيادة رفاهية كل سكان أوروبا الأعضاء في منطقة اليورو وبالتالي من مزاياها ما يلي¹:

أ- إنها عملة وحيدة بدلا من عملات عديدة مختلفة وإنها ستخضع لإدارة وإشراف بنك مركزي أوروبي واحد، له سياسة نقدية واحدة بدلا من سياسات نقدية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي من شأنه تخفيض حدة التقلبات النقدية والائتمانية بشكل كبير، وسيؤدي إلى اختفاء تقلبات أسعار الصرف بالكامل، وتحقيق شفافية شبه كاملة في المعاملات بالنسبة للدول الأعضاء وهو ما يساعد كل منها على تجاوز كل من عنصري القلق والاضطراب القائم في الأسواق النقدية، وتحقيق رؤية مستقبلية تستند إلى أوضاع حقيقة داخلية ملموسة ومعروفة من جانب كافة سكان منطقة اليورو؛

ب- إنها ستكون حافز ومشجع على النمو والاستقرار بشكل رئيسي في الدول الأوروبية الأعضاء، وبالتالي على التوظيف الشامل والكامل للقوى العاملة والقضاء على البطالة، مما يعزز من الرفاهية الاجتماعية ويقلل من

¹ محسن احمد الخضيرى، مرجع نفسه، ص ص 157-162.

الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن البطالة، ويعزز ويدعم من سياسات زيادة الأجور، ورفع الدخل وتحسين رفاهية الأفراد، وتحسين أحوالهم الاجتماعية ورفع معيار جودة الحياة ، وتقديم خدمات حكومية لهم أفضل عما كان يقدم لهم من قبل؛

ت- أنها أي الكتلة النقدية المتمثلة في اليورو ستكون عامل رئيسي نحو خفض التكاليف، لما تساهم به من تعزيز الاتجاه نحو الاندماج ما بين الشركات المتماثلة، ونحو مزيد من التنسيق ما بين الشركات المتكاملة، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا والمكاسب أهمها ما يلي:

- توزيع عناصر التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة مما يخفض من التكلفة الكلية؛
- اقتصاديات الحجم الكبير والسعة الضخمة والنطاق الممتد؛
- اقتصاديات الترابط والتشابك والاعتمادية المتبادلة القائمة؛
- اقتصاديات التفاعل الابتكاري القائم على تنمية القدرة والرغبة على الخلق والتحسين والتطوير؛
- التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يخلقها اليورو في إطارها الشامل والمتكامل بشكل يجعلها محور رئيسي للتقدم في مجال التسويق وكسب العقود والصفقات بشكل رئيسي، من خلال توازنات أسعار الصرف والقوة الشرائية للعملة؛

- التأثيرات التتابعية التي تنتجها الوفرة التمويلية وسرعة إتاحة التمويل بشكل شامل، ومن هنا فإن اليورو يتحول إلى أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته عامل بناء متكامل لتنمية هذا الاقتصاد؛

- التفعيل الارتباطي التبادلي والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ومن الجهود التسويقية المتكاملة ومن الطاقات العاطلة وغير مستغلة وتحويلها إلى منتجة وفعالة؛

- أنها ستكون عامل رئيسي في توحيد المعاملات النقدية والمالية ، وبصفة خاصة ما يتصل بكل من أسعار الفائدة على القروض وكذا المعاملات الضريبية للشركات والمؤسسات الأمر الذي من شأنه زيادة حريتها وحركتها وتفاعلها على المستوى الأوروبي والعالمي وبمعنى آخر سوف يعمل اليورو على خلق نوعين من المزايا هما:

النوع الأول: مزايا نقدية تفاعلية علنية ظاهرة وحاضرة ملموسة من الجميع، ويمكن الاستفادة الفورية منه؛

النوع الثاني: مزايا نقدية ضمنية مستترة يمكن تخليقها ويتم الآن بالفعل صناعتها بالارتباط الضمني ما بين تأثير الكتلة النقدية على المعاملات الاقتصادية الآجلة.

مما سبق تبين لنا أنه على رغم من اختلال الأورو العملة الأوروبية الموحدة مكانة في النظام النقدي الدولي تنافس بها الدولار إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية .

ثالثا- واقع اليورو في الاقتصاد العالمي: لقد بدأ اليورو يأخذ دورا فعالا ليس فقط في السوق الوحيد الأوروبي ولكن أيضا في الأسواق المالية العالمية وذلك لأنه كان من المنتظر أن يأخذ شكلين: يتمثل الشكل الأول في دور عملة الاحتياطي عالمي ينافس الدولار ، أما الشكل الثاني فهو عملة أوروبية موحدة مشتركة، فبالنسبة للشكل الأول سوف يقلل من اعتماد الاتحاد على الدولار نظرا لاستخدامه كوسيلة للدفع في المعاملات الدولية

سواء من قبل الحكومات الأوروبية أو العملاء الاقتصاديين. ترتبط مكانة الأورو أساسيا بسياسة الصرف التي تعتمد على الدول العميلة للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي إذا كانت الدول (بما فيها المرشحة للانضمام في الاتحاد الأوروبي وأيضا دول البحر الأبيض المتوسط) ترتبط أيضا عملاتها رسميا بالأورو، فمن المحتمل أن يصبح اليورو عملة رسمية معتبرة كما أن اختيار بعض دول آسيا الأورو عن الدولار كنقطة إرساء فسوف يؤدي ذلك إلى إعادة النظر والتشكيك في المكانة المهيمنة للعملة الأمريكية. غير أن البعض يرى أن العوامل المحددة لاختيار عملة ارتباط من طرف بلد ليس معروفة بدقة من خلال تجربة والدليل على ذلك الأهمية الضعيفة للين في هذه الوظيفة على مستوى منطقتها فيما يتعلق بتأثيره الجغرافي.¹

رابعا- الأورو في الأسواق المالية الدولية: انطلاق اليورو سيكون فرصة للأسواق المالية الأوروبية لتحقيق التكامل والمنافسة والابتكار على مستوى العالمي، حيث يتبع الأعضاء سياسة نقدية موحدة وقيام سوق مالي موحد واسع النطاق، يتمتع بالسيولة نقدية كبيرة على غرار ما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

الاتحاد النقدي سيحول الدين الحكومي لدول الأعضاء، مما يؤمن السيولة النقدية للأسواق النقدية الأوروبية أكثر من السيولة التي كانت من قبل، كما أن عملية انتقال المدفوعات الأوروبية بين الدول الأعضاء يتم بسهولة ودرجة عالية من الأمان وستزول القواعد التي تحدد مجال استثمار المؤسسات الكبرى بوحدة نقدية موحدة، وهذا ما يؤدي إلى توجه الاستثمارات نحو الاستفادة من السوق أكثر فعالية دون تقييد بالمكان الجغرافي.

كما أن نظام المدفوعات الكبيرة سيكون حافزا للمصاريف والمشروعات في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي غير المنتمة للاتحاد الاقتصادي والنقدي، للقيام بعمليات مالية عبر المرور بالأورو مما سيحول هذه الدول تدريجيا نحو نظام الوحدة النقدية الأوروبية وسيؤدي التكامل بين أسواق الدول الأوروبية إلى ديناميكية المنافسة بين هذه الأسواق لتجنب فقدان الاستثمارات أي زيادة فعالية إجراءات الأمان وتسهيل المتطلبات القانونية وتدعيم النظام التجاري في انخفاض تكلفة الاستثمارات المالية في الأسواق الأوروبية وهو بالتالي يعتبر تدعيما لموقفها أمام الأسواق المنافسة عالميا ويرى خبراء الاقتصاد أن العملة الأوروبية "اليورو" ستتمكن مع مرور الزمن بالقيام بدور مهم في إدارة الاستثمارات الخاصة واغلب التوقعات تشير إلى أن الالتزام بالمعايير الصارمة للأداء المصرفي والقواعد المنظمة له خلال المرحلة الأولى للاتحاد النقدي الأوروبي سيكون بمثابة حزام الأمان لإنشاء منطقة الاستقرار المالي في ظل أي اضطرابات مالية، واعتبر الخبير الاقتصادي (رشاد أولين) أنه كلما توحدت أسواق السندات في أوروبا كلما أدى ذلك إلى توحيد سلوك المستثمرين وهذا ليس في مصلحة الاقتصاد الأوروبي ومن هنا فإن تطبيق العملة الأوروبية الموحدة سوف يحتم على الدول التي تتمتع بالاقتصاد قوي كألمانيا أن تهتم بالدول الأخرى ذات الإمكانيات المحدودة نسبيا، لذلك فعليها بتقديم مساعدات اقتصادية لهذه الدول وذلك لكي يتحقق التوازن في اقتصاديات دول الأعضاء.

مما سبق تبين لنا أنه على رغم من احتلال الأورو العملة الأوروبية الموحدة مكانة في النظام النقدي الدولي تنافس بها الدولار إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية.²

¹مغاوري شلبي، الأورو الآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، دار الجامعية الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000، ص 126.

²شهاب مجدي محمود، المرجع نفسه، ص 78.

لقد توالت نظريات الصرف واختلفت في مضمون تسييرها لتطور سعر الصرف، ودراستنا لهذه النظريات مكنتنا من إلقاء الضوء على مجمل النظريات الموضوعة في هذا المجال، لقد توالت نظريات الصرف واختلفت في مضمون تسييرها لتطور سعر الصرف، تعتمد نظرية ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) في تسييرها لديناميكية سعر الصرف على حالة رصيد هذا الميزان، أما نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تعد كعلاقة تحكيم بين الأسواق فهي تعرف العلاقة بين سعر الصرف وتطور الأسعار، أما فيما يخص جانب المقاربة المالية لسعر الصرف فقد قامت الكثير من النظريات بربط سعر الصرف بالمتغيرات المالية كمعدلات الفائدة المحلية والأجنبية، عرض وطلب الأصول النقدية والمالية. لا يختلف نموذج السعر الجامد عن النموذج الأساسي للسعر المرن من حيث متغيرات تحديد سعر الصرف في الأجل الطويل، وإن كان تحديد سعر الصرف في الأجل القصير يتطلب إضافة معامل للتعديل يعكس الفجوة بين المستوى التوازني طويل الأجل لسعر الصرف والمستوى التوازني قصير الأجل، ومن ثم أصبحت مرونة السعر هي الحالة الاستثنائية في النموذج النقدي لسعر الصرف في ظل جمود الأسعار، كما أسهم فرانكل بإضافة جديدة للمدخل النقدي لسعر الصرف، عن طريق مزج النموذج النقدي للسعر المرن مع نموذج السعر الجامد، وهو ما يطلق عليه نموذج فروقات أسعار الفائدة الحقيقية لسعر الصرف، حيث تضاف فروق أسعار الفائدة الحقيقية كمتغير تفسيري عند تحديد سعر الصرف.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لسعر صرف اليورو في الجزائر

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر .

المبحث الثاني: واقع اليورو في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات سعر صرف اليورو في الجزائر.

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الصرف وأهم محدداته والنظريات المفسرة له مع ذكر أهم المفاهيم والأنظمة المتبعة في سعر الصرف وكل ما يخص العوامل المؤثرة فيه أما في ما يخص هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال التعرض للتطورات التي خضعت لها سياسات سعر الصرف في الجزائر، ووصف وتحليل أسعار صرف اليورو وواقعه في الاقتصاد الجزائري، كما سنتطرق إلى مختلف العوامل التي تساهم في تحديد سعر صرف اليورو في الجزائر، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: واقع اليورو في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات سعر صرف اليورو في الجزائر

المبحث الأول: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

إن موضوع سياسة سعر الصرف في علم الاقتصاد أصبح اهتمام عديد من الاقتصاديين والمفكرين إذ تساهم في تحقيق أهداف اقتصادية كلية وتظهر من خلاله الأداء الاقتصادي لأي بلد كان، في الجزائر منذ الاستقلال قامت بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية من بينها تطبيق أنظمة مختلفة من سعر الصرف بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف العائم وهذا راجع لارتباطها باقتصاديات أخرى ولهذا زاد اهتمام الجزائر بتقلبات أسعار الصرف وربطها بمتغيرات اقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبط بمنطقة الفرنك الفرنسي حيث كان قابلا لتحويل داخل هذه المنطقة، وكان النظام الاقتصادي متدهورا نظرا لقلّة الكفاءات المسيرة المنتجة¹. تميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين 1962-1986 وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك وقد أدى تسيير سعر الصرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني و هكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملة الصعبة أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر الصرف الدينار قيمتين الأولى تحدها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية².

أولا- مرحلة نظام الربط بعملة واحدة 1962-1973: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام الصرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 مايو 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي؛

¹ Ahmed Henni , " Economie De L'Algérie Indépendante" ,ENAG ,Algérie ,1991 ,P26.

² بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص ص 216-217.

- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى "الرقابة على الصرف" على جميع العمليات مع بقية العالم للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال؛
- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أبريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك بـ180ملغ من الذهب الخالص وبالتالي عوض "الدينار الجزائري عملة" الفرنك الفرنسي الجديد بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي؛
- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، و خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي فنتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في طار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية¹.
- ثانيا- مرحلة الربط بسلة عملات 1974-1989:** مع انهيار نظام بروتن وودز عام 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات الستينات وبداية السبعينيات، من جهة أخرى قامت الجزائر ب:
- 1- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك
 - 2- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بإصدار وعوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز للإصدار وتسيير العملة.
 - 3- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي ، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية .
 - 4- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة ما بين 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987.
- مما سبق لم تنتهي تطورات سعر الصرف الجزائر وتخللتها عدة تغييرات مست أغلب المجالات للوصول إلى استقرار أكبر فيه.

¹ دروري لحسن، لقلطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017،

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف من 1986-2000

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة .

أولا - تطور نظام الصرف بين 1986-1994: تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أما في ما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغييرات أهمها:

- في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986؛

- في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23.4 دج مقابل الدولار الواحد عام 1993 إلى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي¹ .

ثانيا- تطور نظام الصرف من 1994-2000: ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 23.4 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار سنة 1998 ويتعلق ثبات استقرار الدينار بعاملين هما²:

- **وجود مخزون أو احتياطي صرف بكمية كافية:** فتوة وثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر، كذلك فإن الصدمات البترولية لسنتي 1998 و1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار دولار سنة 1998 و 4.6 مليار دولار سنة 1999 مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف وأدت إلى انخفاض الدينار بـ35% بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 و أكتوبر 2000؛

¹ شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 160.

² دلال بن سميحة، خليف عائشة، (تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية). مجلة العلوم والحقوق الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة الجلفة، 2018، ص ص 276-277.

- سياسة نقدية مناسبة: لأن أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية، وتميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 تحت وصاية صندوق النقد الدولي وتم تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار في 1 دولار = 56 دج وتلخصت أهم أهداف هذا البرنامج في إحداث نمو اقتصادي والوصول إلى الاستقرار المالي مع تطهير ميزان المدفوعات ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية.

ثالثا- قانون النقد والقرض وأهم تعديلات التي أدخلت عليه: أدخل هذا القانون تعديلات على مستوى القطاع المصرفي فأعطى استقلالية نسبية لبنك الجزائر تضمن هذا القانون المبادئ التالية¹:

- توحيد السلطة النقدية: نص قانون النقد والقرض على ووحداية السلطة التي يجسدها مجلس النقد والقرض الذي يعتبر مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يصدر تعليمات تنظيم النشاط النقدي المالي والبنكي ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق المبادئ الاستقلالية؛

- فصل القرار بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية؛

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية؛

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

وقد أدخلت عدة تعديلات على قانون النقد والقرض²، في سنة 2001 (الأمر 01/01) والذي يهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، ومجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، وهذه التعديلات كانت من أجل ضبط المسؤوليات وتفعيل دور مجلس النقد والقرض في وضع وتسيير السياسة النقدية. أما التعديل الثاني فكان سنة 2003 (الأمر 01/03) وجاء في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء، خاصة بعد فضائح إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية وحدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية و تنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، كما منح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف منذ سنة 2000

تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة وبتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتقتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية وتعتبر

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 197 - 2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 32 - 31 .

² دلال بن سميثة، المرجع نفسه، ص 252-253.

سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة، حيث واصلت في تطبيق سياسة التعويم الموجه، وهي سياسة تسمح لبنك الجزائر بالتدخل في سوق الصرف مع دفع سعر صرف الدينار للتحديد وفق قوى العرض والطلب.

أولاً - الوضعية لاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2018): شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وقبل تحليل تطور سياسة سعر الصرف الديار يجب معرفة تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

- **الديون الخارجية والداخلية للجزائر:** الجزائر كانت قد قررت عند إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة بشكل يسمح لها بتخفيف العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 20.4 مليار دولار نهاية 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و 374.5 مليون دولار نهاية 2013 ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري المستحق لدى الدول الشريكة وفي نفس الوقت كان لا بد من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة. وهكذا سمح التسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل إلى 14.7 مليار دولار فقط في 2003¹؛

- **البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2019:** تم خلال هذه الفترة تطبيق برامج إنفاق عمومي وفق ما يلي²:

• **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:** يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى؛

• **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:** تضمن محورين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني يقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور، أدى هذا البرنامج إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23%؛

• **برنامج توظيف النمو 2010-2014:** يتضمن ثلاث أهداف رئيسية وهي:

✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية؛

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية؛

¹ مفيد عبد اللاوي، آليات و طرق تضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و تقارير محافظي الحسابات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2014، ص118.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 52.

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

• برنامج توطيد النمو 2015-2019: تم فتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير العمليات الاستثمارية العمومية بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 وتتلخص أهدافه في:

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار؛

✓ استهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019؛

✓ وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب؛

✓ اتخاذ الحكومة تدابير للحد من ضغط الجبائي.

✓ تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من خلال وضع إطار قانوني.

رغم كل هذه التدابير والمقترحات التي برمجت ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد عبر إرسالية مستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

ثانيا- تحليل تطور سعر الصرف الجزائري خلال 2001-2018: أسعار صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البيئية للصرف فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لمكانيزمات السوق. وعليه فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر صرف المحدد على مستوى السوق البيئية للصرف أين تتدخل البنوك التجارية إلى جانب بنك الجزائر¹، غير أنه وكما هو ملاحظ في الجدول فمنذ الصدمة النفطية لسنة 2014 وإلى غاية 2018 عرف سعر الصرف انخفاضا كبيرا، وسجل الدينار الجزائري خلال السنوات الخمس الماضية، تراجعا محسوسا، وهو ما أضعف قيمته الاسمية، كما ساهم في تآكل قدرته الشرائية، وهو ما يتضح من خلال دراسة مسار تطور العملة الوطنية من 2014 إلى 2018، حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدر بـ 80.56 دينارا للدولار، ثم تطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار منذ 2015، وقد استمر تدهور قيمة الدينار سنتي 2019 و 2020 مع استمرار تراجع أسعار النفط وأزمة، والتداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية التي مست الجزائر منذ الثلاثي الثاني لسنة 2020، بعدما عرف استقرار نسبي خلال الفترة 2001-2013 نتيجة تراكم الاحتياطات من العملة الصعبة. والملاحظ من خلال أرقام الجدول رقم 03 أنه منذ عام 2014 كلما انخفض

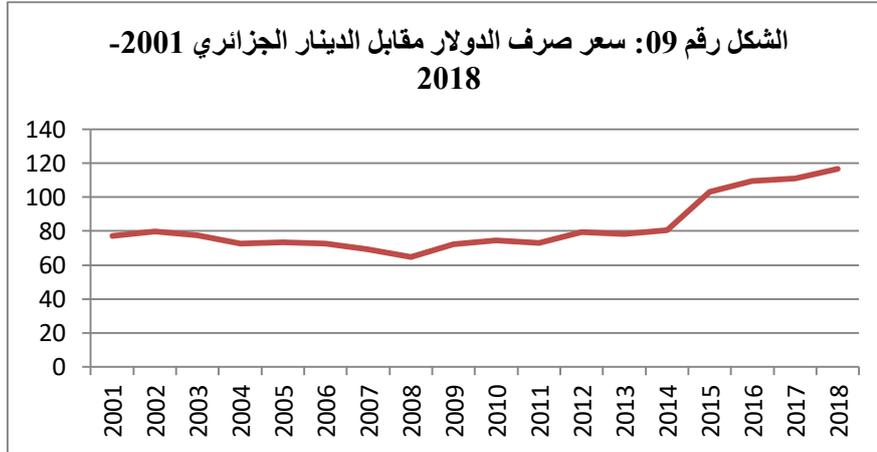
¹ زهير بن دعاس، شافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر 2001-2014)، مؤتمر حول المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 أيام 11 و12 مارس 2013 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17.

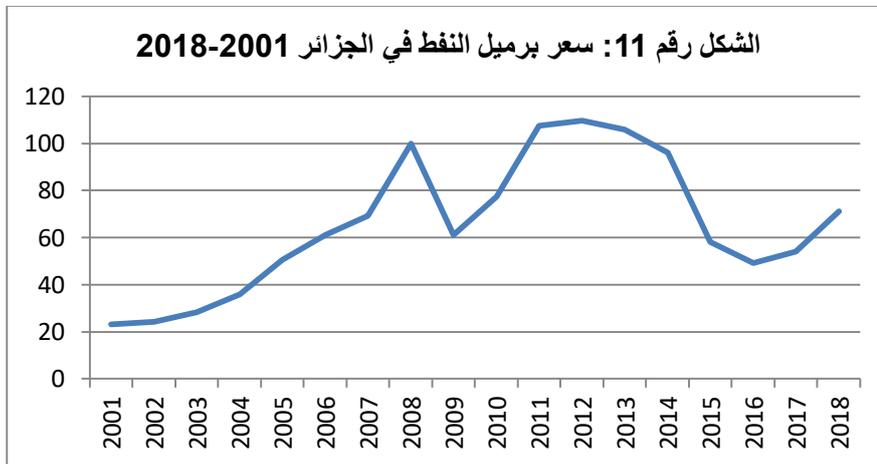
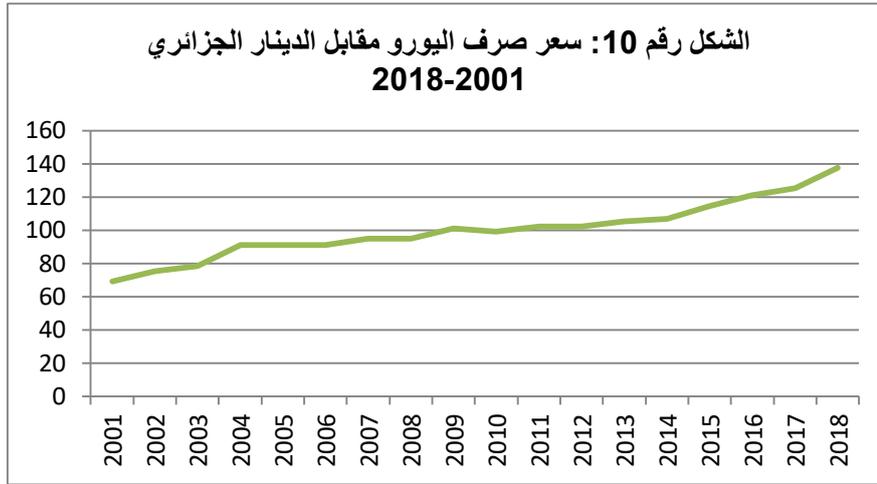
سعر برميل النفط كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية والشكل رقم 09 يوضح هذه العلاقة.

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو وتطور أسعار النفط

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار/ الدينار	77,26	79.68	77,36	72,64	73.36	72.64	69.36	64.56	72.4
اليورو/ الدينار	69,2	75,35	78,46	91,24	91.3	91.24	94.99	94.86	101.29
سعر النفط	23.1	24,3	28,2	36	50.6	61	69.1	99.97	61
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدولار/ الدينار	74.4	72.85	79.38	78.38	80.56	102.93	109.46	110.96	116.61
اليورو/ الدينار	99.19	102.2	102.16	105.43	106.9	114.56	121.1	125.32	137.68
سعر البترول	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	58.2	49.25	54	71

المصدر: بنك الجزائر





المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

المبحث الثاني: واقع اليورو في الاقتصاد الجزائري

على الرغم من أهمية الشراكة الأورو متوسطة فهي تعد إطارا محدودا وغير كاف للعلاقات العربية الأوروبية، بحيث يجب البحث في بلورة هيكل شامل لهذه العلاقات وكذلك البحث في صيغ مركبة للتعاون عبر المتوسط لتشمل العرب والأوروبيين، بالنسبة للجزائر وفي ظل هذه الاتفاقية فإن اليورو يبرز كأهم عملة لواردات الجزائر في مقابل تصدر الدولار لصادراتها، وهو ما خلق ارتباكا وتلملا في الاقتصاد الجزائري طوال هذه الفترة.

المطلب الأول: مضمون الشراكة الأورو جزائرية محتواها وتوقيعها

عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد الأوروبي آخذة بعين الاعتبار خصوصياتها الاقتصادية و الجيو- إستراتيجية والسياسية، فالجزائر تعتبر واحدة من البلدان حديثة

العهد بالاستقلال وقد اعتمدت على برامج تنموية طموحة لبناء قاعدة صناعية متكاملة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أولاً- مضمون الشراكة الأورو جزائرية:

بعد الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد وتفاقم المديونية الخارجية سنة 1986 لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في سنة 1989 وبعد إبرام الاتفاق ظهرت بوادر تبني اقتصاد السوق بحيث قامت بعملية التفاوض لقبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة وبالموازاة مع ذلك قامت الدولة الجزائرية بالتفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي للاستفادة من مزايا الشراكة الأورو متوسطة¹.

ثانياً- توقيع الاتفاقية: إن اتفاق التعاون الذي يحكم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تم التوقيع عليه سنة 1976 هذا الاتفاق ذو طابع تجاري مدعماً ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات. وكان الهدف منه هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، هذا الاتفاق ينطوي تحت (النهج العالمي للبحر الأبيض المتوسط) التي وضعها الاتحاد الأوروبي سنة 1972، غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطة المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة . لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأورو- متوسطة وبادرت إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي منذ جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذه المفاوضات عرفت نوع من التأخير بسبب تمسك الجزائر بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية الإنتاج الوطني، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12جولة) للوصول إلى اتفاق مع الجزائر².

ثالثاً- محتوى الاتفاقية: احتوى هذا الاتفاق على عدة محاور رئيسية تمثلت في:

- الشراكة في المجال السياسي والأمني (المواد 3-5): يهدف على تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة المتوسط باستخدام مبدأ الحوار السياسي ويرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي:

- قضية حقوق الإنسان أهمية الالتزام المتبادل بها.
- قضية حماية الديمقراطية وضمان حرية التعبير فضلاً عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

- حرية التبادل التجاري (المواد 6-29) : ويتعلق بحرية تنقل البضائع وذلك من خلال إقامة منطقة حرة للتبادل وهذا من أجل فترة انتقالية تم تحديدها بـ12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وهذا طبقاً لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ، أما في ما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري

¹ محمد يوسف، (الشراكة الأورو متوسطة وتأثيرها على بلدان المغرب العربي)، مجلة المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2002، ص114.

² أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، الجزائر، 1993، ص110.

تنص الاتفاقية على عمل الطرفان من أجل تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها وركزت على جملة من المبادئ منها:

- عدم فرض قيود جمركية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
 - إمكانية اتخاذ إجراءات جنائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق ضرر بالمنتجين الوطنيين.
- **تجارة الخدمات (المواد 30-37):** ويشمل الاتفاق بشأنها تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين.

- **التعاون الاقتصادي (المواد 40-62):** ويغطي هذا البند المجالات التالية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعية، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التقييم والمطابقة، التقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات.

- **التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد 67-78):** يهدف إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، وتشجيع تبادل الشباب، والصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، والتكوين.

- **التعاون المالي (المادة 74):** يشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة التبادل الحر، وتشريعات للمنافسة.

- **التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية (المواد 82-91):** ويسعى إلى تعزيز المؤسسات الدولية، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة.

- **الإجراءات المؤسسية الهامة والنهائية (المواد 92-110):** يهدف إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة¹.

المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

من خلال تفحص بنود الاتفاقية فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

من أهداف الشراكة أنها قامت ب²:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين؛
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات تنقل رؤوس أموال بصفة تدريجية؛

¹ محمد يوسف، المرجع نفسه، ص 125.

² عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005-2006، ص 403.

- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية؛
- تشجيع الاندماج المغربي، بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة؛
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد؛
- دعم الاستثمارات الخاصة، خاصة خلق مناصب الشغل؛
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لازالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد 3 قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه وتشتمل هذه القوائم على ما يلي:

الجدول رقم 04: قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفتيك الجمركي (حالة الجزائر)

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15% ويشمل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
2	سنتين بعد التوقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار.	26%
3	إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10% سنويا.	المنتجات التامة الصنع والتي تمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 2.3 مليار سنويا.	50%

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو-متوسطية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر :2006/2005 ، ص 404.

- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق من الجانب الأوروبي؛

– تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على التمويل المحصل من برامج للتأهيل وبالتالي الحصول على قروض إضافية وتحسين سياسة الاستثمار؛

– الرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير. وبحلول الفاتح من سبتمبر 2020، تطبق اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بنسبة مائة بالمائة، فيما يتعلق بالتفكيك الجمركي، والكثير من المختصين يرون أن هذه الاتفاقية تصب في صالح الاتحاد الأوروبي، حيث تكبدت جرائها الخزينة الجزائرية خسائر بالدينار والدولار، وتحولت إلى سوق صرفت 308 مليار دولار من السلع الأوروبية على مدى 16 سنة، في حين لم يشفع ذلك للمنتجات الجزائرية بالظفر بتأشيرة للمرور إلى السوق الأوروبية ما عدا البترول والغاز، وهو ما أدى إلى المطالبة بضرورة تعديل الشراكة.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية

إن دراسة تركيبة التجارة الخارجية الجزائرية هدفه هو الوقوف عند أهم السلع والمنتجات المستوردة والمصدرة.

أولاً- تركيبة الصادرات الجزائرية: من خلال هذا العنصر سنحاول معرفة التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017¹.

¹ عمورة جمال، المرجع نفسه، ص 407.

الوحدة: مليون دولار جدول رقم 05: توزيع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

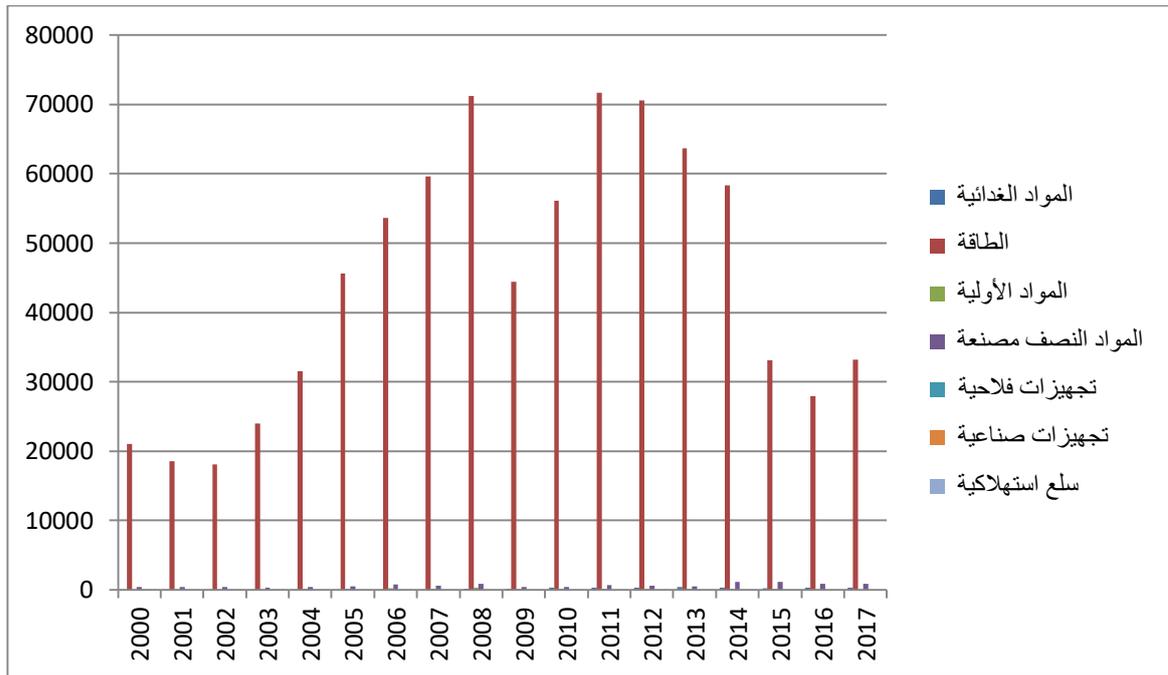
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المنتجات
119	88	73	67	66	47	35	30	30	المواد الغذائية
77194	59605	53608	45587	31548	23988	18109	18531	21061	الطاقة
334	170	195	136	97	49	56	39	42	المواد الأولية
834	640	765	526	432	316	403	413	447	المواد نصف المصنعة
1	1	1	-	0	1	20	22	12	تجهيزات الفلاحية
67	46	44	36	50	29	50	42	44	تجهيزات صناعية
32	35	44	19	15	35	27	14	15	السلع الاستهلاكية
78590	60595	54731	46328	32208	24464	18700	19091	21651	المجموع الجزئي
9	5	11	6	9	4	-	-	-	الأخرى
78599	60590	54741	46334	32217	24469	18700	19091	21651	المجموع الكلي
1386	980	1132	785	667	475	591	560	590	المجموع خارج المحروقات بالنسبة للصادرات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المنتجات
350	326	238	323	404	315	355	306	113	المواد الغذائية
33202	27918	33081	58362	63663	70584	71661	56121	44415	الطاقة
73	84	107	110	109	168	161	165	169	المواد الأولية
845	909	1111	1173	492	618	660	434	393	المواد نصف مصنعة
0	0	0	1	0	0	0	1	0	تجهيزات فلاحية
78	53	18	16	29	32	35	27	42	تجهيزات صناعية
20	18	11	11	16	19	16	34	49	السلع الاستهلاكية
34569	29309	34566	59996	64713	71736	72888	57090	45186	المجموع

									الجزني
0	1	0	0	0	0	0	2	5	الأخرى
34569	29310	34566	59996	64713	71736	72888	57090	45191	المجموع الكلي
1367	1391	1485	1634	1050	1153	1227	969	766	المجموع خارج المحروقات بالنسبة للمصادر

المصدر: البنك المركزي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 أن توزيع الصادرات الجزائرية للمنتجات، يعتمد بصفة مطلقة على قطاع المحروقات حيث نلاحظ أن صادرات الطاقة هي الأكبر، كما تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة خارج المحروقات وذلك على طول فترة الدراسة تليها السلع والمواد الغذائية وبعدها المواد الأولية وتأتي أخيرا باقي المنتجات بنسب ضئيلة جدا في حين أن تجهيزات الفلاحية شبه منعدمة وهو ما يؤكد ضرورة تنويع الصادرات وخلق قطاعات أخرى تصديرية لنهوض بالاقتصاد الجزائري

الشكل رقم 12: يوضح تركيبة السلع للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 05

ثانيا- تركيبة الواردات الجزائرية: بدخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ فإنه من المتوقع أن ترتفع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، فكلما كان هناك تنوع في مصادر الواردات كلما كانت بمنأى عن الضغوط الاقتصادية وفيما يلي توضيح لذلك:

الجدول رقم 06: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2017 الوحدة: مليون دولار

المنتجات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المواد الغذائية	2356	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7397
الطاقة	106	97	132	41	158	199	230	305	560
المواد الأولية	495	445	490	607	773	706	792	1245	1318
مواد نصف مصنعة	1690	1747	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9502
تجهيزات فلاحية	84	1454	139	121	157	150	90	137	164

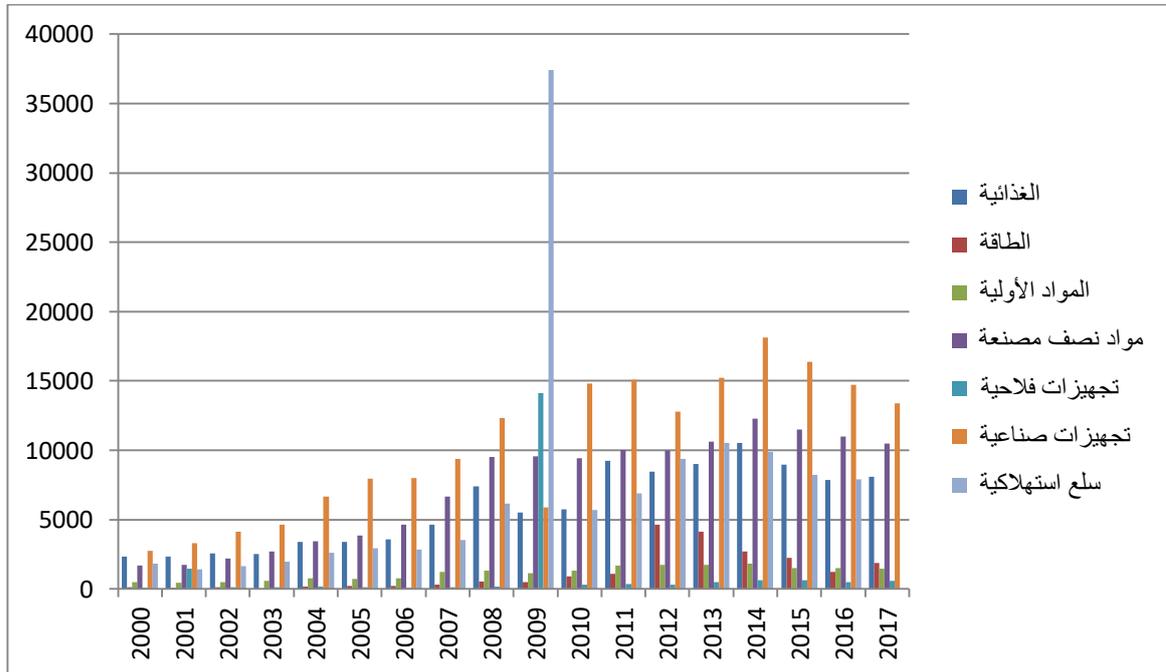
12344	9361	8015	7950	6681	4654	4146	3293	2773	تجهيزات صناعية
6172	3546	2830	2922	2610	1984	1649	1400	1841	السلع الاستهلاكية
536	420	515	766	808	716	996	-	-	الأخرى
37993	2634	19857	19857	17954	13322	11314	9482	9345	المجموع
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المنتجات
8069	7855	8946	10550	9013	8483	9261	5726	5512	المواد الغذائية
1899	1234	2247	2720	4139	4659	1094	888	516	الطاقة
1456	1490	1489	1812	1732	1729	1676	1335	1128	المواد الأولية
10483	10972	11482	12301	10642	9994	10047	9446	9557	المواد النصف مصنعة
585	479	638	629	477	310	364	325	14141	تجهيزات فلاحية
13368	14709	16369	18115	15233	12793	15091	14794	5868	تجهيزات صناعية
8129	7904	8243	9894	10539	9400	6890	5687	37403	سلع استهلاكية
4084	4239	2672	2998	2686	3682	1986	-	-	الأخرى
48074	48882	52086	59019	54461	51050	46409	38885	37403	المجموع الجزئي
907	554	563	651	523	519	518	-	-	الواردات بدون دفع+تصليحات

التجهيزات									
المجموع	48980	49436	52649	59670	54984	51569	46927	38885	37403

المصدر: البنك المركزي الجزائري.

من خلال الجدول 6 يتضح لنا أن التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات الجزائرية وتتمثل منتجاتها في الآلات الإنتاجية، الأجهزة الطبية، الأجهزة الإلكترونية، أجهزة صناعية و مخبرية. أما فيما يتعلق بالواردات من المواد النصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية حيث سجلت انتعاشا مستمرا إذ انتقلت من 1690 مليون دولار سنة 2000 إلى 10483 مليون دولار سنة 2017. وقد احتلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة وتتمثل أهم الواردات في القمح وسميد، الحليب ومشتقاته، السكر وقد عرفت هذه المنتجات انتعاشا خلال هذه الفترة. وتأتي السلع الاستهلاكية الصناعية في المرتبة الرابعة من إجمالي الواردات تتمثل في المواد الصيدلانية والأدوية وغيرها من قطع غيار السيارات وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بمبلغ 8129 مليون دولار، أما بخصوص المواد الأولية والتجهيزات الفلاحية والطاقة فقد احتلت المراتب الأخيرة نظرا لكون الجزائر لديها مصادر الطاقة والمواد الأولية .

الشكل رقم 13: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017



المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 06

من خلال ما توصلت إليه النتائج فإن الاقتصاد الجزائري مزال يعاني من تبعية خاصة في مواد الغذائية ومواد التجهيز الصناعي، كما تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين للجزائريين.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات سعر صرف اليورو في الجزائر

يعتبر الانحدار من أهم وأقوى الأساليب الإحصائية التي تستخدم في الدراسات التنبؤية التي تجرى من أجل التنبؤ بظاهرة معينة من خلال مجموعة من العوامل التي تساهم في حدوثها كما أنه يتأثر بحجم العينة الذي بدوره يؤثر على القدرة التنبؤية بالمتغير التابع من المتغيرات المستقلة ، وبالتالي تتأثر القدرة التنبؤية لنموذج الانحدار.

المطلب الأول: نماذج الانحدار المتعدد

قبل التطرق لنموذج الانحدار المتعدد لابد من الحديث عن نماذج الانحدار، فيعتمد نموذج الانحدار على علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فتتقسم نماذج الانحدار إلى نماذج خطية وغير خطية.

- الانحدار الخطي للمتغيرات: تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى (المتغيرات المستقلة مرفوعة لأس واحد) كما أنها ليست مضروبة أو مقسومة على متغير آخر وعند تمثيلها بيانيا تأخذ شكل خط مستقيم ، وتكون معادلة الانحدار كالتالي: $y_i = b_0 + b_1 x_i$ ¹.

- الانحدار غير الخطي للمتغيرات: يكون فيه أحد المتغيرات المستقلة مرفوع لأس غير الواحد أو مضروباً أو مقسوماً على متغير آخر وعند تمثيله بيانيا يأخذ شكل منحنى ، وتكون معادلة الانحدار كالتالي: $y_i = b_0 + b_1 x_i^2$.

أولاً- الانحدار الخطي: تتنوع أساليب تحليل الانحدار ومنها الانحدار الخطي الذي يعرف على أنه "التوصل إلى معادلة التنبؤ بأحد المتغيرين من الآخر" بمعنى أن الانحدار الخطي يشبه إلى حد ما الارتباط الخطي ويختلف عنه في استخدام قاعدة المربعات الصغرى للتوصل إلى أفضل خط مستقيم يربط المتغيرين معاً، والارتباط يستخدم الدرجات للتوصل إلى مدى قوة لعلاقة بين المتغيرين.²

ونميز بين نوعين من الانحدار الخطي هما:³

- الانحدار الخطي البسيط: ويعرف بأنه " العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل ، ولابد أن يكون المتغير التابع متغيراً متصلًا ولا يقل عن المستوى الصفري أو النسبي بينما المتغير المستقل يكون مستوى قياسه نسبي وليس اسمي، وأن تكون العلاقة بينهما خطية، تتوزع المشاهدات توزيعاً طبيعياً. المعادلة الرياضية للانحدار الخطي البسيط: $Y = b_0 + b_1 X + \epsilon$

حيث:

Y - المتغير التابع؛

¹ فاتن عدنان، محمد عباس، (دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة). مجلة البحث العلمي

في التربية، العدد عشرون، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 222

² المرجع نفسه ، ص 223.

³ المرجع نفسه ، ص 224.

X - المتغير المستقل؛

b_0 - الجزء المقطوع من المحور Y ويمثل قيمة المتغير التابع في حالة المتغير المستقل يساوي الصفر؛
 b_1 ميل خط المستقيم معامل الانحدار؛

E أو ϵ الخطأ العشوائي (البواقي) والذي يقدر بالفرق بين القيمة الفعلية Y والقيمة المقدرة \hat{y} .

- نموذج الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression**: يعتبر الانحدار المتعدد امتداد للانحدار الخطي البسيط إلا أن الانحدار البسيط يفترض متغير تابع واحد يتم التنبؤ به ومتغير مستقل واحد، أما الانحدار المتعدد يفترض متغير تابع واحد يتم التنبؤ به وعدد من المتغيرات المستقلة التي تعمل كمتغيرات تنبؤ ويعرف بأنه " الانحدار الذي يستخدم في التنبؤ بظاهرة مستقبلية من خلال أكثر من متغير مستقل " وهو أيضا "التوصل إلى معادلة خطية تربط بين متغير التابع وعدة متغيرات مستقلة " ومنه يمكن وضع معادلة الانحدار الخطي المتعدد للمجتمع بشكل التالي:

$$Y = b_0 + b_1x_{1i} + b_2x_{2i} + \dots + b_px_{pi} + e$$

حيث: Y المتغير التابع ، b ثابت الانحدار ، b_p معامل الانحدار الجزئي (عدد المتغيرات المستقلة)
 x_{pi} المتغيرات المستقلة (عدد المتغيرات المستقلة، i حجم العينة)

وتتمثل الصيغة العامة للانحدار المتعدد في: $Y_i = b_0 + \sum_{j=1}^p b_j x_{ji} + e$

حيث: عدد المشاهدات (جم العينة) $i=1,2,3,\dots,n$
 عدد المتغيرات المستقلة $j=1,2,3,\dots,p$

ثانيا- فرضيات نموذج الانحدار المتعدد: في تقدير نموذج الانحدار المتعدد ، فإنه عند استخدام طريقة OLS يجب توافر نفس الفروض التي يستند عليها النموذج البسيط لكي نتحصل على النموذج المقدر حيث يمكن أن نقسمها إلى قسمين هما الفرضيات الهيكلية والتصادفية¹:

- المتغير العشوائي U_i : يتوزع توزيعا طبيعيا ، متعدد المتغيرات المتجه وسطه صفري ، ومصفوفة تباين وتباين المشترك عددية هي: $\sigma^2 ln$
 $U_i \sim N(0, \sigma^2 ln)$

- القيمة المتوقعة: لمتجه حد الخطأ تساوي صفرا أي أن وسط المتغيرات العشوائية ويكون مساو للصفر، أي أنه ليس هناك خطأ تحديد وبالتالي نتوقع أن تكون المقدرات غير متحيزة.

$$E(U_i) = E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(U)_1 \\ E(U)_2 \\ \vdots \\ E(U)_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix}$$

- افتراض ثبات التباين فرض يشمل ثبات التباين وانعدام التباين أي أن التباين المشترك بينها يساوي صفرا، أي :

سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية .
¹ وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطف، ص150.

$$E(U_{u'}) = E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \dots \\ U_n \end{bmatrix} [U_1 U_2 \dots U_n]$$

$$Cov(U) = E(U_{U'}) = \sigma^2 \ln$$

$$= E \begin{bmatrix} U_1^2 & U_1 U_2 \dots & U_1 U_n \\ U_2 U_1 & U_2^2 & U_2 U_n \\ \dots & \dots & \dots \\ U_n U_1 & U_n U_2 & U_n^2 \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} var(U_1) & cov(U_1 U_2) \dots & cov(U_1 U_n) \\ cov(U_2 U_1) & var(U_2) \dots & cov(U_2 U_n) \\ \dots & \dots & \dots \\ cov(U_n U_1) & cov(U_n U_2) \dots & var(U_n) \end{bmatrix}$$

$$\therefore var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$$

$$\therefore cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0, i \neq j$$

$$E(U'U) = \begin{bmatrix} \sigma_1^2 & 0 & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 & 0 \\ 0 & 0 & \sigma_n^2 \end{bmatrix}$$

حيث أن :

$$\sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \dots = \sigma_n^2$$

$$= \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 \dots \dots & 0 \\ 0 & 1 \dots \dots & 0 \\ 0 & 0 \dots \dots & 1 \end{bmatrix} = \sigma^2 \ln$$

وتسمى المصفوفة العددية أعلاه بمصفوفة التباين والتباين المشترك.

- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما أن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد

$$R(x) = k + 1 < n$$

حيث أن (k) عدد المتغيرات المستقلة (x) و (R) رتبة مصفوفة البيانات؛

- المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي ثابتة في المعاينات المتكررة؛

- عدد المشاهدات n يفوق عدد المتغيرات k أي أن n > k ويؤدي هذا إلى درجة حرية في حالة نموذج المتغيرين

$$: \text{ يكون التباين } V(U_i) = \frac{\sigma^2}{n-2} \text{ أما في الحالة العامة يكون التباين : } V(U_i) = \frac{\sigma^2}{n-k}$$

حيث تقيس k عدد المتغيرات المتضمنة في النموذج كافة، وكلما كانت n > k يؤدي إلى المزيد من

درجات الحرية وبالتالي إلى المزيد من دقة القياس.

- لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة، على سبيل المثال لا توجد علاقة بين x_1 و x_2 كالتالي :

$$\text{أو } x_1 = x_2 + x_3 \text{ أو } x_1 = x_2 \text{ مثلا.}$$

ثالثا- تحليل الارتباط بين المتغيرات **Multicollinearity**: قبل القيام بتحليل الانحدار المتعدد فإن علينا التخلص من بعض المتغيرات المرتبطة ببعضها. لذلك يجب أن نقوم بدراسة معامل الارتباط بين كل المتغيرات قبل إدخالها في تحليل الانحدار، وفي حالة وجود ارتباط قوي بين متغيرين فإنه يجب استبعاد أحدهما، وهنا يكون قرار اختيار المتغير الذي نستبعده بناء على فهم طبيعة الموضوع الذي ندرسه، وكقاعدة عامة فإن الارتباط القوي الذي يثير القلق في تحليل الانحدار المتعدد يمكن تحديده بقيمة معامل الارتباط أكبر من 0.9 ويجب أيضا التفكير فيما له معامل ارتباط بين 0.8 و 0.9. ويجب أن ندرس المتغيرات أيضا بحيث لا تكون هناك مجموعة متغيرات في مجملها مرتبطة بمتغير آخر، وهذا يجب تحليله بناء على فهمنا للمتغيرات وعلاقتها ببعضها، وعلى سبيل المثال لا يمكن أن نبني نموذج انحدار يقيس العلاقة بين مستوى الإنتاج وعدد المنتجات والعرض ذلك لأن نسبة العرض وعدد المنتجات مقياس مباشر لمعرفة نسبة الإنتاج والطلب عليه، وكذلك فإنه لا يمكن أن ندرس تأثير كل عنصر من العناصر الكيميائية لمعدن ما ونأخذ في الاعتبار أيضا عاملا يكافئ كل هذه العناصر لأن هذا العامل هو محصلة كل العناصر¹.

رابعا- **حجم العينة**: لا بد أن تكون عدد الحالات التي يتم استخدامها كافيا للقيام بالتحليل وكقاعدة عامة فلا بد من توفر عدد من الحالات يزيد عن عشرة أمثال إلى عشرين مثل عدد المتغيرات المستقلة، أي أننا لو كنا نريد قياس حجم المبيعات بناء على عدد منافذ التوزيع والإنفاق على الدعاية وسعر البيع فإننا نحتاج بين 30 إلى 60 بيان للمبيعات لكي يمكننا إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وهذه القاعدة فيها كلام كثير بين الإحصائيين وهناك من قال إن خمسة أمثال عدد المتغيرات يكفي وهناك من اعترض على القاعدة من أساسها وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة استخدام التحليل التدريجي نحتاج إلى عدد أكبر من الحالات أي إلى عينة أكبر يصل فيها عدد الحالات أكثر من 40 مرة عدد المتغيرات أي 120 في المثال أعلاه

وخلاصة القول أنه لا يمكن أن نقوم بدراسة عدد كبير من المتغيرات من عينة صغيرة فلا تستخدم عينة حجمها عشرين حالة لدراسة تأثير خمس متغيرات، وفي الواقع العملي قد يكون من السهل جدا زيادة حجم العينة وفي هذه الحالة نحاول الالتزام بالحدود العليا وفي بعض الحالات قد تكون هناك صعوبة بالغة في زيادة حجم العينة فنحاول الالتزام بحد 5 أو 10 أو 20 مثل عدد المتغيرات كما يمكن التركيز على المتغيرات الأكثر أهمية في حالة صغر حجم العينة وعدم القدرة على زيادتها².

المطلب الثاني: شروط استخدام وطرق تحليل نموذج الانحدار المتعدد

بعد التعرف على نموذج الانحدار المتعدد وفهم القواعد الرئيسية التي يجب أن يمر بها لتحليله سنقف أمام شروط اللازمة لاستخدامه وطرق تحليل النموذج الخطي للانحدار المتعدد

¹ ثابت عبد الرحمن إدريس، بحوث التسويق وأساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 65.

² ثابت عبد الرحمن إدريس، المرجع نفسه، ص 66.

$X(n \times (k+1))$: مصفوفة المتغيرات المفسرة أو المستقلة

$\beta((k+1) \times 1)$: شعاع المعالم

$\varepsilon(n \times 1)$: شعاع الأخطاء

بما أن المعادلة (1) هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها من المتغير التابع Y ، والمتغيرات المستقلة التالية X_1, X_2, \dots, X_K باستخدام الإحصاءات المتوفرة فإنه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـ e_i إيجاد تقدير الشعاع β الذي يصغر مجموع المربعات الانحرافات ε_i بين القيم المقدرة \hat{Y} والقيم الحقيقية Y

$$\rightarrow \hat{\varepsilon} = Y - \hat{y} = \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_1 \\ \hat{\varepsilon}_2 \\ \vdots \\ \hat{\varepsilon}_n \end{pmatrix}$$

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{y}_i)^2$$

$$\hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{y}_i \quad i=1, \dots, n$$

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{y}_i)^2 = \text{Min}(Y - \hat{y})'(Y - \hat{y}) = \text{Min} \hat{\varepsilon}' \hat{\varepsilon}$$

نرمز للمقدر الأخير : $\text{Min} \hat{\varepsilon}' \hat{\varepsilon}$ بـ $(Y, X, \hat{\beta})$

حيث =

$$(Y, X, \hat{\beta}) = (y - \hat{y})'(Y - \hat{y}) = \hat{y}' \hat{y} - 2\hat{y}' y + y' y \hat{\beta}' X' X \hat{\beta} - 2\hat{\beta}' x y + y' y$$

حيث: $\hat{Y} = X \hat{\beta}$

ومنه فإن الهدف هو تصغير المقدار $\text{Min} \beta(Y, X, \hat{\beta})$

$$\frac{\partial (Y, X, \hat{\beta})}{\partial \hat{\beta}} = 0 \leftrightarrow 2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y = 0$$

بما أن الرتبة X هي $K+1$ فإن: $(X'X)$ مصفوفة مربعة $((k+1) \times (k+1))$ رتبته $k+1$ وتقبل معكوس $(X'X)^{-1}$.

$$2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y + 0 \rightarrow (X'X)\hat{\beta} - X'Y = 0$$

نضرب طرفي المعادلة في $(X'X)^{-1}$ فنحصل مباشرة β

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1} X'Y$$

من أجل أن تكون $\hat{\beta}$ لدينا القيمة الدنيا $(Y, X, \hat{\beta})$ يجب توفر الشرط التالي :

$$\frac{\partial^2(YX\hat{\beta})}{\partial\beta\partial\hat{\beta}}(X'X) > 0$$

ونقول عنها أنها مصفوفة شبه معرفة موجبة ومنه فإن $\hat{\beta}$ هو نهاية صغرى أو باختصار:

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n e_1^2 &= e^t e = (y - \hat{y})^t (y - \hat{y}) = (y - x\hat{\beta})^t (y - x\hat{\beta}) \\ &= y^t y - y^t x\hat{\beta} - \hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t x^t x\hat{\beta} = \\ &= y^t y - 2\hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t (x^t x)\hat{\beta} \end{aligned}$$

باشتقاق المعادلة بالنسبة ل β نحصل على قيمة هذه الأخيرة :

$$\hat{\beta} = (x^t x)^{-1} x^t y$$

• خصائص المقدرات $\hat{\beta}$: تتميز هذه المقدرّة بالخصائص التالية:

* الخطية: لتكن المصفوف A ترمز للمصفوفة $(X'X)^{-1}X'$ حيث:

$$A = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} \cdots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} \cdots & a_{2n} \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ a_{k1} & a_{k2} \cdots & a_{kn} \end{pmatrix} \Rightarrow \hat{\beta} = A.Y \quad \therefore \hat{\beta}_i = \sum_{j=1}^n a_{ij}y_j, \quad i = 1 \dots k$$

ومنه نجد أن المعلمات $\hat{\beta}_k, \dots, \hat{\beta}_2, \hat{\beta}_1$ تمثل دالة خطية مع المتغير التابع y

* عدم التحيز :

$$Y = (X'X)^{-1}X'Y \quad \text{و} \quad \hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y \quad \text{لدينا}$$

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'[X\beta + \varepsilon] = (X'X)^{-1}X'X\beta + (X'X)^{-1}X'\varepsilon \quad \text{أي:}$$

ومع إدخال التوقع الرياضي :

$$E(\hat{\beta}) = \beta + (X'X)^{-1}X'E(\varepsilon) / E(\varepsilon) = 0$$

$$\text{نجد: } E(\hat{\beta}) = \beta$$

يعتبر المقدر $\hat{\beta}$ ل β الخطي الغير المتحيز هو يعتبر الأفضل من بين كل المقدرات بالطرق الأخرى

• تقدير تباين الأخطاء $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ ومصفوفة التباين والتباين المشترك للمعلمات المقدرّة $\hat{\beta}$: تتضمن إحدى فرضيات

النموذج ثبات تباين الخطأ $\Omega_\varepsilon = \sigma^2 I_n$ أن $E(\varepsilon\varepsilon') = \Omega_\varepsilon = \sigma^2 I_n$ مجهولة فيمكن تقديرها بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} \hat{\beta} &= Y - X\hat{\beta} = X\beta + \varepsilon - X(\hat{\beta} - \beta) = \varepsilon - X(\hat{\beta} - \beta) \\ &= \varepsilon - X(X'X)^{-1}X'\varepsilon = (I_n - X(X'X)^{-1}X')\varepsilon \end{aligned}$$

ثالثا- اختبار معنوية المقدرات والنموذج:

- التأكد من صحة النموذج: عند دراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط استعملنا معامل التحديد أي مربع معامل الارتباط البسيط، ولكن في هذه الحالة يختلف المعامل حيث نعتمد على معامل التحديد المتعدد، والذي بالإضافة إلى أنه يدرس العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر، فإنه يدرس العلاقة الموجودة ما بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يمكن أن يقيس جودة العلاقة بين متغير مستقل وعدة متغيرات

مستقلة¹. يشير هذا المعامل إلى النسبة من المتغير التابع Y التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة ولحسابه يستعمل نفس الطريقة المتبعة في الانحدار الخطي البسيط. من خلال النموذج العام:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \beta_3 X_{i3} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i \quad i=1, \dots, n$$

تكون عبارة معامل التحديد R^2 :

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}$$

في حالة نموذج لا يتضمن قاطع (ثابت) فان يمكن كتابتها بدون تركيز المتغيرات (أوساط معدومة) أي بالشكل التالي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{Y'Y} = \frac{\hat{Y}'\hat{Y}}{Y'Y}$$

يمكن كتابة عبارة معامل التحديد R^2 بواسطة شعاع المعلمات المقدرة كما يلي:

$$R^2 = \frac{\hat{Y}'\hat{Y}}{Y'Y} = \frac{\hat{\beta}'X'X\hat{\beta}}{Y'Y}$$

وباستخدام البيانات الممركزة يمكن كتابته بالشكل التالي:

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_{i1}y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{i2}y_i + \dots + \hat{\beta}_k \sum x_{ik}y_i}{\sum y_i^2}$$

$$y_i = Y_{ij} - \bar{Y}, x_{ij} = X_{ij} - \bar{X}_j \quad \forall j = 1 \dots k, \forall i = 1 \dots n$$

إذا كان النموذج لا يحتوي على ثابتة، فإننا نعوض شعاع المقدرات بما يساويه، أي:

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}'X'X\hat{\beta}}{Y'Y} = \frac{\hat{\beta}'X'Y}{Y'Y} \quad \hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

- **معامل التحديد المعدل \bar{R}^2** : ففي الغالب فإن معامل التحديد العادي غير حساس R^2 لعدد المتغيرات في النموذج حيث أن إضافة متغيرات مستقلة أخرى لمعادلة الانحدار لا يمكن أبدا أن تقلل من قيمة R^2 بل على العكس فإنه يمكن أن تزيد من قيمته (لأن إضافة متغير مستقل جديد لا يؤثر في التغيرات الكلية للنموذج TSS بينما يزيد في قيمة الانحرافات المشروحة ESS)؛

- صعوبة تفسير واستعمال معامل التحديد العادي R^2 في حالة نموذج لا يتضمن الحد الثابت (القاطع) لأنه (يصبح يأخذ قيمة سالبة أي لا يكون محصورا بين 0 و1؛

- إن هذه الصعوبات وغيرها في استخدام R^2 كمقياس لجودة التوفيق راجعة لأن هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في Y (المشروحة وغير المشروحة)، وبالتالي فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي. ولتفادي قصور هذا المعامل يتم تصحيحه وذلك بالأخذ في الحسبان عدد درجات الحرية $n-k$ ويصبح المعامل المعتمد هو معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 .

¹ مكيد علي ، المرجع نفسه ، ص160.

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-k}{n-k-1} (1 - R^2) \quad \text{وكذلك} \quad \bar{R}^2 = \frac{RSS/(n-k-1)}{TSS/(n-1)}$$

ومن العلاقة الأخيرة تظهر العلاقة بين معاملي التحديد كما يلي:

$$R^2 \geq \bar{R}^2 \quad \text{إذا كانت } k > 1$$

$$R^2 = \bar{R}^2 \quad \text{إذا كانت } k = 1$$

\bar{R}^2 يمكن أن يأخذ قيما سالبة

إذا كانت n تأخذ قيما كبيرة فإن $\bar{R}^2 \simeq R^2$ لكن في المقابل إذا كان حجم العينة صغيرا و كان عدد المتغيرات المستقلة كبيرا بالمقارنة مع حجم العينة، فإن \bar{R}^2 يقل بكثير عن R^2 ويمكن أن يأخذ قيما سالبة، في هذه الحالة يجب شرحه على أساس أنه يأخذ القيمة 0.

- معامل الارتباط الجزئي: معامل الارتباط r_{2yx1} و r_{2yx2} يقيس الجزء من التباين في Y الذي يمكن شرحه بالمتغير X_1 و المتغير أما معاملات الارتباط الجزئي الارتباط بين المتغير التابع Y واحد المتغيرات المستقلة X_2, X_1 حيث أن r_{2yx1} تمثل الارتباط بين Y المتغير التابع والمتغير X_1 بافتراض ابتعاد تأثير X_2 ، أما R^2 فهي تشرح التغير في Y والذي يتم شرحه بالمتغيرات X_2, X_1 معا. معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2 الذي يتم حسابه كما رأينا في الشكل البسيط.

رابعا- اختبارات المعنوية والدلالة:

اختبار ستودنت t : بإدخال قانون التوزيع الطبيعي المتعدد ونظرا إلى أن $\hat{\beta}$ هو دالة خطية لشعاع الأخطاء العشوائية، فإن هذا المتغير له صفة المتغير العشوائي ويتبع كذلك قانون التوزيع الطبيعي

المتعدد $\hat{\beta} \sim N(\beta, \sigma_\varepsilon^2 (X'X)^{-1})$: ويعطى النموذج الخطي المتعدد بالعلاقة التالية¹:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

$$\hat{\beta}_j \sim N(\beta_j, \sigma_\varepsilon^2 a_{jj}), \quad j = 0, 1, \dots, k$$

حيث أن a_{jj} هو العنصر الموجود بقطر المصفوفة AA' (أو $(X'X)^{-1}$) والمصفوفة A معرفة كما يلي:

$$A = (X'X)^{-1} X'$$

ولدينا كذلك : $(\hat{\beta}_j - \beta_j) \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2 a_{jj}), \quad j = 0, 1, \dots, k$

ومنه : $\left(\frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}} \right) \sim N(0, 1), \quad j = 0, 1, \dots, k$

ليصبح قانون التوزيع t على الشكل : $t = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}} = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_{\hat{\beta}_j}} \sim t_{n-k-1}$

تساعدنا اختبار t هذه المعادلة إذن على تكوين مجالات الثقة لمعامل النموذج بنفس الطريقة المذكورة في حالة النموذج البسيط: يستخدم اختبار T لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k في التغير التابع

¹ محمد شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي ، محارات وتطبيقات ، دار الحامد، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2011، ص ص 73 79.

Y في نموذج الانحدار المتعدد يعتمد على نوعين من الفروض : فرضية العدم H_0 و الفرضية البديلة H_1 بحيث : $H_0: \beta_j = 0$ (فرضية العدم)

$H_1: \beta_j \neq 0$ (فرضية البديلة)

ولتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معاملات النموذج المقدر، يتم حساب t_c ثم مقارنتها بالقيمة الجدولية بمستوى معنوية $\alpha\%$ ، ويتم قبول الفرضية الصفرية (فرضية العدم H_0 إذا كان :

$$\left| \frac{\hat{\beta}_j}{\hat{\sigma}_{\beta_j}} \right| \leq t_{n-k-1, \frac{\alpha}{2}}$$

ونقول في هذه الحالة أن المعلمة ليس لها دلالة الإحصائية ولا تختلف معنويا عن الصفر ويتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة في حالة العكس أي : $\frac{\hat{\beta}_j}{\hat{\sigma}_{\beta_j}} > t_{n-k-1, \frac{\alpha}{2}}$ ، وفي حالة كانت عدد المشاهدات كبيرا $n > 30$ فإنه يستخدم في هذه الحالة التوزيع الطبيعي كبديل وتتخذ القيمة الحرجة $Z_{\alpha/2}$ وذلك بحساب المساحة المظلة للتوزيع.

- اختبار المعنوية الكلية لنموذج للانحدار المتعدد (الإحصائية فيشر) F : يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للمعالم أنيا باستخدام، إحصائية فيشر حيث يهدف إلى اختبار مدى مساهمة المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k على المتغير التابع Y مجتمعة في تفسير النموذج أي باستخدام نسبة التباين المفسر، إلى التباين غير المفسر وسنتبع توزيع فيشر بدرجتي حرية k و $n-k-1$ حيث n عدد المشاهدات أما $k+1$ تمثل عدد المعلمات الخاضعة للاختبار. وصيغة فرضيات الاختبار هي كالتالي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_j = \dots = \beta_K = 0$$

$$H_1: \exists \beta_j \neq 0 \quad j = 1 \dots k \quad (\text{يوجد على الأقل معامل انحدار واحد غير معدوم})$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي :

$$F_c = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 / k}{\sum_{i=1}^n \hat{\epsilon}_i^2 / (n - k - 1)} = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{Y}_i^2 / k}{\sum_{i=1}^n \hat{\epsilon}_i^2 / (n - k - 1)}$$

$$= \frac{R^2 / K}{(1 - R^2) / (n - k - 1)} \sim F_{\alpha}(k, n - k - 1)$$

وبعد احتساب قيمة F_c نقارن مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$

- فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولة $FC > Ft$ فإننا نرفض H_0 معناه أن العلاقة المدروسة معنوية R^2 (يختلف معنويا عن الصفر) ، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_k ذو تأثير على Y وأنها ليس جميعها مساوية للصفر.

- أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولة $FC < Ft$ فإننا نقبل H_0 أي :

فالعلاقة المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة أي تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة X_k على المتغير التابع.

- مشكلة الارتباط الذاتي: تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حالة وجود علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية في النموذج الخطي وخاصة عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية في قياس متغيرات النموذج حيث إن الخطأ العشوائي في كل فترة زمنية يعتمد على أخطاء الفترات الزمنية السابقة لها إضافة إلى ذلك قد تظهر مثل هذه المشكلة نتيجة لإجراء تعديل في البيانات المستخدمة لأغراض تقدير معالم النموذج المدروس مثل اللجوء إلى تقدير قيم بعض المشاهدات الخاصة بمتغيرات النموذج وبما أن عملية التقدير هذه تعتمد في العادة على أخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية وهذا بدوره يؤدي إلى خلق علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية للنموذج الخطي، لذا يستوجب إعادة النظر في فرضية انعدام التباين المشترك بين الأخطاء العشوائية عند تقدير معالم النموذج الخطي سواء كان نمودجا بسيطا أو متعددًا بعبارة أخرى إعادة النظر في الفرضية التالية:

$$E(e_i e_j) = 0 \dots \dots \dots \forall i \neq j$$

والتي تصبح في ضوء ما ذكر أعلاه على النحو التالي:

$$E(e_i e_j) \neq 0 \dots \dots \dots \forall i \neq j$$

أي أن هناك ارتباط ذاتي ما بين قيم الأخطاء العشوائية ومن أبسط أنواع الارتباط الذاتي وأكثرها شيوعا هو الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وبموجبه يعتمد الخطأ العشوائي لكل فترة بشكل خطي على الخطأ العشوائي للفترات السابقة أي أن :

$$e_i = \rho e_{i-1} + v_i$$

حيث إن الخطأ العشوائي في النموذج أعلاه يأخذ نفس الفروض الأساسية عند تطبيق المربعات الصغرى الاعتيادية بعبارة أخرى.

$$v_i \sim N(0, \sigma^2) \dots \dots \dots \forall i \neq j$$

$$E(v_i v_j) = 0$$

وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من أهمها وأكثرها استخداما ما يعرف باختبار "درين واطسون" وذلك كونه مناسباً لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بموجبه توضع فرضية العدم ضد الفرضية البديلة.

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

وتستخدم الأخطاء العشوائية المقدرّة في حساب صيغة (D-W) وبالشكل التالي :

$$D - W = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_i^2}$$

$$e_i = y_i - \hat{y}_i$$

$$\sum_{i=2}^n e_i^2 \approx \sum_{i=1}^n e_i^2 \approx \sum e_i^2 - 1$$

$$D - W = 1 - \frac{2 \sum_{i=1}^n e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^n e_i^2} + 1$$

$$IF = -1 \rightarrow D - W = 4$$

$$P = 0 \rightarrow D - W = 2$$

$$P = 1 \rightarrow D - W = 0$$

وعليه كلما كانت قيمة $D-W$ قريبة من الصفر دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب في حين كلما كانت هذه القيمة قريبة من 4 كلما دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب و أخيرا كلما اقتربت تلك القيمة من 2 دل ذلك على انعدام وجود ارتباط ذاتي ، ولغرض إجراء الاختبار يجب أولا حساب قيمة الإحصائية $D-W$ $2(1-P)$ ثم بعد ذلك نستخرج من الجداول الخاصة بالإحصائية $D-W$ القيمة الدنيا (DL) والقيمة العليا (DU) بدرجة حرية مساوية إلى حجم العينة n وعدد المعالم المقدر k ولمستوى دالة معين وأخيرا نقارن $D-W$ المحسوبة مع القيمتين الجدوليتين ثم نستنتج التالي :

إذا كانت: $DL < D-W < 1$ فإنه يوجد ارتباط ذاتي موجب

إذا كانت: $DL < D-W < 2-DU$ فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي

إذا كانت: $DL > 4-D-W > 3$ فإنه يوجد ارتباط ذاتي سالب وبالتالي يفشل الاختبار .

المطلب الثالث: تقدير نموذج محددات سعر صرف اليورو في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب تقدير نموج الانحدار المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج EViews7 ليمت بعدها الوقوف على مدى صلاحية النموذج المقدر وجودته من الناحية الإحصائية، ولم نستخدم أسلوب التكامل المشترك لقلة عدد البيانات المتاحة عن اليورو لحدائته كما رأينا في الجانب النظري، وقد استخدمت نماذج الانحدار المتعدد في عدة دراسات اهتمت بمحددات سعر الصرف¹.

أولا- متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد: بناء على الدراسات السابقة يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع وهو سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري، وهذه المتغيرات تم الاستعانة في تحديدها بناء على المتغيرات المفسرة التي تناولتها الدراسات السابقة في موضوع تحديد سعر الصرف سواء في حالة الجزائر أو بشكل عام، وكذا على واقع الاقتصاد الجزائري وخصائصه في هذا المجال ، وكذا بعض الاعتبارات الإحصائية المتعلقة بوجود الارتباط ما بين بعض المتغيرات بالشكل الذي لا يمكن معه استخدام المتغيرات المعنية مع بعضها البعض ما يؤدي لظهور مشكل الارتباط الذاتي في النموذج وهو ما يؤثر على مدى مصداقيته من الناحية الإحصائية، هذه المتغيرات تتمثل في:

- **المتغير التابع TCE:** إن المتغير الذي يمثل الظاهرة المدروسة في هذه الدراسة هو سعر الصرف الاسمي لليورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2018، ولم نعتمد على سعر الصرف الفيق أو الفعلي لليورو

¹انظر:

- جمال طباش، سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 06، العدد 11، 2016، ص ص. 309-336.

- بغداد بنين، محمد براق، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي (الدينار الجزائري نموذجا 2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج 9، ع 2، 2016، ص ص. 210-225.

نظرا لعدم وجود بيانات عنه في حالة الجزائر، وتوفرها فقط عن الدولار مقابل الدينار الجزائري، وعليه اعتمدنا على المتوسط السنوي لسعر اليورو مقابل الدينار الجزائري والمنشورة من قبل بنك الجزائر.

- **المتغيرات المستقلة:** تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تبين من خلال الفصل النظري أنها قد تؤثر على اتجاه سعر اليورو في الجزائر، وذلك وفقا لما يخدم موضوع هذه الدراسة، وهي:

TC\$: وهو متوسط سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الدينار كما ينشره بنك الجزائر، وقد اخترنا سعر الدولار كمتغير مفسر على أساس أن الاقتصاد الجزائري تحكمه ثنائية العملات الأجنبية، الصادرات بالدولار والواردات باليورو وهو ما سيكون له انعكاس لسعر صرف أحدهما على الآخر؛

G: وهو الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كلما زادت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فهذا معناه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية المتوافقة مع مختلف برامج التنمية التي تم إطلاقها خلال الفترة 2001-2018، وفي ظل عجز الإنتاج المحلي على تغطية فجوة الطلب الداخلي فإن الطلب على الواردات سوف ترتفع وفي ظل تشكيل اليورو لنسبة كبيرة من واردات الجزائر فإن هذا سيؤدي لزيادة الطلب على الواردات من منطقة اليورو وبالتالي زيادة الطلب على اليورو مما يؤدي لارتفاع سعره مقابل الدينار الجزائري؛

IMP: وهي نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن الواردات هي طلب محلي على السلع والخدمات الأجنبية فإن ارتفاع نسبتها من الناتج يعني زيادة في الطلب المحلي ما يعني زيادة في الواردات وهو ما ينعكس سلبا على قيمة العملة الوطنية وإيجابا على العملات الأجنبية؛

Y: وهو معدل النمو الحقيقي، وهو من المتوقع أن يؤثر سلبا على قيمة العملات الأجنبية بما فيها اليورو، فزيادة معدل النمو معناه خلق مزيد من السلع والخدمات بالشكل الذي يؤدي إلى تحسن الصادرات وتراجع الواردات ما يعني تسن وضعية العملة الوطنية وتراجع العملات الأجنبية في الدول التي تمتلك جهاز إنتاجي مرن قادر على إنتاج سلع وخدمات تعمل على إحلال الواردات والتصدير للعالم الخارجي؛

P: وهو معدل التضخم، وفقا للنظرية الاقتصادية فإن ارتفاع معدل التضخم يضر بالصادرات لأن المنتجات المحلية القابلة للتصدير ستصبح أقل تنافسية من الناحية السعرية، كما أنه يحد من الطلب على الواردات لانخفاض الطلب المحلي، ومنه من شأن ارتفاع معدل التضخم أن يقلل من الطلب على اليورو في الجزائر لتراجع الطلب المحلي وبالتالي انخفاض قيمته أمام الدينار الجزائري؛

O: هو متوسط سعر البترول ومن المتوقع أن ارتفاع سعره يعني مزيدا من الاحتياطات الأجنبية بالدولار وهو ما يعزز سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بما فيها اليورو؛ وعليه فإن المتغير التابع في هذه الدراسة يمكن كتابته بالمعادلة التالية:

$$TCE = C + a_1 TC\$ + a_2 G + a_3 IMP + a_4 Y + a_5 P + a_6 O$$

ثانيا- تقدير نموذج الدراسة: بعد القيام باختبار استقرارية السلاسل المدروسة وجدنا أنها مستقرة إما عند المستوى أو الفرق الأول وهو ما يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بينها، وأن الانحدار لن يكون زائفاً، بالاعتماد على برنامج Eviews.7، تم التوصل إلى المقاييس الإحصائية للسلاسل المدروسة.

1- المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية: يعكس الجدول المقاييس الإحصائية للسلاسل الزمنية التي ستستخدم في النموذج المدروس، حيث:

الجدول 07: الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة

	TCE	TC\$	G	IMP	Y	P	O
المتوسط	100.137	82.31389	36.94444	28.92778	3.375556	3.720556	66.92778
الوسيط	100.240	77.30000	37.58000	28.69500	3.030000	3.730000	63.40500
أعلى قيمة	137.680	116.6100	45.84000	36.52000	6.900000	6.400000	111.6700
أدنى قيمة	69.2000	64.56000	27.13000	21.91000	1.600000	0.300000	24.44000
الانحراف المعياري	17.3333	15.86810	5.462165	4.706358	1.342812	1.655413	29.38106
عدد المشاهدات	18	18	18	18	18	18	18

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.7

من خلال الجدول 7 نلاحظ :

- بلغ متوسط سعر صرف اليورو بالدينار الجزائري TCE خلال الفترة المدروسة ما قيمته 100.13 دج، حيث كانت أقل قيمة له سنة 2001 ونمى بمعدلات مختلفة حتى وصل أعلى قيمة له سنة 2018 بما مقداره 137.68 دج

- كان متوسط سعر الدولار مقابل الدينار الجزائري TC\$ خلال الفترة المدروسة 82.32 دينار، وقد حقق أدنى سعر له سنة 2008 بـ 64.56 دينار بينما وصل أعلى سعر له سنة 2018 بـ 116.61 دينار؛

- الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي G كان متوسطه 36.4%، وقد وصلت لأدنى نسبة لها سنة 2005 بـ 27.13%، بينما كانت أعلى نسبة له سنة 2015 بما نسبته 45.84%؛

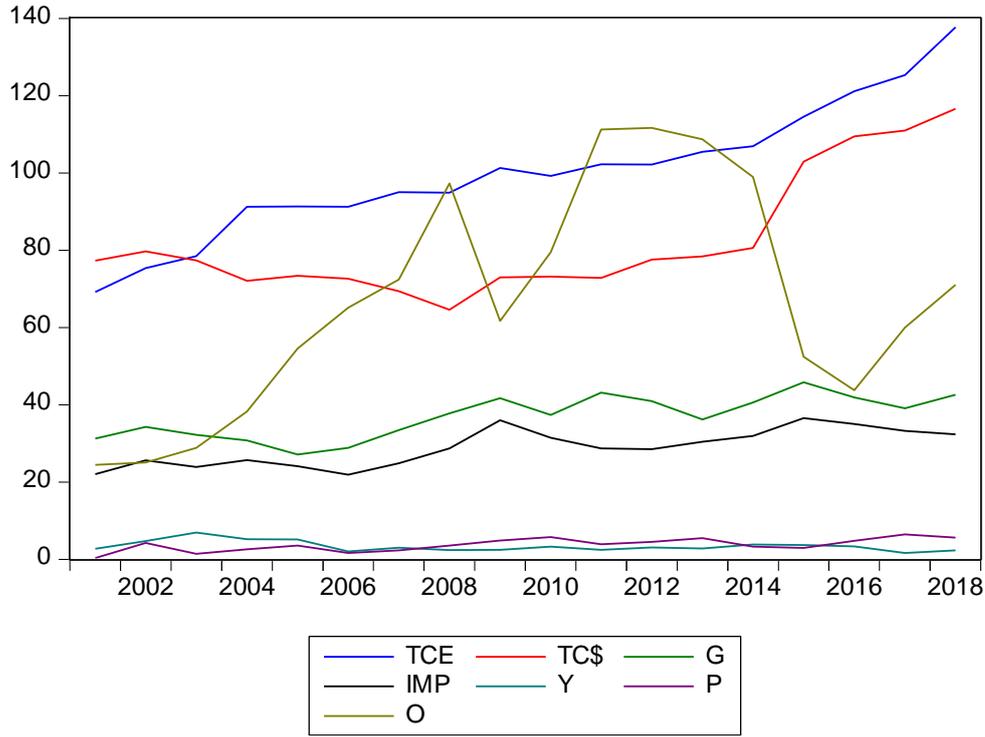
- كان متوسط الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي IMP 28.92%، حققت أقصى نسبة لها سنة له سنة 2015 بـ 36.52%، بينما أدنى قيمة كانت سنة 2006 بـ 21.91%؛

- كانت متوسط النمو الحقيقي Y خلال الفترة المدروسة 3.3%، حقق أقصى معدل نمو سنة 2003، وأدنى معدل نمو سجل سنة 2017 بـ 1.6%؛

- متوسط التضخم في الفترة المدروسة كان 3.72%، بينما متوسط سعر برميل النفط كان 66.92 دولار للبرميل الواحد؛

- بالنسبة للانحراف المعياري نجد أن سلسلة سعر صرف اليورو والدولار وسعر النفط كانت الأكثر تشتتاً وهو ما يشير إلى حدوث تغير كبير في هذه السلاسل. والشكل الموالي يبين لنا اتجاه السلاسل الزمنية المدروسة الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المفسرة له.

الشكل رقم 14: سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري والعوامل المفسرة له



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.7

- مصفوفة الارتباط: أما عن الارتباط ما بين متغيرات الدراسة فيشير الجدول إلى أنه يوجد ارتباط كبير ما بين المتغيرات المأخوذة في النموذج بما فيها المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهو ما يوحي بارتفاع النسبة التي ستفسرها المتغيرات المستقلة من المتغير التابع.

الجدول رقم 08: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	TCE	TC\$	G	IMP	Y	P	O
TCE	1.00						
TC\$	0.76	1.00					
G	0.69	0.51	1.00				
IMP	0.77	0.58	0.86	1.00			
Y	-0.47	-0.21	-0.39	-0.33	1.00		
P	0.69	0.43	0.52	0.68	-0.37	1.00	
O	0.37	-0.19	0.41	0.26	-0.47	0.40	1.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج Eviews.7

- تقدير نموذج الدراسة: للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين المتغير التابع المتمثل في سعر صرف اليورو كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من سعر صرف الدولار مقابل الدينار ، والإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم و أسعار النفط باستخدام طريقة المربعات الصغرى وباستخدام برنامج Eviews.7 ، من

خلال محاولات التقدير تبين أن كل من معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم لم يظهر أي معنوية إحصائية وبالتالي تم حذفهما من النموذج، وقد تم الحصول على النموذج المبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: TCE
Method: Least Squares
Date: 10/05/20 Time: 16:09
Sample: 2001 2018
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.072382	9.563851	0.112129	0.9124
TC\$	0.844749	0.120131	7.031887	0.0000
G	-1.134601	0.554275	-2.046999	0.0614
IMP	1.791408	0.602544	2.973072	0.0108
O	0.325288	0.059481	5.468740	0.0001
R-squared	0.922192	Mean dependent var	100.1372	
Adjusted R-squared	0.898251	S.D. dependent var	17.33339	
S.E. of regression	5.529012	Akaike info criterion	6.488029	
Sum squared resid	397.4097	Schwarz criterion	6.735354	
Log likelihood	-53.39226	Hannan-Quinn criter.	6.522131	
F-statistic	38.51965	Durbin-Watson stat	1.959946	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج Eviews.7

من خلال الجدول 9 يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي :

$$TCE = 1.07 + 0.84TC\$ - 1.13G + 1.79IMP + 0.32O$$

ثالثا- اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج: يمكننا اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج من خلال: R^2 : وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع و هو يساوي 92.21%، ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة في هذه الدراسة من التغير في سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري ما يعني أن 0.07% من الظاهرة تبقى غير مفسرة بالمتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار خلال الفترة المدروسة 2001-2018؛

- **R**: وهو معامل الارتباط يشير إلى شدة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجذر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية لـ 96.06%، وهو ما يعبر على أن شدة الارتباط الموجود ما بين سعر صرف اليورو و المتغيرات المفسرة المأخوذة قوية جدا وطردية؛

- **اختبار معنوية معامل التحديد**: حسبنا إحصائية فيشر عند درجة معنوية قدرها 5% وعدد مشاهدات $n=18$ و عدد متغيرات مفسرة $K=4$ وجدناها مساوية لـ 2.96 ومنه إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه فمعامل التحديد المحسوب معنوي إحصائيا؛

- **اختبار الارتباط الذاتي**: أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فإن إحصائية داربن واتسون المحسوبة في النموذج قيمتها $DW = 1.959$ حيث القيمة المحسوبة لاختبار دربن واتسون تأخذ قيمها بين 0 و 4 ومنه نجد إن القيمة الجدولية أكبر من الحد الأعلى وأقل من 4 ناقص الحد الأعلى أي:

$1.87 < 1.959 < 0.92$ ، ومنه يقع النموذج في مجال استقلال الأخطاء وبالتالي النموذج معنوي.

- **اختبار ستودنت**: أما بالنسبة لمعنوية المعامل المقدر والمقدر التي يمكن معرفتها بإحصائية ستودنت فيمكن الحكم عليها من الاحتمال المرافق لها إن كان يقل عن 5%، والملاحظ أن معاملات كل من سعر صرف الدولار والواردات وسعر البترول معنوية عند 5%، أما معلمة الإنفاق الحكومي فمعنوية عند 10%.

رابعا- التحليل الاقتصادي للنموذج الإحصائي: من خلال دراستنا للنموذج الإحصائي تحصلنا على المعادلة المقدر للنموذج، ومن خلال تحليل المعادلة نجد أن 92.21% من التغير في سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري في الفترة 2001-2018 يعزى إلى التقلبات في المتغيرات المستقلة وبالدرجة الأولى التغير في الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوجد ارتباط ايجابي معنوي إحصائيا بين هذه المتغيرات والمتغير التابع **TCE** مما يعني العلاقة الطردية بينهما ومنه:

- توجد علاقة طردية معنوية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف اليورو، حيث كل تغير في سعر الدولار مقابل الدينار بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر اليورو بـ 0.84 وحدة في نفس الاتجاه، وهذا الأمر مقبول اقتصاديا فتغير سعر صرف الدولار باعتباره عملة تسعير الصادرات الجزائرية يؤدي إلى تغير سعر صرف اليورو في نفس الاتجاه، باعتبار الدولار عملة الاحتياط لدى بنك الجزائر فكل تراجع في حجمها أو في قيمتها سيؤدي إلى ضعف قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية ومنها الدولار واليورو، والعكس صحيح؛
- توجد علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري، فكل زيادة في الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري بـ 1.13 وحدة، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي من زاوية أن زيادة الإنفاق العام يعني زيادة المعروض النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار ما يعني تراجع الطلب على الواردات؛

• توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين الواردات كنسبة من الناتج وسعر صرف اليورو، حيث كل تغير فيها بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر صرف اليورو بـ 1.79 وحدة في نفس الاتجاه، وهي نتيجة مقبولة اقتصادياً على أساس أنه كلما زادت الواردات معناه زيادة في الطلب على اليورو نظراً لكون نسبة كبيرة منها تكون من دول الاتحاد الأوروبي، وقد تراكمت الفترة المدروسة مع نمو قياسي في نمو الواردات المرتبطة بفترة ارتفاع أسعار البترول وحدثت زيادة كبيرة في واردات المركبات بمختلف أنواعها؛

• في الأخير توجد علاقة طردية معنوية بين سعر البترول وسعر صرف اليورو، فكل تغير في سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الصرف بـ 0.3 وحدة في نفس الاتجاه، وهي نتيجة متوافقة مع المنطق الاقتصادي في الجزائري لكون البترول هو المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة والتي توجه لتغطية الواردات، فكلما زاد سعر البترول ارتفع الطلب على اليورو لدفع مستحقات الواردات التي يجلب معظمها من دول الاتحاد الأوروبي.

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لمحددات سعر الصرف اليورو في الجزائر، وذلك باستخدام أساليب كمية في الاقتصاد القياسي وقد تطرقنا في المرحلة الأولى إلى التطورات التي عرفتها سياسات سعر الصرف في الجزائر ثم تناولنا كل ما يخص واقع اليورو في الاقتصاد الجزائري مروراً بهيكل التوزيع السلعي لكل من الصادرات الجزائرية والواردات، ثم سلطنا الضوء على نموذج الانحدار المتعدد كونه العنصر الرئيس في دراسة القياسية التي اهتمت بتحليل وإبراز العلاقة الطردية بين سعر صرف الجزائري مقابل اليورو بهدف الوصول إلى أفضل نموذج لسعر صرف اليورو، وكذا التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر عليه، وتبعاً للنتائج المتوصل إليها، لاحظنا أن سعر صرف اليورو في الجزائر يتأثر بسعر صرف الدولار الأمريكي باعتباره عملة الصادرات، كما يتأثر بكل من الإنفاق الحكومي ونسبة الواردات وسعر البترول، في حين لم يظهر معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي أي معنوية اقتصادية في النموذج وهو أدى إل حذفهما من النموذج المقدر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

نال موضوع سعر الصرف قسطا كبيرا من اهتمام الباحثين والخبراء لما له من أهمية بالغة في التأثير على القرارات الاقتصادية، حيث يجسد هذا الأخير أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه متغيرا اقتصاديا يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية فهو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية، وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم والبطالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية. ولأهمية سعر الصرف في الاقتصاديات المعاصرة فقد اهتمت الدراسات بالعوامل التي تحدد سعر صرف عملة مقابل العملات الأجنبية.

والجزائر كغيرها من الدول التي لا تتميز عملتها بالقبول العام على المستوى العالمي وجدت نفسها مع دخول اليورو كعملة أوروبية موحدة مع بداية الألفية الجديدة في مقابلة وضع صعب يتميز بسيطرة الدولار على الصادرات واستحواد اليورو على الواردات نتيجة تشعب التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي والتي كانت بعملات متعددة ولكن الاتحاد جعلها عملة واحدة. وعلى هذا هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المتحكمة في سعر صرف اليورو خلال 2001-2018 مستخدمين نماذج الانحدار المتعدد ومجموعة من المتغيرات المفسرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر صرف اليورو في الجزائر قد عرف ارتفاعا في قيمته مقارنة مع الدينار الجزائري على امتداد الفترة المدروسة، أما أهم محدداته فهي سعر صرف الدولار، الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا سعر الصرف، بينما لم يكن لمعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي أية معنوية إحصائية، وعليه نصل لتأكيد أو نفي الفرضيات التي انطلقنا منها:

- توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر وسعر صرف الدولار؛
 - توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج؛
 - توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر والواردات كنسبة من الناتج؛
 - لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر ومعدل النمو الحقيقي؛
 - لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر ومعدل التضخم؛
 - توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر صرف اليورو في الجزائر وسعر البترول.
- نتائج الدراسة:** تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة في:
- إن ظهور اليورو كعملة دولية كان الهدف منه هو الوقوف أمام الدولار الأمريكي والحد من سيطرته على الأسواق المالية والحقيقية؛

- ظهور اليورو ساهم في تعزيز التبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في اتجاه واحد وهو زيادة الواردات خاصة مع دخول اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ؛
 - إن ثنائية التعامل بالدولار في جانب الصادرات واليورو في جانب الواردات جعل الجزائر تخسر جزء من احتياطياتها مع كل تراجع في سعر صرف الدولار أمام اليورو؛
 - عرف سعر صرف اليورو في الجزائر ارتفاعا كبيرا على امتداد الفترة المدروسة ما يعني مزيدا من تدهور العملة الوطنية خاصة مع المضي نحو مزيد من تعويم الدينار لامتنعاص الصدمات الخارجية منذ الأزمة النفطية لسنة 2014؛
 - أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو من العوامل التي تساعد على تراجع أكبر في قيمة الدينار مقابل اليورو، حيث توجد علاقة طردية معنوية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسعر صرف اليورو؛
 - توجد علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري، فكل زيادة في الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري بـ 1.13 وحدة؛
 - توجد علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الواردات كنسبة من الناتج وسعر صرف اليورو، حيث كل تغير فيها بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر صرف اليورو بـ 1.79 وحدة في نفس الاتجاه، وهي نتيجة منطقية فكلما زاد الطلب على الواردات ارتفع سعر صرف اليورو وتدهور الدينار الجزائري؛
 - توجد علاقة طردية معنوية بين سعر البترول وسعر صرف اليورو، فكل تغير في سعر البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير سعر الصرف بـ 0.3 وحدة في نفس الاتجاه، فكلما زاد سعر البترول ارتفع الطلب على اليورو لدفع مستحقات الواردات التي يجلب معظمها من دول الاتحاد الأوروبي.
- توصيات الدراسة:** في الأخير نختم بحثنا هذا بتقديم المقترحات التالية:
- العمل على استغلال سوق الصرف الموازي في الجزائر بالشكل الذي يمكن معه الاستفادة من الموارد المالية الضخمة المتداولة فيه بما يساعد على التقريب بين سعر الصرف الموازي والرسمي، عن طريق تطوير مستوى الأداء الخدماتي للمنظومة المصرفية خاصة ما يتعلق بعمليات التحويل والصرف، وكذا توسيع استخدامات البنوك للنقد الأجنبي بإدخال المزيد من الأنشطة التي لا تقوم بها حاليا، لتقليل حجم السوق الموازية؛
 - تنويع الإنتاج خارج المحروقات والبحث عن شركاء اقتصاديين خارج الاتحاد الأوروبي بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

- زيادة معدل نمو الصادرات خارج المحروقات عن طريق تحسين نوعيتها بما يتلاءم مع المواصفات و المقاييس العالمية، والتركيز على تحسين المقدرة التنافسية للسلع الجزائرية وكذلك التوسع في عدد ونوع السلع المصدرة إلى الخارج، بدلا من التركيز على الصادرات النفطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010
2. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.
3. أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، بغداد، الطبعة الثانية المنقحة، 1978.
4. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. ثابت عبد الرحمن إدريس، بحوث التسويق وأساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.
6. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2000.
7. خالد واصف ألوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
8. رشيد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، 2000.
9. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية في المدى القصير، الدولية الفتح للطباع والنشر، الإسكندرية، مصر.
10. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة بغداد، ط1، 2000
11. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية للنشر، مصر، 1987.
12. سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، نعمة دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة العربية 2011.
13. سمير محمد عبد العزيز، تكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، طبعة الأولى، مكتبة إشعار الفئة، مصر، 2001.
14. شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
15. شمعون شمعون، "البورصة بورصة الجزائر"، دار الأطلس للنشر وتوزيع، الجزائر، 1994.
16. الطاهر قانة، "اقتصاديات صرف النقود، دار الخلدونية الجزائر، 2009.
17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
18. عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي وآخرون، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، جامعة الكوفة، 1993.
19. عبد الحميد مبارك محمود يونس، "اقتصاد النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة الإسكندرية، بيروت، 1996.
20. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية الكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
21. عبيد علي أحمد، تمويل الموازنة العامة للدولة بالعجز نظريا، السودان، بحث دكتوراه، 2000.
22. عثمان تاية أنعمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن 2002.

23. عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسات النقدية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط2 الخرطوم، 2005.
24. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 2002.
25. علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997.
26. علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد الدولي، بحوث ومناقشات، العدد الخامس، أبو ظبي، 1999.
27. فريد رغب نجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق- الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
28. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الأردن، 2008.
29. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة .
30. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
31. ماهر كنج، عوض مروان، المالية الدولية، دار حامد للنشر وتوزيع، عمان، 2004.
32. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكالية والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
33. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي معمق، دار الفجر للنشر وتوزيع، مصر، 2006،
34. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
35. محمد شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي ، محارات وتطبيقات ، دار الحامد، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2011.
36. محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، دار المصرية للنشر وتوزيع، مصر، 2004،
37. محمد ناظم الحنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ،الهيئة المصرية الهامة للكتاب ،مصر ، 1999.
38. محمد يونس عبد المنعم مبارك، النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية بدون تاريخ نشر ،الإسكندرية.
39. محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1966.
40. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا ،اقتصاديات دولية مصر ،الدار الجامعية ، 2009.
41. مدحت محمود العقاد ،محمد عبد العزيز عجمية، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، بيروت، 1999 .
42. مفاوري شلبي، الاورو الآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، دار الجامعية الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 2000.
43. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
44. مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات" ترجمة :محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية ،المملكة العربية السعودية ،دار المريخ للنشر 2007.
45. نشات الوكيل ،التوازن النقدي ومعدل الصرف ،دراسة تحليلية مقارنة ،شركة ناس للطباعة، ط1، القاهرة ،2006.

1. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر" الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، 2001-2002.
2. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطف
3. سليمة بوادي، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار / الأورو دراسة قياسية (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 202-2013.
4. عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1970-2007م، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011.
5. عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011.
6. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005-2006.
7. علي بو عبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعو محمد خيضر، بسكرة 2013-2014.
8. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقات الشراكة العربية الأورو متوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005-2006.
9. ليلي بديوي خضير، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في الدول عربية مختارة لمدة (1984-2006)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
10. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 197-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر،
11. مفيد عبد اللاوي، آليات و طرق تضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و تقارير محافظي الحسابات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه إدارة أعمال.

المجلات:

1. بغداد بنين ،محمد براق ، (دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي (الدينار الجزائري نموذجا 2000-2014) . مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، مجلد 9 ، العدد2 ، 2010.
2. دردوري لحسن، لقلطي لخضر، (سياسة سعر الصرف في الجزائر). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد01، جامعة المسيلة، مارس 2017.
3. دلال بن سميحة، خليف عائشة ، (تطور قيمة الدينار الجزائري في ضل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية).مجلة العلوم والحقوق الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة الجلفة،2018.
4. عبد النعيم المهيرات، محمود فيصل القرعان ، (فاعلية استخدام نماذج الانحدار المتعدد في التنبؤ بالمتغيرات المساهمة في النجاح في المسابقات المناظرة) ،مجلة دراسات العلوم التربوية.العدد2، جامعة اليرموك، 2019.
5. فاتن عدنان ، محمد عساس ، (دراسة نسبة التباين المفسر في نموذج الانحدار المتعدد التدريجي في ضوء أحجام عينات مختلفة).مجلة لبحث العلمي في التربية، العدد عشرون، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2019
6. محمد يوسف، (الشراكة الأورو متوسطية وتأثيرها على بلدان المغرب العربي)، مجلة المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2002.

ملتقيات ودوريات:

1. أحمد أبو فتوح على الناقبة ، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي ،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى (د.س.ن).
2. الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014 أيام 11و12 مارس 2013 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر .
3. زهير بن دعاس، شافية كتاف، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر نقشي الضغوط التضخمية(حالة الجزائر 2001-2014، مؤتمر حول المؤتمر الدولي حول تقييم آثار
4. عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع23، نوفمبر2015.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Henni , " Economie De L'Algérie Indépendante" ,ENAG ,Algérie ,1991.
2. Bernard Bernier· Yves SiMON "initation a la macroéconomie" édition DunoD· paris ;8 édition· 2001 .
3. Bernard guillochon,Annie Kaweck, Economie internationale ,commerce et macroéconomie,Dunod 5^{ene} édition,paris ,2006 .
4. D.Salvatore, International,economy ,7^{ene} édition ,john wiley and son ,new york ,2001.
5. Henri Bourguinat .finance Internationale, après L'euro et les crises, presses universitaire de France,4^{eme} édition revue et corrigée, France 1999.
6. J.Peyrard,Gestion financier International ,librairie Vuibert,1999.

7. MagdaKamdil nazirt Nergiz dincer , A comparative analysais of exchange rate fluctuations and économic activity , International journal of développements Issuses vol , 7lss 2 ,2008.
8. Philippe Avoya , « Finance _ Appliqué », DUNOD, paris, 1993.
9. Robert Raymond ; L'euro et l'unité de l'Europe ; Economic a paris ; 2001.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المتحكمة في سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2001-2018 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، بأخذ سعر صرف اليورو كمتغير تابع وسعر صرف الدولار والإنفاق العام كنسبة من الناتج والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي وسعر البترول كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى أن سعر صرف اليورو عرف ارتفاعا متواصلا أمام الدينار الجزائري، حيث توجد علاقة طردية معنوية بين سعر صرف اليورو وكل من سعر صرف الدولار والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر البترول، بينما توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج وسعر صرف اليورو، في حين لم يكن لمعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي أي تأثير على سعر صرف اليورو خلال الفترة المدروسة. أوصت الدراسة بضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري واحتواء سوق الصرف الموازي للاستفادة من الموارد المالية الضخمة المتداولة فيه بالعملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف اليورو، الجزائر، نماذج الانحدار المتعدد، المحددات.